كاشف القناع على قواعد الاعراب

(لشيخ زاده) (لابن هشام)

طبع بمعرفة محمد حسين اسدوف مقيم تميرخان شوره
من بلاد الداغستان
في جمادى الاولى
سنة ١٣٢٨
هـ.

ТИПО-ЛИТОГР. А. М. МИХАЙЛОВА ПЕТРОВСКЪ Д/О.

شرح قواعد الاعراب

لشيخ زاده

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل النحو اهم الوسائل الى تحصيل علم الشريعة والقرآن * واعم الذرايع الى تجميل الكلام العربي على وجه البديعة والبيان * واسسه على قواعد الاعراب والبناء لتمهيد الاصول والاركان * ورتب مسائله فى الابواب والفصول على منوال ترصيص البنيان * والصلاة والسلام على صاحب الشريعة والحقيقة والعرفان * محمد المبعوث الى الثقلين من طائفة الانس والجان * المصطفى من بين العرب العاربة ومن قبيلة بنى عدنان * صفوة الخلايق من الكائنات وحبيب الحق والرحمن * وعلى آله واصحابه هداية الى الاسلام والايمان * وغزاة نفوسهم فى تزكية الاخلاق على طريق الكشف والعيان * (اما بعد) * فان المعترف بهفواته ونقصانه * والمعترف من بحر نفحات ربه وغفرانه * محمد ابن الشيخ المسمى بعبد الكريم * العاكف على عتبة باب الرؤف الرحيم * غفر الله له ولوالديه * واحسن اليهما واليه * لما بزغ نجمى من حضيض الذل والافتقار * وطلع كوكبى من افق الخفاء والاستتار * قصد الى الله اشعاع شمس الرشاد ونجا بحق بدر الكمال * والسيادة فى برج الشرف الاعلى والمنزل البهى الاجلى من شكل التالث والمودة وهيئة الانس والمحبة ليشمل الفلاح والنجاح بنظر صاحب السعادة والصلاح فتوسلت بتأليف شرح هذه الرسالة بين الايجاز والمخل وعدم افراط الاطالة مع كشف حجب مخدراتها بحسن التعبير والعبارة وغوامض مرامها بدقايق التلويح والاشارة (وسميته بكاشف القناع) * والنقاب بازالة شبهة عن وجه قواعد الاعراب ليكون الاسم مطابقا للمسمى فى التحقيق وموافقا من جميع الوجوه اتم التوفيق * الى خدمة من هو مدار العز والتمكين ومقر الدولة والدين المتين * ملجأ الفقراء والمساكين وملاذ العلماء من اهل الحق واليقين * رستم الوقت والزمان منبع الجود والاحسان وحرسه الله تعالى بعينه العيان التفكان * عن نكبات الدهر والزمان * وحوادث اليقظان الكون والمكان لازالت رياض دولته زاهرة ونجم رفعته باهرة اعنى آصف السلطان الاعظم * والخاقان المعظم مالك رقاب الامم مولى ملوك العرب والعجم ملك البرين والبحرين ناظر الحرمين الشريفين * سلطان الروم والعراقين ظل الله فى الارضين * قاتل الكفرة والمشركين * معين اهل الشرع والدين مطيع اوامر الحق المبين * السلطان ابن السلطان سلطان سليمان خان * ابن سليم خان * ابن بايزيد خان * حفظه الله من ان اطفاء سراج دولته بهبوب عواصف الزمان * وانكشاف سعادته بنحوسة الدوران اللهم ايده وسدده معاونة الارواح العلوية

ومقارنة الملائكة السماوية في اقطار العوالم الملكية حيث كان الى آخر الكون والمكان * وانتهاء الدور
والزمان * ثم المأمول من العلماء العظام * والفضائل الكرام ذوالقدر والاحترام المخلقين * باخلاق
الملك العلام المتأدبين بآداب سيد الانام نفعهم الله بعلمهم النافع ورفع شأنهم بعلم الرافع
ان ينظرون بنظر الانصاف في خير الاوصاف * لما قال النبي عليه السلام * الانصاف خير الاوصاف *
ويصلحون ما كان قابلا للاصلاح * من الخلل ويشرون بازهال لطفهم ما بينا بسبب السهو من الزلل اذا السهو
والخطاء في الكلام ليس اول قارورة كسرت في الاسلام فاني لمعترف الاعجز والتقصير ومتعسف
في مقام التعبير والتحرير * لاني رجل منكشف بهموم الامر الملازمة وغموم انتقاط المصادمة في تسابق
الاقران والامثال وتفوق الادني في المناص والمنال * تأجج رالهم في القلب بالهوى فؤادي محرقا
ومحترقا فان لم تفض عيني بماء دموعها على رض قلبي لاتصير محضرا فان وقع مع قصوره في حيز
القبول فهو في غاية الرغبة المسعول وميسر الله كل الآمال * واليه المرجع والمآل * (واعلم *
ان الشيخ لم يصدر رسالته بالحمد كما فعله غيره اما اكتفاء بالبسملة بناء على ان المراد بالحمد الواقع
بالحديث (هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل) لا الحمد لله على ما نص عليه شارح المسلم
واما هضما لنفسه بان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى يسلك بسننهم ولا يلزم منه عدم الابتداء
بالحمد مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه من غير ان يجعله جزأ من الكتاب فقال (* بسم الله
الرحمن الرحيم *) الباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله ابدأ وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص
او تبركا بسم الله ابدأ فعلى الاول يكون الباء للاستعانة وعلى الثاني يكون للمصاحبة والاسم مشتق
من السمو عند البصريين لكونه رفعة وشعارا للمسمى فحذف الاخر وبني الاول على السكون فزيدت
عليها همزة الوصل اذ كان دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واذا وقعت في الدرج لم يحتج
الى زيادة شيء ومن السمة عند الكوفيين بمعنى العلامة فتاؤها عوض عن الواو كما في عدة فتكون
اصله وسما فحذف الواو وعوضت همزة الوصل وانما لم يكتب الالف كما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
وتطويل الباء عوض عن الالف ومن لغاته ان يستغنى عن الهمزة بالتحريك فقيل سم بكسر السين
على القاعدة الممهدة او بالضم ليدل على الواو والله قال بعضهم انه علم لذات الواجب الوجود لانه
يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه
لو كان وصفا لم يكن قوله لا اله الا الله توحيدا لانه لم يمتنع الشركة وقال بعض الاظهر انه وصف في
اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم فاجري مجراه اصلها له وهو اسم لكل معبود
ثم غلب على معبود بالحق على وزن فعال بمعنى مفعول اي مألوه واشتقاقه اما من اله بالفتح بمعنى عبد
او بالكسر بمعنى تحير لان العقول متحيرة في معرفته او من الهت الى فلان اي اسكنت لان القلوب تطمئن
بذكره وتذكر بذكره وتسكن الى معرفته او من اله اذا فزع من امر نزل عليه والهه غيره اي خلصه عن
الحزن لان العائذ يفزع اليه او من اله الفصيل اذا حرص على امه لان العباد يحرصون عليه بالتضرع
في الشدائد او من وله وهو ايضا بمعنى تحير فكان اصله ولاه بكسر الواو فقلبت الواو همزة لاستثقال
الكسرة عليها فحذفت الهمزة فعوض عنها الالف واللام ويدل عليه الجمع بحرف النداء والقراءة بالقطع
في المنادى وقال بعض ادخلت عليه الالف واللام وحذفت الهمزة تخفيفا لكثرته في الكلام ولو كانتا
عوضا عنها لم اجتمعتا مع المعوض عنه وقطعت الهمزة في النداء للزومها تفخيما لهذا الاسم واما الجمع
بينهما وبين حرف النداء لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المهمز على الله تعالى وقيل اصله لاه

مصدر زلاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع لان الله تعالى محجوب عن درك البصائر ومرتفع
عن كل شئ وعما لايليق به وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام
عليه وعلى جميع الوجوه ادغم اللام الزائدة فى الاصل فى التلفظ دون الخط لكونها فى الكلمتين (الرحمن
الرحيم) اسمان بنيا للمبالغة من رحيم والرحمة فى اللغة رقة القلب وهى من الانفعالات النفسانية التى
تستحيل من الله تعالى فعبر عنها بلازمها وهو التفضل والاحسان الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
اللفظ تدل على زيادة المعنى وذلك يكون تارة باعتبار الكمية اى باعتبار كثرة افراد المنعم عليه وقلتها
فعلى هذا يقال رحمن الدنيا لانه يعم للمؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن وتارة باعتبار
الكيفية فحينئذ يقال رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها عظام واما النعم
الدنيوية فقد تكون جليلة وحقيرة * وانما قدم الرحمن مع ان القياس يقتضى الترقى من الادنى
الى الاعلى لكونه صار كالعلم من حيث انه لايوصف به غيره ولتقديم رحمة الدنيا على الوجه الاول
واصل الرحمن الرحمان حذف الالف من الخط تخفيفا وقلبت اللام راء لقرب مخرجهما فادغم فيه
فى التلفظ دون الخط لكونهما فى الكلمتين وكذا الرحيم (قال) نذكره بلفظ الماضى اما للتفاؤل
اولكون تأليفه قبل الديباجة (الشيخ الامام) اى المقتدى من حيث العلم والعمل (وانما سمى
بهم شيخا لانهم يتخلقون باخلاق الشيوخ يقال للعالم شيخ ولوكان شابا (العالم العامل) صفة
ثالثة له وانما قدم على العمل لكونه سببا له وما وقع فى بعض النسخ تقديم العامل عليه لكونه
مقصدا بالذات (جمال الدين) بالرفع بدل عن الشيخ اوعطف بيان له وهو لقب ابو محمد الذى
اسمه عبد الله وهو ابن يوسف (ابن هشام) ابن بالرفع صفة جمال الدين ومضاف الى هشام
وجملة (نفع الله المسلمين) دعاء لهم بحسب الظاهر ولنفسه فى الحقيقة بان يكون علمه منتفعا به
(ببركته) الظاهر ان الضمير راجع الى ابن هشام اى بخيره الكثير وانما مدح نفسه مع ان المدح مذموم
من الغير فكيف من نفسه ليعلم الناظر اليها فى اول الامر انها من مؤلفات الثقات حتى لاينظر الى رسالته
بنظر الحقارة على ان المراد منه الاخبار عن انعام الله تعالى عليه لا المدح امتثالا الى امر الله تعالى
* واما بنعمة ربك فحدث (هذه) المشار اليه مقدر بمعونة المقام وهى الرسالة وجملة ما فى الكتاب
من هذه محكى القول (فوائد) جمع فائدة وهى ما استفدت من علم اومال (جليلة) اى عظيمة
(فى قواعد) جمع قاعدة وهى الاساس والمراد ههنا القانون وهو كلى امر منطبق على جميع جزئياته
كقولنا كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع (الاعراب) هو الذى آخر المعرب من الحركات والحروف
المعهودة وعند كثير من النحاة هو اختلاف آخر الكلمة فعلى هذا الوجه يكون الاعراب امرا معقولا وانما
سمى به اعرابا لكونه مبنيا بمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة من قولهم اعراب الرجل عن حجته اذ
بينها اولان فيه ازالة فساد الالتباس من قولهم اعرب اذا ازال العرب وهو الفساد وجملة
(تقتفى) حال من هذه اى تتبع تلك الرسلات (متأملها) اى ناظر اليها متبينا (جادة الصواب)
اى الطريق المعظم الخالى عن الخطاء (وتطلعه) المستتر راجع الى الرسالة والبارز الى المتأمل
(فى امد قصير) الامد الغاية والقصير ضد الطويل والمراد ههنا الزمان القليل (على نكتة)
جمع نكتة وهى النقطة استعيرت هنا المعانى دقيقة (كثيرة) التى كائنة (من الابواب) اى من انواع
الاعراب (عملتها) اى جمعتها والتعبير بلازمه للمشاكلة (عمل) بالنصب اى كعمل من طب لمن
حب (وسميتها) قال محشى الضوء سمى من الافعال التى يتعدى الى الثانى بواسطة الحرف لكن

يحذف اتساعا قال الجوهري سميت فلانا زيدا وسميته بزيد بمعنى فمفعوله الاول الضمير الراجع
الى الرسالة والثانى ﴿بالاعراب﴾ وانما سميت به مع انه اسم لاختلاف آخر الكلمة او ما يوجد فى آخر المعرب
من الحركة والحروف المعهودة على اختلاف القولين للمبالغة ويجوز ان يكون الوجهان المذكوران فى تسمية
بالاعراب وجها كائنة ﴿عن قواعد الاعراب ومن الله﴾ متعلق ﴿استمد﴾ والتقديم للتخصيص
واستمداد فى اللغة طلب المدد ثم استعير لمطلق الطلب ﴿التوفيق﴾ وهو استعداد الاقدام على الشئ
وقيل جعل الله افعال عباده موافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق
وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية وقيل هو جعل الاسباب موافقا
للمسببات ﴿والهداية﴾ اى الدلالة الموصلة الى المطلوب على ما ذكره الزمخشري مستدلا بقوله
تعالى * انك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء * وذكر الامام الرازى فى التفسير الكبير
هى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب سواء كان اوصل اليه بالفعل اولا واستدل بقوله تعالى * واما
ثمود فهديناهم * والحق انها مستعملة فى كلا المعنيين لكن الاستعمال فى معنى الدلالة الموصلة اكثر
﴿الى اقوم الطريق﴾ متعلق الى الهداية اى اعدله ﴿بمنه﴾ متعلق باستمد اى بانعامه ﴿وكرمه
وتخصص﴾ بحسب تأليفه وترتيبه ﴿فى اربعة ابواب **الباب**﴾ فى الاصل مدخل البيت وانما
سمى به لكون الدخول فى شموله بعد المجاوزة عنه كما يدخل فى البيت بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب
يدل عليه مجئ جمعه على ابواب ﴿**الاول**﴾ قال فى الصحاح الاول نقيض الآخر واصله اوءل
على وزن افعل مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت يدل على ذلك قولهم هذا اول منك و
الجمع الاوائل والاوالى ايضا على القلب وقال قوم اصله وول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى
همزة وانما لم تجمع على اواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما الف الجميع وهو اذا جعلته صفة
لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا وتقول فى
المؤنث هى الاولى والجمع الاول مثل اخرى واخر وكذلك لجماعة الرجال من حيث التأنيث قال
الشاعر * عود على عود لاقوام اول * ﴿فى﴾ معرفة ﴿الجملة واحكامها وفيه﴾ اى فى هذا الباب
﴿اربع مسائل﴾ انما قدم هذا الباب لان المراد من هذه الرسالة بيان الاعراب وهو لا يوجد الا
فى الكلام فلذلك قدم احوال الجملة فقال ﴿**المسئلة الاولى**﴾ فى شرحها ﴾ اى فى شرح
الجملة ﴿اعلم﴾ ذكر اعلم تنبيه على ان ما بعده مما يجب الاصغاء كما فى قوله تعالى * فاعلم انه لا اله
الا الله * ﴿ان اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة﴾ اعلم ان النحاة اطلقوا المفيد بالاشتراك على ما
يقابل المهمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة وعلى ما
يصح السكوت عليه وفسروا صحة السكوت وان الكلام لا يستتبع لفظا آخر انتظار المحكوم عليه
وبه فمن ذهب الى مرادف الجملة والكلام وهو صاحب المفصل وصاحب اللباب وابن الحاجب لم
يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت فمن ذهبه الى عمومى الجملة وهو سائر النحاة فرق بين
صحة السكوت وحسن السكوت بان يقال المراد بصحة السكوت كون الكلام متضمنا للاسناد الاصلى
سواء كان مقصودا لذاته اولا والمراد بحسن السكوت كون الكلام متضمنا للاسناد الاصلى
وكان مقصودا لذاته فعلى هذا لفظ المفيد اذا كان مفسرا بصحة السكوت يكون تعريفا للجملة
واذا كان مفسرا بحسن السكوت يكون تعريفا للكلام فلذلك قال ابن هشام ﴿ونعنى بالمفيد﴾
سواء كان لذلك المفيد فائدة جديدة اولا فيندرج تحت تعريف الكلام مثل * السماء فوقنا *

هذا عند كثير من النحاة وأما عند سيبويه وهو مختار ارباب المعاني فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جديدة
فمثل هذا المثال لا يكون كلاما (ما يحسن السكوت عليه) اى يحسن سكوت المخاطب عليه بحيث لا يحتاج
الى لفظ آخر ليفيد فائدة تامة فيندفع كلام بعض الفضلاء بان المراد بالسكوت سكوت المتكلم دون
سكوت المخاطب لان المخاطب يتوقف الى لفظ آخر في بعض الكلام التام (وان الجملة اعم من الكلام
فكل كلام جملة ولا ينعكس) اى ليس كل جملة كلاما (الا يرى ان نحو قام زيد من قولك ان قام زيد
قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت عليه) لما عرفت ان الكلام ما تضمن للاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فالجملة لو اوقعت خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة ونحو ذلك
جملة وليست بكلام لان اسنادها لم يكن مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان
مقصودا لذاته اولا فالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ليس
كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس باصلى لانها شبيهة بالخالية عن الضمير لعدم التغير في التكلم
والغيبة والخطاب مثل تقول انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب كما تقول هو رجل وانا رجل وانت
رجل فلذلك كان اسنادها عارضيا لا اصليا (ثم الجملة) على سبيل الاطلاق من غير ملاحظة مادة
الافتراق (تسمى اسمية ان بدأت باسم) صريح قدم الاسمية لبساطة الاسم وتركب الفعل كما فعله بعض
النحاة او للاحتراز من فصل بين القسمين بدفع سؤال مقدر وهو قوله لان التقدير الى آخره وان كان
حق الفعل التقديم لا صالته في الاسناد (كزيد قائم) يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية وجره
بالكاف لكن الاول هو الافصح (وان زيدا قائم وهل زيد قائم وما زيد قائم) اى ليس زيد قائما
ولما كان ابتداء بعض الجملة الاسمية بالحروف مع انها اسمية اورد امثلة لبيان عدم التفاوت
في الجملة التي بدأت بالحرف سواء كان ذلك الحرف عاملا اولا لان المراد بالابتداء الذي لم
مدخل في الاسناد (وفعلية) بالنصب عطف على اسمية (ان بدأت بفعل) هذا حصر حقيقي
ان كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب وهو ان الجملة اما اسمية او فعلية فقط والشرطية تدخل
في الفعلية وكذا الظرفية عند اكثر البصرية وهم الذين قدروا الفعل في الظروف وادعائي ان
كان مذهبه كمذهب الزمخشري وهو ان الجملة اربعة تنبيها على انهما اصلان بالنسبة الى غيرهما
لكن الاول اولى لدلالة السباق عليه (كقام زيد) واعلم ان المصنف لم يذكر مثالا من مثل اقائم
الزيدان وهيهات الامر وشتان ما بينهما لا للاسمية ولا للفعلية لوجود الاختلاف في كونها اسمية
وفعلية فانها جملة اسمية عند الجمهور وجملة فعلية عند صاحب اللباب وهو صاحب لضوء لان
الجملة الفعلية عنده ما لا يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا ولم يسند
مسندا لمسند ظرف او ما جرى مجراه سواء كان المسند فعلا او اسما او اسم فعل (وهل قام زيد)
سبق وجه كونها من الجملة الفعلية (وزيدا ضربته ويا عبد الله) ولما كان في هذين المثالين نوع
توهم لم يدفع لمجرد ايراد المثال دفعه بقوله (لان التقدير) في الاول (ضربت زيدا ضربته) لان
العامل مضمر على شريطة التفسير فيكون في حكم الملفوظ مبتدأة بالفعل عن ذلك التقدير وفي الثاني
(وادعوا عبد الله) لعل وجه تعبير المصنف عن التقدير بادعوا عبد الله عاريا عن حرف النداء
اختيار مذهب المبرد وهو ان حرف النداء يسد مسد الفعل والفاعل مقدر فاذا عبر عن التقدير
بيا ادعوا يلزم ذكر النائب والمنوب فعلى مذهبه يكون احد جزئي الجملة حرف النداء والآخر
الفاعل المقدر واما عند سيبويه احد جزئي الجملة وهو الفعل المقدر بين حرف النداء والمنادى

وهو

وهو ادعوا والآخر الضمير المستتر فيه فيكون اصل يا عبد الله يا ادعو عبد الله فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته فيكون جزء الجملة هو الفعل والفاعل المقدرين وقال ابو علي الفارسي ان حرف النداء اسم فعل فيكون احد جزئي الجملة حرف النداء والآخر الضمير المستتر فيه فعلى مذهبه كونها من الجملة الفعلية على رأى صاحب اللباب ولما فرغ من بيان الجملة وبعض احكامها شرع في بيان التسمية بالكبرى والصغرى فقال *(واذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وغلامه مبتداء ثالث ومنطلق خبر الثالث)* وهو غلامه *(والثالث وخبره)* بالرفع معطوف على الثالث ويجوز النصب على ان يكون الواو بمعنى مع *(خبر الثاني)* وهو ابوه *(والثاني وخبره)* واعرابه كاعراب سابقه *(خبر الاول)* وهو زيد *(ويسمى المجموع جملة كبرى)* لكونها اصلا ومشتملة على الكثير وكبرى تأنيث الاكبر وافعل التفضيل المجرد عن حرف التعريف والاضافة اذا جرد عن معنى التفضيل جاز جمعه وجاز تأنيثه *(وغلامه منطلق جملة صغرى)* لكونها قليلة وتابعة للجملة المتقدمة *(وابوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى غلامه منطلق وصغرى بالنسبة الى زيد)* ابوه غلامه منطلق فيكون هذه الجملة ذات وجهين وقد يقال جملة وسطى وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيين في اطلاق الصغرى والكبرى لانهم اعتبروا الاعمية والاخصية بخلاف النحويين فانهم اعتبروا الاصلية والتابعية *(ومثله)* اى مثل زيد ابوه غلامه منطلق فى تمثل مبتداء وخبره *(لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي)* فانقلبت حركة الهمزة على النون وقيل حذفت حذفا غير قياسي فتلاقت النونان فادغمت فانا مبتداء وهو مبتداء ثان والله مبتداء ثالث وربي خبر المبتداء الثالث والعائد فيه الياء والثالث مع خبره خبر الثاني والثاني مع خبره خبر الاول على منوال زيد ابوه غلامه منطلق ويجوز ان يكون هو مبتداء ثانيا والله بدلا منه وربي خبر هو وهو مع خبره خبر انا وانما قال اذ الاصل لكن انا لوجوه الاول ان يكون لكن بغير واو لانها لو كانت مخففة تكون من حروف المشبهة بالفعل فالوجه فيها ذكر الواو وان كانت مخففة تكون من حروف العطف ولا يجوز اعمالهم الا عند الاخفش ويونس ولا شاهد لهما كذا في شرح اللب فالوجه فيها ترك الواو وان كان الوجهان جائزين فيهما والثاني ان اكثر القراء اثبتوا الالف في الوقف وابن عامر ويعقوب اثبتهما بالالف في الوصل ايضا ولو كانت مشددة في الاصل لما جاز اثباتها والوجه الثالث ما ذكره المص وهو قوله *(والا لقيل لكنه)* لان الضمير المرفوع لا يقع بعد لكن ولا يستقيم تقدير الضمير الشان ليكون اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الامع ان المخففة المفتوحة فان الحذف فيها لازم على ما صرحوا في كتبهم فقوله الا ليست للاستثناء بل مركب من ان ولا فيكون معناه وان لم يكن اصله لكن انا لقيل لكنه لكون اكثر استعمالها بالواو وحروف الاستثناء لا تستعمل بالواو الا ان يكون الاستثناء مكررا نحو جاء في القوم الا زيدا والا عمرا وقد يستعمل بدون الواو كما في قوله تعالى *الا تفعلوه* اى ان لا تفعلوه فعلى هذا يفرق من الاستثناء بقرينة المقام فاحفظ فانه جديد

(المسئلة الثانية) *(في الجملة التي لها محل من الاعراب)* اى لو وقع في موضعها مفرد ليظهر فيه الاعراب على ما يقتضيه العامل *(وهي سبعة)* قدم المسئلة الثانية لانها هي اصل بالنسبة الى غيرها كما ان المسئلة الاولى اصل بالنسبة الى الجميع والمراد من الجملة ههنا هي الجملة التي لا يصدق عليها اللام لان الاحوال الآتية عارضة لها *(احدها الواقعة خبرا)* احدى مبتداء مضاف الى الضمير الواقعة بالرفع خبره واللام بمعنى التي والضمير المستتر فيها راجع الى احديها وان كان للجملة في الحقيقة

وَخبرًا مفعول للواقعة لان وقع يتعدّى بنفسه كقولك وقعت السّكين وَقد تستعمل بالادات
كقولك وقعت عن كذا وَمن كذا ذكره الجوهري فى الصّحاح (وموضعها) مبتداء اى محلها وانما فسّرنا
بذلك لان الجملة من حيث هي جملة مبنيّة والمبنى مخصوص بالاعراب المحلى بخلاف الاعراب اللفظى
وَالتقديري فانهما مخصوصان بالمعرب (رفع) خبره (فى خبر بابي) اصله بابين سقطت النون
بالاضافة الى (المبتداء وان) فى محل الجر بالعطف على المبتداء وَالمراد من باب ان الحروف المشبّهة بالفعل
وَما يكون مشابهًا لها فى العمل فخبر لا التى لنفى الجنس داخل فى نحو لا رجل فى الدار ففى الدار جملة ظرفيّة
فى محل الرفع على انه خبر لا (نحو زيد قام ابوه) مثال لكون الجملة خبر المبتداء (وان زيدا ابوه قائم)
مثال لكونها خبرا لان (ونصب) عطف على رفع يعنى الخبر مرفوع فى بابى المبتداء وَان ومنصوب
(فى بابى كان) اى فى لافعال الناقصة وَالمضاهى لها فى العمل فيدخل خبر ما وَلا التى بمعنى ليس اذا
كان جملة (وكاد نحو كانوا يظلمون) كان فعل من الافعال الناقصة واسم الضمير المرفوع المتصل وَ
يظلمون فعل مضارع وَفاعله الواو وَالفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان اعلم ان كان عند ابن
الحاجب على ثلثة انواع ناقصة كما فى قوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيّا على ما اختاره
الزمخشري وَتامّة بمعنى وجد او وقع كما فى المثال المذكور على ما اختاره صاحب الضوء وَزائدة
غير مفيدة بشئ الا محض التاكيد كما فى المثال المذكور ايضا على ما اختاره البعض وَالناقصة ثلثة
احدها لتقرير المبتداء على الخبر بالزمان الماضى امّا دائما الى زمان النطق من غير تعرض للانقطاع
نحو كان الله سميعًا بصيرًا او منقطعًا فلا بدّ حينئذ من قرينة مقاليّة كقوله تعالى واذكنتم
اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول الفقير كان لى مال وَثانيها بمعنى صار كقول الشاعر
فطا الحزن قد كانت فرضا بيوضها وَثالثها ان يكون فيها ضمير الشان كقوله تعالى لمن كان
له قلب اى ورأى هذا المثال يصلح ان يكون مثالا للكل كما نصّ عليه صاحب اللب امّا العلامة
الزمخشري عدما فيهما ضمير الشان قسما مستقلا وَان كانت داخلة فى اقسام الناقصة تنبيها
على انها تختص باحكام لا يشاركها فيها بقية اقسام الناقصة منها ان اسمها لا يكون الا ضميرًا
ومنها انه لا يكون الا الحديث ومنها انه لا يكون الا مبهمًا ومنها انه لا يكون خبرها الا جملة ومنها
انه لا يكون فيه ضمير يعود الى اسمها وَصاحب اللبّ عدكونها بمعنى صار وجها مستقلا وَان كانت
داخلة فى كونها ناقصة للمخالفة بينهما فى المعنى وَعلى كلا القولين يتصرف كان على اربعة اوجه
(وَما كادوا يفعلون) اعرابها كاعراب سابقها وكاد فعل من افعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولا
فاذا دخل عليه النفى قيل معناه للاثبات مطلقا وقيل ماضيا وَالصّحيح انه كسائر الافعال
فى افادة ادواة النفى نفى مضمونها (اعلم) ان عسى ناقصة عند اكثر البصريين نحو عسى
زيد ان يخرج فالمضارع المصدر بان فى محل النصب على الخبرية اى عسى زيد الخروج فعلى مذهبهم
يلزم تقدير المضاف وَامّا فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج وَاما فى جانب الخبر اى عسى
زيد الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وَتامة عند الكوفيين وبعض البصريين فعند ذلك
البعض فالمضارع مع ان شبه بالمفعول وَليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف
وَذلك لان اصل عسى زيد ان يخرج قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وَان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر
فانتصب لشبهه المفعول وَامّا على مذهب الكوفيين المضارع مع ان بدل اشتمال من زيد لان فيه

اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفوس قال الشارح الرضي وهذا اقرب عندي فعلى هذين المذهبين اطلاق باب كاد يكون على سبيل التغليب بخروج عسى عنه *الثانية والثالثة الواقعة حالا او الواقعة مفعولا* وجه تغيير الاسلوب السابق والآتي اما اشارة الى ان ذكر الحال في المتن قليل والى كون الحال والمفعول من واد واحد *ومحلهما* اي محل الحال والمفعول قوله ومحلهما مبتداء وخبر *النصب فالحالية نحو جاؤا اباهم عشاء يبكون* اي متباكين وهو حال من ضمير جاؤا وهو الواو فالحالية مبتداء نحو مرفوع لفظا لكونه خبرها ويجوز نصبه اما لكونه مبنيا لاضافته الى الجملة واما بتقدير الفعل وهو امثل نحو جاؤا فحينئذ يكون خبر المبتداء جملة فعلية *والمفعولية* بالرفع عطف على الحالية *تقع في ثلثة مواضع* والجملة الفعلية في محل الرفع عطف على الجملة الفعلية المقدرة وهي امثل وان جاز عطف الجملة على الجملة من غير اعتبار الطرفين لكن الشريف مال في بعض تصانيفه الى الوجه الاول فالياء في الحالية والمفعولية للمصدرية اي لكون الشئ حالا او مفعولا لا للنسبة والمبالغة لان ياء النسبة مع تاء التأنيث اذا لحقت في آخر الكلمة افادت معنى المصدر كذا في شرح اللب في مباحث حروف المشبهة بالفعل *محكية بالقول* منصوب اما على البدلية عن الجار والمجرور معا على قول بعض النحاة وهو ان معمول الفعل مجموع الجار والمجرور في اللغو او عن المجرور فقط حملا على محله على قول محققي النحاة وهو ان معمول الفعل في اللغو هو المجرور فقط كما سيجئ في الباب الثاني في المسئلة الثالثة فعلى هذا يكون مفعولا لتقع واما بفعل مقدر وهو اعني او اريد ويجوز رفعه على انه خبر مبتداء محذوف وخبره على انه بدل من المجرور فقط حملا على اللفظ وان لم يحتمل رسم الخط في قوله ومعلقا *نحو* يجوز رفعه على انه خبر مبتداء محذوف وهو مثاله ونصبه على الوجهين الذين ذكرناهما قبل *قال اني عبد الله* ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل اسمها ياء المتكلم خبرها عبد الله وجملة اني عبد الله محكية بقال قال ابن الحاجب في الامالي ان القول يحكى هذه الجملة في موضع نصب بالاتفاق الا انها مفعول مطلق ومفعول به انتهى فمذهب الجمهور هو الثاني والمحققين هو الاول كما نص عليه شارح اللب في آخر بحث افعال المتعدى *وثانية* عطف على قوله محكية واعرابها كاعراب سابقها *للمفعول الاول في باب ظننت* وانما قيد كونه ثانية لان باب ظننت من دواخل المبتداء والجملة لا يكون الا خبرا *نحو ظننت زيدا يقرأ* فان يقرأ جملة فعلية مع فاعله ومفعولان لظننت ~~والخبر~~ اعلم ان الفعل المتعدي الى المفعولين على ضربين قسم يصح حمل مفعوله الثاني على الاول وقسم لا يصح والثاني اما ان يتعدى الى مفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة او بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما فان في هذين المثالين لا يجوز ان يقال زيد جبة وزيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى الثاني بواسطة الحرف ثم حذف اتساعا مثل اختار واستغفر ويسمى وكنى الاول يتعدى بمن والثاني بعن والثالث والرابع بالباء ثم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى والمتعدى اليه الفعل بنفسه ومن ثم لم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم للاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار هنا سواء كان ذلك الاقتصار على مفعولين معا او على احدهما والقسم الاول يسمى افعال القلوب ويصح حمل مفعوله الثاني على الاول اما بحو ما يقال في علمت زيدا فاضلا زيد فاضل او كان بمنزلته كما يقال في علمت ابا يوسف ابا حنيفة ابو يوسف ابو حنيفة ولا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه على الاشهر مع انهما في الاصل مبتداء وخبر وحذفهما جائز في المستعمل لان مفعوليه معا بمنزلة اسم واحد

مضمونها معًا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الا فيما وقع في مفعوله ان المفتوحة مما بعدها خفيفة او ثقيلة فانه واجب للاقتصار عند الاخفش حيث قال ان المفتوحة مع معمولها هو المفعول الاول فيقدر المفعول الثاني واما عند سيبويه سد مسد مفعوليها فلا يكون اقتصارا وان جاز ان تسكت منهما جميعًا كقوله من يسمع يخل وهي سبعة افعال وهي ظننت حسبت وخلت هذه الثلثة للظن وزعمت وهي تارة يكون للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم وقد يتعدى منها فعلان بادخال الهمزة الى مفاعيل ثلثة وهما علمت ورأيت دون اخواتهما الا عند الاخفش فان جميعها يتعدى الى الثالث بالهمزة عنده وقد يتضمن الافعال بمعنى اعلمت فيتعدى تعديته وهي اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت فان هذه الافعال عند سيبويه تتعدى الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر ثم حذف الجر اتساعًا الا انها لما كانت مشتملة على معنى الاعلام تضمنت معناه فتعدت تعديته وهذه الافعال يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرًا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا والمفعول الثالث لهذه الافعال يقع جملة كما في المفعول الثاني للمتعدى الى المفعولين فلذلك قال المص ﴿و﴾ الثالث ان تقع ﴿ثالثة للمفعول الثاني في باب اعلم﴾ وفي ما تضمن معناه وتعدى تعديته ﴿نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم﴾ فجملة ابوه قائم في محل النصب على انها مفعول ثالث لذلك الفعل ﴿ومعلقا عنها العامل﴾ اي عن الجملة العامل هذا قسم ثالث من اقسام الجملة التي تقع في محل النصب على كونها مفعولا ولا رد على المصنف بان يقال لم لم يقل الاول والثاني والثالث كما في امثاله لان ترك ترتيب المذكور اما مبني على الظهور او مبني على التفنن في العبارة لكونه نوعًا من البلاغة على ان تعيين الطريق خارج من قانون البحث ومعنى التعليق والالغاء ابطال العمل ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن فالالغاء ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى واعلم ايضا ان افعال القلوب مختص بالالغاء واما التعليق فيجوز في الافعال التي تشبه افعال الشك واليقين في كونها غير محقق الوقوع نحو عرف واعلم بمعنى عرف ونظر وتفكر وغير ذلك من الافعال التي لزم الملغى لمفهومها وما عدا ذلك من الافعال التي لا تتعلق عن عمل الا عند يونس فان التعليق في جميع الافعال جائز عنده والكسائي كيونس في الواقع وكالجمهور في المنتظر فالمعلق اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة في موضع مفعول واحد او اثنين فيكون تلك الجملة في مقام المفعولين نحو علمت لزيد في الدار اكثر فتقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك ما زيد في الدار ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿لنعلم اي الحزبين احصى فلينظر ايها ازكى طعامًا﴾ تعلق عمل الفعلين في الآيتين لان الاستفهام وحرف النفي وحروف الابتداء اذا دخل على معمول افعال القلوب او ما اشبهها تعلق العمل فيها لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد الاستفهام وحروف النفي وحروف الابتداء معمولا لما قبلها فتخرج عن ان تكون له صدر الكلام واي للاستفهام في الآيتين فيكون معربة البتة وهو اسم من الاسماء اللازمة للاضافة فان اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنين والجماعة واذا اضيف الى المعرفة اضيف الى الاثنين فصاعدا وعن العلامة الزمخشري يجوز

مطلب الاضافة

اضافته الى الواحد المعرفة كما نص بعض شراح المفصل ولكن عند الاضافة الى الواحد سواء كان
ذلك الواحد معرفة او نكرة لا يكون الا مؤولا بمعنى الجمع فعند الاضافة الى المعرفة معرفة عند عامة
النحاة وان كان نكرة معنى خلافا لصاحب التخمير فان عنده يكون نكرة ولو بعد الاضافة الى المعرفة
فاى فالموضعين مبتداء على المذهبين اما بالتعريف او بالتخصيص بالاضافة الى الجزئين والى
الهاء واحصى او زكى خبره والجملة قائمة مقام المفعولين فى لنعلم ومقام مفعول واحد فى فلينظر
وسيجيئ فى بحث اى تفصيل مشبع انشاء الله تعالى ﴿والرابعة المضافة اليها﴾ اى الى الجملة
﴿ومحلها﴾ اى محل تلك الجملة ﴿الجر﴾ وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف عند سيبويه وباللام
عند الزجاج وبمن عند قوم وبالاضافة عند بعض ﴿نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾
هذا مبتداء ويوم بالرفع خبره مضاف الى الجملة الفعلية وهى ينفع مع فاعله والجملة مجرورة
المحل على انها مضافة اليها اليوم على رأى المصنف وقيل ان يوم مضاف الى الفعل فقط وان كان
من حق الفعل ان لا يضاف اليه لما به من الابهام المفرط لا يتخصص فى نفسه فكيف يخصص
غيره الا انهم تركوا القياس واستحسنوا اضافة الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الزمان
والحدث فصار الزمان بعض الفعل واضافة بعض الشيئ الى ذلك الشيئ جائز لا يقال الاضافة
من خواص اسم فكيف يكون مضافا اليه لانا نقول المراد من الاضافة كون الشيئ مضافا وكونه
مضافا اليه لا يكون من خواص الاسم لان الفعل والجملة قد تقعان مضافا اليه كذا ذكره
شارح الكافية وقد يجاب كون الفعل مضافا اليه بتأويل المصدر وكذا الجملة ولا يلزم من
هذا كون اليوم مبنيا على الفتح فى المحل الرفع اما على تقدير كونه مضافا الى الجملة لان يوم اسم
مستحق للاعراب والاضافة الى المبنى لا يوجب البناء لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف
او التخصيص وهذا مشهور ويكتسب ايضا البناء والاعراب والتذكير والتأنيث لا على سبيل
الوجوب بل على سبيل الجواز واما على تقدير كونه مضافا الى الفعل لان المضاف الى الفعل لا يكون
مبنيا عند البصريين اذا كان الفعل معربا ويجوز نصب يوم فى محل الرفع لجواز كونه مبنيا بالاضافة
الى الجملة او الى الفعل على مذهب الكوفيين لان المضاف اليه يكون مبنيا عندهم سواء كان ذلك
الفعل معربا او مبنيا **واعلم** ان الظاهر ان اضافة اسم الزمان الى الجملة المحضة يفيد التعريف
وفى البسيط قد يقال لا يفيد لان الجملة نكرة كذا فى شرح الالفية ﴿يوم هم بارزون﴾ يوم بدل
من يوم التلاق وهم مبتداء وبارزون خبره والجملة فى محل الجر لكونها مضافا اليها اليوم ويجوز
ان يكون يوم مبتداء مضافا الى هم وبارزون خبره والمصنف اورد مثالين ايذانا بان ظروف
الزمان مضاف الى الجملة سواء كانت فعلية او اسمية هذا اذا كان بمعنى اذ واما اذا كان بمعنى اذا
فيضاف الى الجملة الفعلية فقط نص عليه ابو طالب المكى فى معربه للقرآن العظيم ﴿وكل جملة﴾
اى كل فرد من افراد الجملة فان كل اذا اضيفت الى النكرة فهى لعموم الافراد واذا اضيفت الى
المعرفة فلعموم اجزائها كذا قال اصحاب علم الاصول ﴿وقعت بعد اذا واذ﴾ وهما من ظروف
الزمان مضافان ابدا الا ان اذ تضاف الى كلا الجملتين واختها لا تضاف الا الى الفعلية نحو جئت
اذ زيد قائم واذ قام زيد واذا قام زيد فهذه فى موضع الجر لكونها مضافا اليها لاذ واذا ﴿وحيث﴾
هو ظرف من الظروف المبنية للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان وظروف المكان لا تضاف الى
الجملة الا حيث فى الاكثر سواء كانت اسمية او فعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد

جالس فالجملتان في محل الجر على انها مضافة اليها الحيث وقد يضاف الى المفرد كما في قول الشاعر* اما
ترى حيث سهيل طالعًا * وعند اضافته الى المفرد يعرب به بعض النحاة لزوال علة البناء وهي
الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الاضافة الى المفرد اعلم ان حيث يجوز في آخره
الحركات الثلث لكن الكسر حكاية الكسائي ويجوز ان تقول حوث بالضم والفتح *ولما الوجودية*
اى الحينية مثل لما جئتني اكرمك *عند من قال باسميتها* وهو ابو علي الفارسي واما كلام سيبويه
محتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما تكون مثل لو لشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان
لما حرف وحمل كلام سيبويه على انها للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول قال الفاضل التفتازاني ان هذا الحمل
توهم منه والوجه ان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى *فهي*
اى الجملة التي وقعت بعد اذ واذا وحيث ولما الحينية *في موضع خفض* بفتح الخاء المعجمة وسكون
الفاء الجر وهما في الاعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضعات النحويين كذا في الجوهري *باضافتهن
اليها* اى باضافة المذكورات الى الجملة *والخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها* اى محل
الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم *الجزم* اختلف النحاة في جازم جواب الشرط قال بعضهم هي
اداة الشرط قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش
الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره صاحب التسهيل وقيل بالاداة والفعل معًا وهذا القول نسب ايضا
الى سيبويه والخليل وهو مذهب الكوفيين *اذا كانت مقرونة بالفاء او باذا المفاجاة* يقال
فاجأ الامر مفاجأة وفجاءة بكسر الفاء وكذلك فجئ الامر بكسر العين وفجاءة الامر بفتح الفاء
والعين وفجاءة بضم الفاء والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به وانما قال اذا كانت مقرونة بالفاء او
باذا المفاجاة لان الجملة اذا لم تكن مقرونة بالفاء او باذا المفاجاة لا يكون لها محل من الاعراب
ستقف عليه في بابه ان شاء الله تعالى *فالاولى* اى الجملة المقرونة بالفاء *نحو من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم* من اسم شرط ويضلل فعل شرط والله فاعله والفاء في فلا هادي له
داخل في جواب الشرط ولا لنفي الجنس اسمها منصوب لفظا وهو هادي وخبرها مرفوع محلا وهو
له فاسم لا مع خبرها جملة اسمية محلها الجزم *ولهذا* اى لاجل كون الجملة المقرونة بالفاء
في محل الجزم *قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة* فيكون تقدير الكلام من يضلل الله لا
يهديه احد غيره ويذرهم هذا تنصيص على كون جملة فلا هادي له في محل الجزم وحاصله
انها لو لم تكن جملة فلا هادي له في محل الجزم لما جاز قراءة الجزم في معطوفها عطفا على
محلها لكن كونه دليلا مبني على رأى من ذهب الى جزم يذر واما على رأى من ذهب الى سكونه
لتوالي الحركات كما قيل فلا يكون دليلا وقرئ برفع يذر على الاستيناف *والثانية* اى الجملة
المقرونة باذا المفاجاة *نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون* ان حرف شرط
وتصب فعل شرط وهم مفعول فعل شرط سيئة فاعله والباء في بما متعلق بفعل الشرط واذا التي
للمفاجاة بمنزلة الفاء تدخل على الجملة الاسمية غالبا وقد تقع مع الفعلية نص عليه بعض
شراح الكافية في باب التحذير وانما قلنا بمنزلة الفاء لانها اذا كانت للمفاجاة لا يبتدئ بها
كما لا يبتدأ بالفاء بخلاف اذا الشرطية فانها يبتدئ بها فاشبهت الفاء فوقعت موقعها وصلحت
جوابا للشرط وقد تدخل عليها الفاء عند دخولها على جواب الشرط فتكون للتأكيد وهم

مبتداء ويقنطون خبره والجملة الاسمية جزاء للشرط فالمعنى ان تصبهم سيئة اى شدة بما قدمت
ايديهم بشوم معاصيهم اذا هم يقنطون اى فاجاء القنوط من رحمته ولما فهم من قول المصنف بطريق
المفهوم ان الجملة اذا لم تقترن بالفاء لايكون لها محل فلزم ان يكون محل الجزم وهو الفعل وحده لاقتضاء
العامل فوقع التردد فى ذهن السامع فكأنه قال هذا اذا كان الفعل قابلا للجزم فظاهر واما اذا كان
الجزاء ماضيا فاى محل الجزم فازال ذلك التردد بقوله (فاما* الفاء للتفصيل والاستيناف
(نحو ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده* وهو قام (لا للجملة باسرها* اى
بمجموعها لان اداة الشرط انما تعمل فى شيئين فلما عمل فى محل الفعلين لم يبق لها تسلط على محل
الجملة (وكذلك القول فى فعل الشرط* اى محل الجزم محكوم به لفعل الشرط وحده لا للجملة الشرطية
باسرها (ولهذا) هذا تنصيص لما يدعيه من ان محل الجزم هو الفعل وحده لا للجملة الشرطية
باسرها اى لكون فعل الشرط وحده فى محل الجزم (تقول اذا عطفت عليه مضارعا واعملت الاول*
كما هو مذهب الكوفيين (نحو ان قام ويقعد اخوك قام عمرو فيجزم المعطوف قبل ان تكمل الجملة*
وانما قال اعملت الاول لانه لو اعملت الثانى كما هو مذهب البصريين لاضمرت الفاعل فى الاول
فيكون معطوفا على الجملة بعد استكمالها فلا يثبت كون فعل الشرط فى الجزم وحده لجواز كون جزم
المعطوف لعطفه على الجملة التى فى محل الجزم (والسادسة التابعة* لمفرد قيد به لان الجملة لا
تكون منعوتا (كالجملة المنعوت بها* صفة جرت على غير من هى له فالباء متعلق بالمنعوت يعنى
كالجملة التى ينعت المفرد بها ويجوز ان يكون المنعوت صفة لمفرد على مذهب من جوز الفصل
بين الصفة والموصوف (ومحلها* اى محل الجملة الواقعة صفة (بحسب منعوتها* اى موصوفها
النعت والوصف واحد وان فرق البعض بينهما بالنعت يستعمل فيما كان ممدوحا والوصف اعم
لان كلام المحققين يفصح عن عدم الفرق الحسب القدر وهو بفتح السين سواء اضيف الى شئ
او استعمل بحرف الجر وربما يسكن فى ضرورة الشعر فاما حسبك بمعنى كفاك فشئ آخر (وهى* اى
الجملة المنعوت بها (فى موضع رفع فى نحو من قبل ان يأتى يوم لابيع فيه* من متعلق برزقنا وقبل
مجرور بمن ومضاف الى ان يأتى ويوم فاعله ولا لنفى الجنس وبيع بالرفع اسمه لان لا اذا كان مكررا
كما فى الآية جاز الرفع لانه معرب جوابا لسؤال مقدر فحسن ان يكون مطابقا وان كان فيه مخالفة قياسه
وقرأ ابن كثير ويعقوب وابو عمرو بالفتح على الاصل وفيه خبره وجملة لابيع فيه جملة اسمية
مرفوعة المحل على انها صفة ليوم (ونصب* بالجر عطف على رفع (فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه*
اتقوا فعل مع الفاعل وهو الواو ويوما منصوب اما على المفعولية كما هو رأى ابى على فى قوله تعالى
فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا الآية واما على الظرفية فيكون مفعولا فيه تقديره
واتقوا عذاب يوما وترجعون جملة فعلية فى محل النصب على انها صفة يوم وقرأ بالتاء بالبناء للفاعل
فعلى الاول يكون رجع متعديا وقرئ بالياء على طريقة الالتفات (وجر* بالجر عطف اما على نصب
او رفع على اختلاف القولين فان النحاة اختلفوا فى معطوفات متعددة ان الجميع هل يعطف على الاول
او كل واحد يعطف على ما قبله (نحو ليوم لاريب فيه* لا لنفى الجنس وريب اسمه وفيه خبره والجملة
الاسمية مجرورة المحل لكونها صفة ليوم (السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام
ابوه وقعد اخوه فجملة قام ابوه فى موضع رفع لانها خبر* اى خبر مبتداء وهو زيد (وكذلك*
اى مثل ما سبق فى وقوعها موقع رفع (جملة قعد اخوه لانها* اى جملة قعد اخوه (معطوفة عليها

اى على جملة قام ابوه ويسمّى قام ابوه جملة صغرى وزيدٌ قام ابوه جملة كبرى فالصّغرى فعلية والكبرى
اسميّة ﴿ **المسئلة الثالثة** في بيان الجملة التى لا محل لها من الاعراب وهو سبع ايضا ﴾ اى
كالمسئلة الثانية وايضا نصب على المصدرية فانها من المصادر التى حذف فعلها مثل سقيا ورعيا
قال الجوهري آض يئيض ايضا اذا عاد ورجع ﴿ احديها ﴾ اى جمل السّبع ﴿ المبتدأة وتسمّى
المستأنفة ﴾ بالنّصب مفعول ثان لتسمّى ﴿ ايضا ﴾ اى كما سمّى مبتدأة **اعلم** ان الاستيناف عند
ارباب المعانى ما يكون جوابا عن سؤال مقدر واما عند ائمة النحو فالمستأنفة هو الجملة التى وقعت
فى الابتداء سواء كانت جوابا لسؤال اولا ذكره المصنف فى المغنى اللبيب ﴿ نحو قوله تعالى انّا
اعطيناك الكوثر ﴾ اعلم ان اصل انا اننا فحذفت الثانية لاجتماع الامثال والتخفيف وان حكى
بعض النحويين ثلثة مذاهب الاوّل حذف الاولى والثانى حذف الثانية والثالث حذف الثالثة
لكن الصّحيح هو المذهب الثانى لان النون الاولى كالاصل بدلا لم حذف الثانية فى ان اذا كان
مخففة مع بقاء الاولى ساكنة ولو كانت المحذوفة هى الاولى لبقيت الثانية متحركة لكونها قبل
الحذف كذلك ولا يجوز حذف الثالثة لانها ضمير فان حرف من الحروف المشبهة بالفعل ونا منصوب
المحل على انه اسم ان واعطى فعل يتعدى الى المفعولين ومسند الى الفاعل وهو ضمير المتكلم والضمير
المنصوب كناية عن رسولنا مفعوله الاوّل والكوثر مفعوله الثانى وجملة اعطيناك الكوثر جملة
فعلية فى محل الرفع خبر ان وجملة انا اعطيناك الكوثر جملة اسمية مستأنفة لا محل لها من الاعراب
﴿ ونحو قوله تعالى ان العزة لله جميعا بعد ﴾ بالنصب اما بتقدير من او اعنى وبالرفع على انه خبر
مبتداء محذوف مضاف الى الجملة ﴿ ولا يحزنك قولهم ﴾ بحسب الظاهر ولكن فى الحقيقة مضاف
الى المفرد المقدر فيكون تقدير الكلام بعد قوله تعالى ﴿ وانما قلنا هكذا لان الغايات لا تضاف
الى الجملة نصّ عليه شراح المفصل وان حرف من الحروف المشبهة والعزة بالنصب اسمه ولله فى
محل الرفع خبره وجميعا يحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر فى الظرف اى مجتمعة والعامل فيه
شبه الفعل وهو الظرف ويحتمل ان يكون تأكيدا من ان العزة لله كما قال فى الصحاح وجميع يؤكد به
يقال جاؤا جميعا اى كلهم انتهى فجميعا تأكيد لضمير جاؤا وهو الواو فعلم من ظاهر الكلام ان
لفظة جميعا بالنصب تأكيد وان كان المأكد مرفوعا بخلاف سائر الالفاظ التأكيد خذ هذا فانه
ينفعك فى مواضع شتى وجملة ان العزة لله جملة اسمية لا محل لها من الاعراب مستأنفة بمعنى
التعليل فى جواب لم لم احزن كانه قيل لا تحزن بقولهم اى باشراكهم وتكذيبهم ولا تبال بهم لان
الغلبة لله جميعا لا يملك غيره شيئا منها فهو يقهرهم فيعزك عليهم ﴿ وليست ﴾ جملة ان العزة لله
جميعا ﴿ محكية بالقول ﴾ وهو قولهم ﴿ لفساد المعنى ﴾ لان هذا القول لا يجوز ان يكون مورثا للحزن
الا اذا كان بطريق الاستهزاء وهو احتمال مرجوح لا يذهب اليه وهم فلا يكون محكيا بالقول بل
هى تسلية للنبى عليه السلام وكذا الحال فى كونه بدلا من قولهم كما ذكر فى الكشاف ونحو قوله تعالى
﴿ لا يسمعون بعد ﴾ اعراب بعد كاعراب ما سبق ﴿ وحفظا من كل شيطان مارد ﴾ فحفظا منصوب
باضمار فعله اى حفظنا السّماء حفظا بالشهب ومن متعلق بمحذوف وشيطان على وزن
فيعال مأخوذ من الشطن وهو البعد وقيل شيطان على وزن فعلان مأخوذ من الشيط وهو
الهلاك فعلى الاوّل منصرف وعلى الثانى غير منصرف ومارد اى متكبر ومتجاوز عن الحد فى الطغيان
وخارج عن طاعة الرحمن ﴿ وليست ﴾ جملة لا يسمعون ﴿ صفة للنكرة ﴾ وهو شيطان ﴿ لفساد

المعنى* لانه يقتضى ان يكون الحفظ من غير شيطان فلزم ان تكون جملة مبتدأة على ما اختاره صاحب
الكشاف والقاضى **اعلم** ان ارباب التفسير اختلفوا فى تفسير هذه الآية قال ابو البقاء لا يسمعون
جمع على معنى كل فى موضع الصفة او نصب على الحال او مستأنف وخطاءه اكثر المفسرين اما كونها صفة
لان حفظ السموات لاجل ان الشيطان يطلعون عليها ويسمعون اخبارها ويضلون الكواهن فاذا
كانوا غير سامعين لافائدة فى حفظ السموات منهم وكذا الحال فى كونها حالا لان المعنى لكونهما من واد
واحد والمصنف لم يتعرض الى كونها حالا لان الجملة الخبرية اذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز
ان تكون صفة او حالا لكن جعلها صفة اولى من ان تجعلها حالا بناء على ظاهرها وان كانت متخصصة
ويختلج فى صدرى جواز جعلها صفة وعدم سماع الشيطان ان يكون بحسب الحفظ فحاصله عند الحفظ
ان لا يسمع فيصير موصوفا فحاصله الحفظ بذلك وكذا جعلها حالا لما عرفت ان الحال والصفة
من واد واحد واما كونها مستأنفة لان سائلا لو سئل لم يحفظ من الشيطان فالجواب بانهم لا
يسمعون لم يستقم كذا قالوا ويمكن ان يجعل الاستيناف ايضا على تقدير تغيير السؤال بان يقال لما
قيل وحفظا من كل شيطان مارد سئل وقيل فماذا يكون اذن فاجيب لا يسمعون ولا يجوز ان تكون
علة للحفظ على حذف اللام كما فى جئتك ان تكرمنى ثم حذف ان واهدارها كقوله* الا ايها الزاجرى
احضر الوغى* فان اجتماع ذلك منكر (ومن مثلها* بضم الميم والثاء جمع مثال كامثلة اى من امثلة
الجمل التى لا محل لها لكونها مستأنفة* قوله* اى قول الشاعر وهو جرير انما غير الاسلوب السابق
حيث لم يقل وقوله رعاية للادب (حتى ماء دجلة اشكل* اول البيت* وما زالت القتلى تمج دماءها
*يقال مج الرجل الشراب اذا رمى به ودم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة كذا فى الصحاح والمغنى
ما زالت القتلى ترمى دماءها حتى ماء دجلة اختلط الدم ولم يفرق الماء من الدم حتى حرف ابتداء
وماء مبتدأ مضاف الى دجلة وجر دجلة محمول على نصبها لكونها غير منصرف للتأنيث والعلم
واشكل خبره والجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لكونها ابتدائية ومثله قول الفرزدق*
فوا عجبا حتى كليب يسبنى* وانما اورد المصنف هذا البيت مع ان رعاية الادب اشد فى تركه
ليكون توطئة الى قوله (وعن الزجاج وابن درستويه* درست لفظ اعجمى مركب مع ويه كسيبويه
ثم جعل لقبا له فالاحسن ان يكون الجزءان مبنيين الاول على الفتح والثانى على الكسر وان جاز فيه
وجوه وفى القاموس كل اسم ختم بويه كسيبويه فيه لغات (ان الجملة بعد حتى الابتدائية* اى
الصالحة لوقوع المبتداء والخبر بعدها لا انه لا بد منه (فى موضع حرف جر بحتى* يفهم منه كون
حتى جارة وعاطفة عندهما فقط اللهم الا ان يقال يكون حتى ابتدائية جارة ان كان مدخولها
جملة فتأمل (وخالفهما الجمهور* برفع الراء فاعل خالف الظاهر ان المراد من الجمهور من
يكون فى عصرهما ومن بعدهما والا لا يكون لاسناد الخلاف الى الجمهور وجه (لان حرف الجر لا
تعلق* بضم التاء وفتح اللام اى لا تمتنع عن العمل بل تعمل فلو جعلت حرف جر هنا لكان ماء مجرورا
وليس كذلك فى المشهور ولو قلت الماء مبتدأ واشكل خبره والجملة فى موضع جر بحتى لعلقت
العمل عنها من غير مانع وهو خلاف المفروض (ولوجوب* هذا دليل ثان لكونها ابتدائية
(كسر ان* لكون الشهرة به (فى قولك مرض زيد حتى انهم لا يرجونه* فلو كانت حرف جر لوجب فتح
ان (فاذا دخل* الفاء للسببية بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ الرضى فما وقع فى بعض
النسخ بالواو فليس بصحيح الا بالتكلف وهو حذف ان مع لام التعليل فالمعنى لانه اذا دخل

الجار مطلقا *على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق* لان الجار لا يدخل الا على المفرد
وان بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد بخلاف ان بالكسر فلهذا وجب ان يكون مفتوحة* فالحاصل
ان حتى اذا كانت جارة او عاطفة يجب ان يكون ان بعدها مفتوحة واذا كانت ابتدائية فبالكسر
الثانية من الجملة التي لا محل لها من الاعراب *الواقعة صلة لاسم موصول نحو جاءني
الذي قام ابوه* جاء فعل والياء المتصل بالنون الوقاية مفعوله والذي اسم موصول وجملة
قام ابوه صلته لا محل لها من الاعراب والموصول مع صلته في محل الرفع فاعل جاء لان الصلة
مع موصولها لا يكون الا مفردا نص عليه صاحب الاقليد *او حرف* عطف على لاسم واذا
عطف المظهر على المظهر المجرور جاز ذكر الجار وحذفه اعلم ان الموصول على قسمين اسم وحده
ابن الحاجب في مقدمته بما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وحرف وحده صاحب التسهيل بما اول مع
ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد واحترز بقوله ولم يحتج الى عائد من الذي الموصوف به
مصدر محذوف نحو قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوه فانه يؤول
مع ما يليه بمصدر لكنه محتاج الى عائد فلا فرق بين الاسمي والحرفي في احتياجهما الى الصلة
لكن الفرق بينهما ان الاسمي مفتقر الى العائد بخلاف الحرفي وهو خمسة احرف* احدها ان بالفتح
وتوصل باسمها وخبرها وتختص بالجملة الاسمية الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية
والثاني كي وتوصل بفعل مضارع ولا يقع الا مجرورة باللام او مقدرا معها باللام والثالث
لو خلافا لمن انكرها وعلامتها ان يصلح موضعها ان واكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله
تعالى يود احدهم لو يعمر واكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية وممن ذكرها الفراء و
ابو علي ومن المتأخرين التبريزي وابو البقاء وتوصل بفعل متصرف غير الامر* والرابع ان بفتح
الهمزة وسكون النون وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر* والخامس ما
وتوصل بفعل متصرف غير الامر هذا عند سيبويه وقد توصل بالجملة الاسمية كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية قال الشيخ الرضي وهو الحق وان كان قليلا وتنفرد بنيابتها عن
ظرف زمان كقولك خذ ما دمت واحدا وقال الزمخشري ان ان تشاركها في ذلك وجعل منه قوله
تعالى* الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ان آتاه الله الملك* وقال سائر النحاة هذا زعم منه لان
ان في الآية للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه هذا اي كون ما المصدرية حرفا غير
محتاج الى العائد عند سيبويه واما عند الاخفش وابن السراج انها اسم فيحتاج الى عائد
وعند ابي البقاء انها على كلا قولين لا يعود اليها شيء من صلتها وهو خلاف ما نقله غيره فعلى هذا
قول المص *نحو عجبت مما قمت اي من قيامك* مبني على مذهب سيبويه *فما* اي لفظة ما مصدرية
يدل عليه تفسيره *وقمت في موضع جر بمن* لانه في تأويل المصدر *واما قمت وحدها فلا محل لها
من الاعراب* لانها صلة موصول وهو ما المصدرية والحاصل ان كل واحد من الصلة والموصول
لا محل له من الاعراب ومجموعهما محل من الاعراب *الثالثة* من الجملة التي لا محل لها من
الاعراب *المعترضة بين الشيئين* وهي الجملة التي تؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
معنى لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام وليس المراد من الكلام هو المسند و
المسند اليه فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا او تأكيدا او بدلا كذا في المطول فعلم من هذا ان قول النحاة ان الجملة المعترضة

في ستة مواضع ليس حصراً حقيقياً بل على سبيل الغالب ﴿نحو فلا اقسم بمواقع النجوم الآية﴾ اى الى
آخر الآية ﴿وذلك﴾ اى بيان كون الاعتراض في الآية ﴿لان قوله تعالى انه لقرآن كريم جواب لا
اقسم بمواقع النجوم وما بينهما﴾ اى بين لا اقسم وانه لقرآن كريم ﴿اعتراض﴾ وهو وانه لقسم لو تعلمون
عظيم ﴿لا محل لها من الاعراب﴾ وهذا الاعتراض اعتراض بين القسم وجوابه ﴿وفي اثناء هذا الاعتراض
اعتراض آخر وهو لو تعلمون فانه معترض بين الصفة والموصوف وهما﴾ اى الموصوف والصفة
﴿قسم وعظيم﴾ فصل المصنف هنا لخفائه وتركه في الاول لوضوحه ﴿ويجوز الاعتراض﴾ هذا
شروع في حكم زائد على ما ذكر ﴿باكثر من جملة واحدة﴾ نحو قوله تعالى فأتوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم فان
قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين
فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله ويؤيد هذا الكلام
ما ذكرنا من ان الاعتراض ليس مخصوصاً في ستة مواضع لان البيان خارج عنها ﴿خلافاً لابي
علي﴾ وهو غير صحيح محجوج عليه بالوقوع كذا قيل مراد ابي علي ان يقال ان الاعتراض لا يجوز اكثر
من جملة واحدة مستقلة وما وقع في الآية ليست كذلك لانها معطوفة على الجملة المتقدمة وهما
في حكم واحد على ما صرحوا ولو لم يكن مراده هذا لما انكر النص الصريح وعدم الاطلاع عليه بعيد
عن امثال ذلك الفاضل فيكون النزاع لفظياً ﴿الرابعة التفسيرية﴾ الياء للنسبة مع التاء
افادت معنى المصدر فلو تركنا كما ترك ابن الحاجب في قوله والجر علم الاضافة لكان احسن لان
التفسير مصدر فلا يحتاج الى ما يفيد المصدرية ﴿وهي الكاشفة﴾ اى المبينة ﴿لحقيقة ما تليه
ما موصولة عبارة عن الشئ الموجود قبل المفسر فالضمير المستتر في تليه راجع الى الجملة التفسيرية
والضمير البارز راجع الى ما اى هي الجملة المبينة لحقيقة الشئ الذي تلي تلك الجملة ذلك الشئ
﴿نحو قوله تعالى واسروا النجوى﴾ اسروا فعل مع فاعله والنجوى مفعوله ﴿الذين ظلموا﴾ .
واعرابه على ثلثة اوجه احدها الرفع وفيه وجوه الاول ان يكون بدلا من الواو في اسروا
والثاني ان يكون مبتداء والخبر اما جملة متقدمة او جملة الاستفهام بتقدير القول كما قال ابو البقا
وانما قال بتقدير القول لان الانشاء لا يكون خبراً لا به على رأى البعض والثالث ان يكون
خبر المبتداء محذوف اى هم الذين ظلموا والرابع ان يكون فاعلا لاسروا والواو علامة الجمع
وليس بضمير كما في اكلوني البراغيث قال في حاشية الضوء وهو لغة رديئة قل وقوعها في
الضروريات فكيف وقوعها في القرآن المعجز وقال شارح الالفية المشهورة بابن قاسم ناقلا
عن التسهيل في كتب الاحاديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها وذكر
آثاراً منها قوله عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة الليل وحكى بعض النحويين انها لغة طي
وبعضهم انها لغة ازد شنوءة ولا تقبل قول من انكرها اقول كثرة امثال هذا الكلام ما يدل
على جودة هذه اللغة لجواز الاعراب بسائر الوجوه والوجه الثاني النصب اما على الذم او على
اضمار اعني والوجه الثالث الجر على انها صفة للناس ﴿هل هذا الا بشر مثلكم﴾ فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى فلا محل لها من الاعراب هذا عند الجمهور واما على رأى الشلوبين فمحلها النصب
لان المفسر في اعراب المفسر واعرابه النصب لكونه مفعولا لاسروا ﴿وقيل﴾ في محل النصب
﴿بدل منها﴾ اى من النجوى بدل الكل من الكل او بدل البعض هذا هو الراجح عند الزمخشري

حيث ذكره مقدمًا على غير الوجه ولم يذكر الوجه الاول اصلاً ورأسًا وقال ﴿هل هذا الا بشر مثلكم﴾ هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى اى واسروا هذا الحديث ويجوز كونها مفعولا لقول مقدر كما قال الزمخشري ويجوز ان يتعلق بقالوا مضمرا والمصنف ضعفه حيث ذكره بقيل لكن الاولى ما قال العلامة نعم قد يكون التنكير اشارة الى قلة القائل لا الى ضعف القول لكن السياق يأبى عنه ﴿ونحو﴾ قوله تعالى ﴿مستهم البأساء والضراء فانه﴾ اى هذا المذكور ﴿تفسير لمثل الذين خلوا﴾ اى مضوا ﴿من قبلكم﴾ حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل مع قطع النظر عن كونه استينافا او بيان له على الاستيناف كأنه قيل كيف مثلهم واجاب مستهم البأساء والضراء وانما قلنا مع قطع النظر عن كونه استينافا لان المصنف عد المستأنفة والتفسيرية قسمين مستقلين من الجملة التي لا محل لها من الاعراب وجعلها مثالا للتفسيرية ﴿وقيل حال من الذين﴾ فيكون قد مقدرة على القاعدة الممهدة عند الاكثر وهي ان الماضي لا يكون حالا الا ان يكون قد ظاهرة او مقدرة ﴿انتهى﴾ اى تم الكلام لعل هذا القيد اشارة الى ان الاعراب لا يجوز عنده بغير ما ذكره بخلاف سائر المواضع الذى تركه فان الاعراب يجوز فيه بغير ما ذكره ﴿ونحو﴾ قوله تعالى ﴿كمثل آدم خلقه من تراب الآية﴾ شبه عيسى بآدم عليهما السلام من حيث انه خلق من تراب ولم يكن له اب وام فكذلك حال عيسى عليه السلام فلا يلزم من هذا التشبيه كونه مشاركا في جميع الوجوه لان المماثلة لا تقتضى المشاركة في جميع الاوصاف ويجوز ان يكون التشبيه بينهما من حيث انهما وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران او من حيث ان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم للمادة ﴿فجملة خلقه تفسير لكمثل﴾ وقيل موضعها حال من آدم وقد معها مقدرة والعامل فيها معنى التشبيه والهاء لازم ومن متعلق بخلق ويضعف ان يكون حالا لانه يصير تقديره خلقه كائنا من تراب وليس المعنى عليه كذا في معرب ابو البقاء ﴿ونحو﴾ قوله تعالى ﴿تؤمنون بالله ورسوله بعد هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم﴾ قال ابو البقاء تؤمنون تفسير للتجارة فيجوز ان يكون في موضع جر على البدل او في موضع رفع على تقدير هي ﴿وقيل مستأنفة بمعنى آمنوا﴾ وهو اعم من الصناعى والبيانى اما على تقدير كونه بيانا كأنهم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بالله ﴿بدليل يغفر لكم بالجزم﴾ فجزم يغفر لكم دليل على الوجهين فيكون الباء متعلقا بهما والحاصل ان جزم يغفر لكم اما لكونه جوابا للامر المدلول عليه بلفظ الخبر وانما جيء به ايذانا بان ذلك مما لا يترك به اولشرط قال القاضى البيضاوى ﴿يغفر لكم﴾ جواب للامر المدلول عليه بلفظ الخبر اولشرط تقديره ان تؤمنوا وتجاهدوا وقال ابو البقاء في جزمه وجهان احدهما هو جواب شرط محذوف دل عليه الكلام تقديره ان تؤمنوا يغفر لكم وثانيهما تؤمنون في معنى آمنوا فعلى هذا يكون جملة تؤمنون مستأنفة هذا اقرب الى الحق حيث قال العلامة في الكشاف وعن ابن عباس رضى الله عنهما انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملناها فنزلت هذه الآية فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله تعالى بقوله تؤمنون وهذا دليل على ان تؤمنون كلام مستأنفة او لكونه جوابا للاستفهام دل عليه الكلام تقديره هل تقبلون ان ادلكم ثم قيل جواب لهل المضمر بحسب المعنى فتقديره هل تؤمنون بالله وتجاهدون لان الله قد بين التجارة بالايمان والجهاد فكأنه لفظ بهما في موضع التجارة وقيل جواب لهل ادلكم

وهو

وهو قول المصنف ﴿وعلى الاول هو جواب لاستفهام﴾ يعنى على تقدير كون تؤمنون بيانا وتفسيرا يكون يغفر لكم بالجزم جواب لاستفهام على القاعدة الممهدة وهى ان الفعل المضارع يجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا للامر اونهى او استفهام او تمن او عرض ﴿تنزيلا﴾ يجوز نصبه على المفعول المطلق او على المدح او على المفعول له حيث جعل جوابا لمن قال كيف يصح جعله جوابا لهل ادلكم مع ان دلالته لا يوجب المغفرة فاجاب بقوله تنزيلا اى يصح ذلك اقامة ﴿لسبب السبب﴾ وهو الدلالة التى هى سبب الامتثال ﴿منزلة السبب﴾ وهو الامتثال الذى هو سبب المغفرة ﴿اذ الدلالة سبب الامتثال﴾ فكأنها قامت مقام الامتثال لان الدلالة على التجارة المفسرة بالايمان سبب الامتثال الذى هو سبب المغفرة فلا يبعد ان يكون الدلالة المفسرة بالايمان سببا للمغفرة فعلى هذا يكون رد القاضى على قائل هذا القول بقوله ويبعد جعله جوابا لهل ادلكم لان مجرد دلالته لا يوجب المغفرة مما فيه اشتباه ولا يخفى على الفطن لانهم لم يقولوا مجرد الدلالة يوجب المغفرة بل الدلالة المفسرة بتؤمنون ﴿انتهى﴾ اى تم الكلام ﴿قال الشلوبين﴾ بفتح الشين واللام وسكون الواو وكسر الباء بنقطة وسكون الياء المنقوطة بنقطتين اسم الشيخ من الكوفيين وفى بعض النسخ الشلوبون والشلو اسم بلدة ابن مالك فيكون المراد منه النحويون المنسوبون الى الشلو اسم بلدة هكذا ضبطنا من استاذنا ﴿التحقيق﴾ هذا صريح بان ما ذكره اولا ظواهر كلمات القوم والتخصيص بعد التعميم تحقيق قولهم فذكر اولا كلمات القوم وحقق ثانيا بقوله الشلوبين ﴿ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره﴾ واعرابه بحسب ما تفسر كاعراب قوله بحقيقة ما تليه ﴿فان كان له﴾ اى للمفسره بفتح السين ﴿محل فهى﴾ اى الجملة المفسرة بكسر السين ﴿كذلك﴾ اى مثل المفسر فى كونه محلا من الاعراب ﴿والا﴾ اى وان لم يكن له محل ﴿فلا﴾ اى لا يكون له محل من الاعراب ﴿والثانى﴾ اى المفسر الذى لا يكون لمفسره اعراب ﴿نحو ضربته فى نحو زيدا ضربته﴾ التقدير ضربت زيدا ضربته فلا محل للجملة المقدرة ﴿وهى ضربت لانها مستأنفة وكذلك تفسيرها﴾ فى ان لا يكون لها محل من الاعراب ﴿والاول﴾ اى المفسر الذى يكون لمفسره اعراب انما اخره عن الثانى مع انه وجودى والوجودى يقتضى التقديم فى الاقسام والاحكام لان الكلام فى القسم الثانى قليل فلو قدم الاول لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دغدغة ﴿نحو انا كل شئ خلقناه بقدر﴾ والتقدير انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر فخلقناه المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة ﴿اى المضمرة فالمقدرة عام فى المحذوف والمضمر﴾ ﴿وتلك﴾ اى الجملة المقدرة ﴿فى موضع رفع لانها خبر ان﴾ المتصل بنا ﴿وكذلك﴾ اى مثل المقدرة ﴿المذكورة﴾ فى كونها مرفوع المحل ﴿ومن ذلك﴾ اى من امثلة الجملة المفسرة التى حكمها حكم المفسر وانما قال من ذلك ولم يقل ونحو ﴿زيد الخبز يأكله﴾ رعاية للادب فزيد مبتداء ﴿فيأكله﴾ الفاء للتفسير ﴿فى موضع رفع لانها مفسرة للجملة المحذوفة﴾ اى المضمرة وانما فسرنا المحذوفة بالمضمرة لانهم فرقوا بين المضمر والمحذوف وقالوا المضمر هو المتروك ويكون له قائم مقامه والمحذوف هو المتروك اصلا ولا يكون فى القائم مقامه اثر كذا فى شرح الالفية وهنا القائم مقامه موجود وهو المفسر والمصنف تساهل وعبر عن المضمر بالمحذوف نعم بعض النحاة لم يذهب الى الفرق ولكن التحقيق ما قلنا فيما سبق ﴿وهى﴾ اى الجملة المضمرة ﴿فى محل الرفع على الخبرية﴾ لزيد فتقديره زيد يأكل الخبز يأكله فيأكل المقدم فى موضع رفع لانه خبر زيد وكذلك المؤخر لانه مفسرة وانما اورد المصنف هذا المثال ولم يكتف بالاول ليكون توطئة لقوله ﴿واستدل على ذلك﴾ اى كون

الجملة المفسّرة فی حکم المفسّرة فی الاعراب ﴿بعضهم﴾ ای بعض النحاة ﴿بقول الشاعر﴾ وفی ذکر البعض
اشارة الی ضعف الاستدلال به ﴿فمن نحن نؤمنه یبت وهو آمن﴾ لان هذا الاستدلال مبنی
علی ثبوت الجزم لکونه مفسّرة للمجزوم وذلك غیر ثابت علی ان ذلك لایقتضی ان یکون جمیع المفسّر
مثل ذلك لان المطلوب هو القاعدة الکلیّة والمثال الجزئی لایثبته وتقدیر الکلام فمن نؤمن نحن
نؤمنه یبت وهو آمن فمن اسم متضمن للشرط ونؤمن المقدر مجزوم بمن وکذا المذکور لکونه مفسّرا
له ویبت جزاء من والواو فی وهو للحال وهو مبتداء وآمن خبره والجملة حال من ضمیر یبت واعلم
ان الاسماء المتضمنة بمعنی ان لاتحذف افعالها فی حال الاختیار لکونها فرع ان فلایتصرّف فیها مثل
تصرّف ان الاعند الضرورة کما فی البیت المذکور وقال بعضهم الاولی الاستدلال ان یثبت بما
قاله فحول النحاة فی تعریف المفسّر وهو ان المفسّر مایجانس المفسّر فی جمیع الاحکام ﴿فظهر
الجزم فی الفعل المفسّر للفعل المحذوف والخامس لو اقعة جوابا لقسم نحو انك لمن المرسلین
بعد قوله ﴿یٰس والقرآن الحکیم﴾ ذهب الجمهور الی سکون النون فی یس وقرأ بالضم بناء کحیث
واعرابا اما خبر مبتداء محذوف تقدیره هذه یس او مبتداء وخبره جملة القسم وجوابه وبالنصب
علی البناء کاین او علی الاعراب امّا بتقدیر فعل القسم علی طریق الله لافعلن او غیره کاتل او باضمار
حرف القسم والفتحة لمنع الصّرف وبالکسر کجیر والقرآن الواو للقسم او للعطف علی تقدیر کون یس
مقسما به فیکون والقرآن قسما علی کل وجه والحکیم ای ذی الحکمة او لانه دلیل ناطق بالحکمة کالحیّ
او لانه کلام حکیم فوصف بصفة المتکلم وان من الحروف المشبهة اسمها الکاف وخبرها لمن المرسلین
وجملة لمن المرسلین جواب لقسم لامحل لها من الاعراب فلما ذهب بعضهم الی کون یس مقسما به
قال المصنف ﴿یس والقرآن الحکیم من غیر اقتصار علی احدهما جمعا للخلاف ﴿قیل﴾ ذکر قیل لقلة
القائل لا لضعف المقول ویرشدك الیه جواب المصنف لمن رد هذا القول بقوله والجواب عمّا قال
﴿ومن هنا﴾ ای ولاجل کون جملة جواب القسم لامحل لها ﴿قال ثعلب﴾ هو من ائمة النحو واللغة
﴿لایجوز زید لیقومن﴾ من غیر تأویل بان الخبر مجموع القسم وجوابه فقوله لایجوز زید لیقومن
مقول لقال وقوله ومن هنا قال ثعلب الی آخره مقول لقیل اعلم ان النحاة قالوا ان مقول
القول لایکون الاجملة فلذلك تکون ان بعده مکسورة وکذا قالوا ان الجملة لاتکون فاعلا ولا مفعولا
مع ان مقول القول وان کان مفعولا لا انه لایکون الاجملة فتمحلوا فی التوفیق بین هذین القولین
قال صاحب اللباب فی بحث حروف المشبهة بالفعل وتفتح ان فی مظان المفردات او مایجری مجریها
وان کان یستعمل فیها الجملة لفظا جوازا ولزوما کمکان الفاعل او المفعول خارج باب قلت وقال
فی شرحه ای جمیع متصرّفاته فان مقول القول وان کان مفعولا لا انه لایکون الاجملة فیفهم منه
ان باب قلت مستثناة من هذا الحکم وقال ابن الحاجب فی الامالی الجملة الواقعة بعد القول
اذا بنی لما لم یسم فاعله تقوم مقام الفاعل لان المقول لفظ الجملة لامعناه کقوله تعالی ﴿واذا
قیل لهم لاتفسدوا فی الارض﴾ وما اشبه ذلك وهذا ایضا مختار الزمخشری لکن دار فی خلدی
لو صح هذا القائل لاجری فی سائر المواضع والحال انه لیس کذلك اللهم الا ان یقال هذا
التوجیه یختص بباب قلت لافتقاره الی الجملة وقال ابو البقاء ان الجملة لاتقع فاعلا ولا
مفعولا ولو کان فی باب قلت والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول واضمر لان الجملة بعده
تفسّره فیکون التقدیر قیل قول هو ومن هنا قال ثعلب فعلی هذا الواو زائدة لتاکید اللصوق

بين المبتدأ والخبر على رأى ابي البقاء وبين القول ومقوله على رأى الغير كما فى قوله تعالى الا ولها
كتاب معلوم ﴿لان الجملة المخبر بها﴾ صفة جرت على غير من هى له فالضمير عائد الى الجملة لها اى
للجملة المخبر بها محل من الاعراب ﴿وجواب القسم لا محل له﴾ من الاعراب ولو جعل ليقومن خبرا فى
الحقيقة للزم اجتماع الامرين المتضادين فى جملة واحدة ﴿ورد قوله﴾ اى رد بعض النحاة قول ثعلب
﴿بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم﴾ هذا على تقدير ان يكون الذين مع صلته فى
موضع الرفع بالابتدائية ولنبوئنهم خبره ﴿والجواب عما قاله﴾ الضمير البارز راجع الى ما و
المستتر الى راد قول الثعلب ﴿ان التقدير والذين آمنوا وعملوا الصالحات اقسم بالله لنبوئنهم﴾
هذا جواب تسليمى اذ يجوز الاعراب فى الآية الكريمة بغير هذا الوجه وهو ان يكون الذين منصوبا
بفعل محذوف فسره لنبوئنهم كذا ذكره ابو البقاء ﴿وكذلك التقدير فيما اشبه ذلك﴾ فيكون
التقدير فى زيد ليقومن زيد اقسم ﴿فالخبر مجموع جملة القسم﴾ المقدرة ﴿وجملة الجواب المذكورة
بالجر عطف على القسم ويجوز ان يكون بمعنى مع فيكون منصوبا ﴿لا مجرد الجواب﴾ اى لا مجرد جواب
القسم وحده حتى يثبت ما قلتم ولزوم ما ذكرتم من لزوم جمع المتنافين فعلى هذا يكون اطلاق
الخبر على لنبوئنهم مجازا فتأمل ﴿السادسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم كجواب اذ واذا ولو
ولولا﴾ وقع فى بعض النسخ واذ واذا فاعلم ان فى اذا معنى المجازات عند جميع النحويين ولو ولولا
كذلك واما اذ فلا يكون فيها معنى المجازات فلذلك لا تختص بالجملة الفعلية الا بدخول ما الكافة
عند فحول النحويين فحينئذ يكون من الجوازم وتصرف بالحرفية عند سيبويه وعند المبرد فى
احد قوليه وعند البعض هى من الجوازم والمصنف عدها مما تصرف على ثلثة اوجه ولم يذكر
كونها للشرط كما هو مذهب المحققين واما عدها فى هذا الموضع فعلى المذهب المرجوح وان الجزم
لا يجوز لجميعها الا فى ضرورة الشعر عند البصريين واما عند الكوفيين اذا للشرط المحض يجزم
مطلقا ولو فى ضرورة الشعر وفى بعض اللغة واذ كذلك عند بعض النحاة وان دخول الفاء فى
جواب اذ واذا متفق عليه واما جواب لو فلا تدخل الا فى رواية عن القاضى ابى العاصم ذكره فى
بعض كتب الاصول فاذا فهمت ما تلونا عليك علمت ان كلام المص مبنى على المذهب المنصور
فاحفظ هذه القاعدة عسى ان تتمشى فى مواضع كثيرة ﴿او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا﴾
المفاجأة ﴿نحو ان جاءنى اكرمته﴾ فجملة اكرمته لا محل لها من الاعراب لانها لا تتعلق بما قبلها
بالفاء ولا باذا المفاجاءة فتكون جملة مستقلة كما هو حال سائر الجمل اللواتى لا محل لها من الاعراب
﴿السابعة التابعة بما لا موضع له﴾ الضمير عائد الى ما ﴿نحو قام زيد وقعد عمرو﴾ وجملة قعد
عمرو على تقدير كون الواو عاطفة معطوفة على جملة قام زيد التى لا محل لها من الاعراب لكونها
مبتدأة فلا يكون لها محل لكونها تابعة للجملة التى لا محل لها من الاعراب ﴿المسئلة الرابعة﴾
اما مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف وهو هذه الجملة مبتدأ خبره صفات ﴿الخبرية﴾
صفة لها وصف الجملة بالخبرية لان الانشائية التى لم يسبقها ما يطلبها لا يكون صفة الا بتأويل
وكذا كونها حالا عند الجمهور خلافا للفراء ﴿التى لم يسبقها﴾ اى الجملة الخبرية ما موصولة صلتها
﴿يطلبها﴾ الضمير المستتر فى يطلب راجع الى الموصول والبارز الى الجملة والموصول مع الصلة
فاعل لم يسبق ﴿لزوما﴾ اى وجوبا كما هو المتبادر تميز عن فاعل يطلب وهذا القيد احتراز عن الجملة
التى يطلبها ما يسبقها لزوما فانها على مقتضى العامل فلا يكون من هذا الباب كالجملة الخبرية نحو

زيد قام ابوه فان جملة قام ابوه لا يكون الا خبراً لان المبتداء يطلبه لزوما ﴿بعد﴾ بالنصب اما على الحالية من المبتداء او على الظرفية او باضمار اعني مضاف الى ﴿النكرات﴾ بكسر الكاف ﴿المحضة﴾ اى الخالصة من شائبة التخصيص والتعريف ﴿صفات﴾ سواء كانت تلك الجملة فعلية او اسمية اوظرفية او شرطية ولا يكون فيها واو ولو وجد لكان زائدا لتأكيد اللصوق ﴿وبعد المعارف المحضة﴾ اى الخالصة من شائبة النكرات احوال اعلم ان الجملة الخبرية سواء كانت فعلية او اسمية او ظرفية تقع حالا بلا خلاف واما الجملة الشرطية الخبرية فتكون صفة وخبرا ولا يكون حالا الا بعد خروجها عن حقيقة الشرط وهو اما بالعطف على ما يناقضها لان النقيضين لا يبقيان على معنى الشرط نحو آتيك ان تأتني وان لم تأتني استمر فيه ترك الواو وبتقدير المبتداء وهو هو ومثله واستمر فيه ذكر الواو فهذه الواو والحال عند الزمخشري وعليه جمهور النحاة خلافا للبعض فان تلك الواو للعطف على مقدر نحو آتيك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني قوله وبعد المعارف المحضة احوال عطف على بعد النكرات المحضة صفات فاعراب المعطوف كاعراب المعطوف عليه وكذا قوله ﴿وبعد غير المحضة منها﴾ اى من النكرات والمعارف ﴿محتمل لهما﴾ اى للصفة والحال قدم الصفة على الحال لانها مبين الذات والحال مبين الهيئة وبيان الذات مقدم على بيان الهيئة ﴿فمثال﴾ مبتداء مضاف ﴿الى الواقعة﴾ ﴿صفة﴾ مفعول الواقع كما مر في اول مسئلة الثانية ﴿ونحو﴾ بالرفع خبره مضاف الى الجملة ﴿حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه﴾ فجملة نقرؤه صفة لكتابا ﴿منصوب على الحكاية﴾ ﴿لانه﴾ اى الكتاب ﴿نكرة محضة﴾ ويجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في علينا ذكره ابو البقاء فعلى هذا تكون الآية مثالا لها بالاعتبارين وحتى جارة بمعنى الى بتقدير ان ﴿و قد مضت امثلة من ذلك﴾ الجار والمجرور صفة لامثلة اى ذهب امثلة التي كائنة من هذا القسم ﴿في المسئلة الثانية﴾ مفعول فيه لمضت كقوله تعالى ﴿واتقوا يوما ترجعون﴾ فيوما نكرة وترجعون صفتها وكذا سائر الامثلة فلينظر اليه ثانيا ﴿ومثال الواقعة حالا﴾ اعراب هذه المذكورات كاعراب ما سبق ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ خبر المبتداء وهو مثال الواقعة ﴿فجملة تستكثر﴾ بالرفع ﴿حال من الضمير المستتر﴾ صفة الضمير ﴿في تمنن﴾ متعلق للمستتر ﴿المقدر﴾ صفة بعد صفة ﴿بانت﴾ متعلق للمقدر ﴿لان الضمائر كلها معرفة بل هي اعرف المعارف﴾ قيل هنا لعطف الجملة على الجملة لان الضمائر كلها معارف فيكون لترك الاول والاخذ ما هو اهم من الاول مع ثبوته فيكون جملة تستكثر حالا من الضمير بلا ريبة لكونه اعرف المعرفة ﴿ومثال المحتملة للوجهين﴾ اى للحال والصفة ﴿بعد النكرة﴾ غير المحضة بعد ظرف والعامل فيه المحتملة ويجوز ان يكون العامل فيه مقدرا فحينئذ يكون حالا من المحتملة ويجوز ان يكون صفة فيقدر المتعلق معرفا فيكون تقدير الكلام الكائن او الذى حصل بعدا لتنكير كما صرح الاخفش لان اللام في المحتملة بمعنى الذى فلا يجوز ان يكون الجملة الخبرية صفة لمعرفة الا بهذا التأويل ﴿نحو مررت برجل صالح يصلي فان شئت قدرت جملة يصلي صفة ثانية لرجل﴾ الموصوف بصالح ﴿لانه نكرة﴾ اى لان رجلا نكرة والنكرة لم تخرج بالتوصيف عن كونها نكرة وان كانت غير محضة ﴿وان شئت قدرتها حالا منه﴾ اى ان شئت قدرت جملة يصلي حالا من الرجل فعلى الاول يكون في محل الجر وعلى الثاني في محل النصب ﴿لانه﴾ هذا تعليل لتقدير جملة يصلي حالا من النكرة اى لان رجل ﴿قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة﴾ الاولى فيعامل معاملة المعرفة وان لم يكن معرفة ﴿ومثال المحتملة

للوجهين ﴿بعد المعرفة﴾ غير المحضة والمصنف لم يقيد به اعتمادا على ما تقدمه ﴿قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا﴾ شبه قراءة التوراة وحفاظ ما فيها من اليهود بالحمار لكونهم غير عاملين بها منتفعين بآياتها وذلك لان فيها نعت رسول الله عليه السلام والبشارة به ولم يؤمنوا به كالحمار يحمل اسفارا اى كتابا من كتب العلوم فهو يمشى بها ولا يدرى منها الا ما اصابه من التعب مكل من علم ولم يعمل فهو مثل الحمار ﴿فان المراد بالحمار الجنس﴾ اعلم ان اللام اما للاشارة الى نفس الحقيقة او الى حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص والاول اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة واما على الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة هذا على سبيل التحقيق واما المشهور فالاستغراق مقابل لتعريف الجنس ﴿وذو التعريف الجنسى﴾ بالرفع صفة لذو او بالجر صفة للتعريف ﴿يقرب من النكرة﴾ قال الشريف وهذا القرب انما هو بين المنكر والمعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضى ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك فى المعرف تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس فى المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسى المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهنى واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هى هى فبين المعرف والمنكر بون بعيد ﴿فتحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا الى وجهين احدهما الحالية لان الحمار بلفظ المعرفة﴾ وان كان نكرة فى المعنى ﴿والثانى الصفة لانه كالنكرة فى المعنى﴾ وان كان معرفة بحسب الظاهر وانما قال كالنكرة اشارة الى الفرق الذى ذكرناه قبل قال ابن الملك فى شرحه للمصابيح الاولى ان تجعل صفة انتهى لكن الاولى ان تجعلها حالا لان العمل بظاهر الحال اولى ويدل عليه تقديم الزمخشرى هذا الوجه فى الذكر كونها حالا حيث قال فان قلت يحمل ما محلها قلت النصب على الحال او الجر على الوصف لان الحمار كاللئيم فى قوله ﴿ولقد امر على اللئيم يسبنى﴾ وترك ابو البقاء كونها صفة حيث قال يحمل هو فى موضع الحال من الحمار والعامل فيه المثل ﴿الباب الثانى﴾ الباب مبتداء والثانى صفة ﴿فى الجار﴾ خبره ﴿والمجرور﴾ بالجر عطف عليه ﴿وفيه ايضا﴾ اى فى الباب الثانى كما فى الباب الاول ﴿اربع مسائل احديها﴾ اى احدى المسائل الاربع ﴿انه﴾ الضمير للشان ﴿لابد﴾ اى لا افراق قال فى الصحاح لابد من كذا كانه قال لا افراق منه فلا لنفى الجنس وبد منصوب على الاسمية ويجوز ذكر خبرها عند الحجازيين مطلقا وعند بنى تميم اذا كان الخبر ظرفا فهنا الخبر ظرف فيجوز ذكره على المذهبين وهو قوله ﴿من تعلق الجار والمجرور بفعل او ما فيه معناه﴾ اى بشئ فيه معنى الفعل وهو كل شئ يدل على الحدث كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك وفى بعض كتب النحو بفعل او شبه فعل او معناه والمراد من معنى الفعل الظرف وفى بعض كتبه بفعل فقط والمراد من الفعل ما يعامل معاملته فيعم شبه الفعل والظرف والمصنف اختار الوسط ولكل وجهة هو موليها ﴿وقد اجتمعا﴾ اى الفعل وما فيه معنى الفعل ﴿فى قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ عليهم الاول متعلق بالفعل والثانى بما فيه

معناه وهو المغضوب* (وقول ابن دريد) *بضم الدال وفتح الراء وسكون الراء تصغير ادرد
مرخما يقال رجل ادرد ليس في فمه سن بين الدرد كذا في الصحاح (واشتعل المبيض في مسوده*)
هما اسما مفعول اما بسكون الباء والسين فيكون من افعل وبحركتهما فتكون من فعل بالتشديد
(مثل) *منصوب اما على الحالية من المبيض وعلى الوصفية لمصدر محذوف تقديره اشتعالا (مثل
اشتعال النار في جزل الغضاء) *الجزل الحطب اليابس والغليظ العظيم منه كذا في القاموس
والغضا بفتح الغين المعجمة شجر هذا اى كونه دليلا على الاجتماع على تقدير تعلق في مسوده باشتعل
وفي جزل الغضاء باشتعال (وان علقت الاول) *اى في مسوده (بالمبيض او جعلته حالا منه*)
متعلقا بكائن) *على القاعدة التى ستأتى في المسألة الثالثة وهى متى وقع الجار والمجرور صفة او
حالا او صلة تعلق لمحذوف تقديره كائن او استقر (فلا دليل فيه) *اى لا يكون فيه ما يدل
على الاجتماع لان مسوده متعلق بشبه الفعل وهو المبيض او كائن فلا يجتمع فيه الفعل وشبهه
وانما قال متعلقا بكائن لانه لو جعلته حالا با ستقر يكون دليلا كما في تعلقه باشتعل وانما قال
لابد من تعلق الجار والمجرور يفهم منه ان يكون لجميع الجار تعلق فدفع هذا الوهم بقوله (و
يستثنى من حروف الجر اربع فلا تتعلق بشئ احدها الباء الزائد في كفى بالله شهيدا) *فشهيدا
يجوز ان يكون تمييزا او حالا على منوال لله دره فارسا ولا يخفى عليك ان قول المصنف كالباء الزائد
في كفى بالله ليس على ما ينبغى حيث قال في آخر رسالته وينبغى ان يجتنب المعرب ان يقول في حرف
من كتاب الله تعالى انه زائد لانه يسبق الى بعض الاذهان ان الزائد هو الذى لا معنى له وكلام
الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك (وما ربك بغافل عما تعملون) **واعلم** انما المشبهة بليس
تعمل عند الحجازيين باربعة شروط احدها ان يكون اسمها مقدما على خبرها قال ابن العصفور
هذا اذا لم يكن الخبر ظرفا وما جرى مجراه واما اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا فتعمل لكثرة التوسع
فيه كما تعمل ان واخواتها لكن المعتد به ان لا تعمل ولو كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا والثانى ان
لا يقترن اسمها والثالث ان لا يقترن الخبر بالا والرابع ان لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا
جارا ومجرورا واما اذا كان معمول الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فتعمل عند سيبويه وان يليها معمول
خبرها نحو فما كل حين من يوالى مواليا فمواليا خبر ما من اسمها وكل حين معمول مواليا وعند بنى
تميم لا تعمل وان استوفيت الشروط لدخولها على الاسم والفعل بل يكون ما بعدها مبتداء وخبرا
ولا يدخل الباء على خبر المبتداء الذى بعدها عندهم الا في القرآن كذا في الاقليد قال الزمخشرى
في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة الحجازيين وقال ابن
هشام في شذور الذهب وقرأ على لغتهم ما هن امهاتهم بالرفع قراءة ايضا بامهاتهم بالجر بباء زائدة
وهى تحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابى على والزمخشرى زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى
فما بمعنى ليس وربك مبتداء وبغافل في محل الرفع على انه خبر مبتداء عند بنى تميم واما عند الحجازيين
ربك اسمها وبغافل في محل النصب خبرها والباء زائدة على المذهبين وعن حرف جر متعلق بغافل
وما يجوز ان يكون بمعنى الذى فمعناه وما الله بغافل عن الشئ الذى تعملون ويجوز ان يكون مصدرية
فمعناه وما الله بغافل عن عملكم والجملة في محل النصب على انها مفعول بغافل **اعلم** ان الباء تزاد
قياسا في خبر المبتداء استفهاما نحو هل زيد بقائم وفي خبر ما نحو وما الله بغافل عما تعملون وخبر
ليس نحو ليس زيد بقائم وسماعا في الفاعل في غير التعجب نحو كفى بالله شهيدا على احد التأويلين

وهو

وهو مذهب سيبويه وذكر ابن سراج وجها آخر وهو ان يكون غير زائدة وفاعل كفى ضمير مستتر عائد الى الاكتفاء المفهوم من كفى كأنه قال كفى اكتفاؤك بالله واما فى صيغة التعجب نحو افعل به فزيادة الباء قياس فى الفاعل عند سيبويه وفى المفعول عند الفراء ومن وافقه واغا حكموا بزيادتها بان الهمزة فى افعل للتعدية عند من جعلها امرا حقيقة وقال بعض المغاربة ويحتمل ان يكون الهمزة لا للنقل بل على معنى اقطع البخل فى مثل اكرم بزيد ثم ادخلوا الباء على معنى انه صيرته كذلك اى صيره ذا كرم امرها فيكون الباء للتعدية وتزاد ايضا سماعا فى المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة والمبتدأ نحو بحسبك زيد ﴿ ولكن ﴾ معطوف على كالباء ﴿ فى ما لكم من اله غيره ﴾ من جارة وزائدة فلا يتعلق بشئ واله مجرور بها لفظا ومرفوع محلا على انه مبتداء واللام فى ما لكم حرف جر وتفتح اللام الجارة اذا دخلت على المضمر ويجوز كسرها على لغة خزيمة وكم مجرور بها متعلق بكائن او استقر والجار مع المجرور فى محل الرفع على انه خبر لمبتداء متأخر ولا تعمل ما لما عرفت ان خبرها اذا كان مقدما على اسمها يبطل عملها سواء كان الخبر ظرفا اولا وغيره صفة اله قرأ بالرفع حملا على المحل وبالكسر حملا على اللفظ **اعلم** ان اضافة غير وشبه ومثل معنوية عند اكثر النحويين لكن لا يتعرف لتوغل الابهام الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته ولفظية عند صاحب التخمير حيث قال والحق ان هذه الاسماء فى الاصل صفات بمعنى اسم الفاعل فى موضع مغايرك ومماثلك ومشابهك فلهذا لم يكتسب بها المضاف تعريفا ثم قال ان غير له ثلثة مواقع احدها ان يقع موقعا لا يكون فيه الا نكرة وذلك اذا اريد به النفى الساذج نحو مررت برجل غير زيد يريد ان المجرور به ليس هذا الثانى ان يقع موقعا لا يكون فيه الا معرفة وذلك اذا اريد به شئ قد عرف بمضاده المضاف اليه فى معنى لا يضاده فيه الا هو كما اذا قلت مررت بغيرك اى المعرف بمضادتك الا انه لا يحسن فى هذا الوجه ان يجرى صفة الثالث ان يقع فى موضع تارة يكون فيه معرفة واخرى نكرة كما اذا قلت مررت برجل كريم غير لئيم ورجل الكريم غير اللئيم قال النحويون اذا قلت بالرجل غير اللئيم فالمعنى مررت بالرجل الكريم غير اللئيم ﴿ وفى هل من خالق غير الله ﴾ فغيره بالرفع اما لكونه صفة للخالق على الموضع وخالق مبتداء ومن زائدة وخبر محذوف تقديره هل خالق لكم او للاشياء او لكونه فاعلا له فتقديره هل يخلق غير الله **اعلم** ان من تزاد فى الموجب وغيره عند الاخفش والكسائى وابن هشام سواء كان مدخولها معرفة او نكرة وعند بعض الكوفيين بشرط تنكير ما دخلت عليه وعند جمهور البصرية بشرط ان يكون ما قبلها غير واجب وما دخلت عليه ان يكون نكرة فتزاد عندهم فى الفاعل والمفعول نهيا نحو لا يذهب من رجل ولا تضرب من رجل ونفيا نحو ما جاءنى من رجل وما ضربت من رجل واستفهاما نحو هل جاءنى من رجل وهل تضرب من رجل وفى المبتداء نفيا نحو ما من رجل جاءنى واستفهاما نحو هل من رجل فى الدار **اعلم** ايضا ان مجرور من المزيدة اذا كان من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار يكون من لمجرد التأكيد فان معنى ما ضربت احدا وما ضربت من احد سواء فى التنصيص على العموم واذا لم يكن من الاسماء المقصورة كانت من للاستغراق فانك اذا قلت ما جاءنى من رجل يكون المعنى نفى اتيان هذا الجنس من واحد الى ما يتناهى بخلاف ما جاءنى رجل فان معناه نفى اتيان رجل فيحتمل اتيان اثنين واكثر وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق لانها لا تتغير اصل المعنى باسقاطها ومن هنا يعلم ضعف ما قال المبرد لا ينبغى ان يقال انها زائدة اذا افادت استغراق الجنس ﴿ والثانى ﴾ اى الثانى ما لا يتعلق بشئ ﴿ لعل فى لغة من

يجرّبها وهم عقيل ﴿ قال في الصحاح وعقيل مصغرا قبيلة ﴿ قال شاعرهم ﴾ وهو كعب الغنوي قال في مرثية اخيه كذا ذكره الكشاف ﴿ لعل ابي المغوار منك قريب ﴾ فابي مجرور بلعل ولم يكن لها متعلق لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم كان جرها بالياء والمغوار بالغين المعجمة المقاتل بني للمبالغة كالجزام والمكثار وابي المغوار كنية للمدح لم لا يقال هذا لا يثبت ان يكون لعل من حروف الجر عندهم لجواز ان يحمل على الشاذ او يكون اشتهار هذا الرجل بابي المغوار بالياء فحكى على اصله كما قيل على ابن ابو طالب وغير ذلك من الوجوه لان المصنف لم يرد به اثبات مذهبهم بل هو مثال لجر لعل لان الجرّبها في لغتهم شايع عند ارباب النحو لا يحتاج الى الاثبات قال الشيخ الرضي وقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر وكذا بلعل مكسورة الآخر وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعًا لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا الجار لابد له من متعلق ولا متعلق له هنا لا ظاهر ولا مقدرا انتهى وفيه كلام لان هذا الاشكال مبني على ان الرفع بعدها بلعل عندهم وهو غير معلوم وايضا استدعا جميع الجار متعلقا ممنوع ﴿ والثالث لولا ﴾ التي للامتناع ﴿ في قول بعضهم ﴾ اى قول بعض فصحاء العرب ﴿ نحو لولاي ولولاك ولولاه ﴾ فاذا وقع بعد لولا ضمير مجرور ﴿ فذهب سيبويه ان لولا في ذلك جار ولا يتعلق بشئ ﴾ اعلم ان لولا اذا دخل على الاسم فالاسم الواقع بعد لولا اما مبتداء وهو مذهب البصريين او فاعل فعل محذوف وهو مذهب الكسائي او مرفوع بلولا وهو مذهب الفراء فيجب على هذه الثلاثة الانفصال فلما وقع من ثقات العرب استعمال الضمير المجرور بعد لولا فذهب سيبويه الى انه ضمير مجرور بلولا ولولا حرف جر لا يتعلق بشئ وحكى عن الخليل ويونس ان الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير المضاف اى لولا وجودك وذهب الاخفش والفراء الى ان المجرور بعدها قائم مقام المرفوع فسيبويه تصرف في لولا وقال ان لولا مع الضمير شانا ليس لها مع المظهر كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس له مع غيرها وتصرف الاخفش والفراء في الضمائر فقال ان تصرفات الضمير لا تكاد تنحصر كتاكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات نحو رأيتني انا ومررت بك انت ووقوع المرفوع موقع المجرور في قوله ما انا كانت فكان تقدير ما كثر امثاله في كلام العرب اولى من تقدير ما لم يكثر ورجح ابن الحاجب مذهب سيبويه بان قال قياسه بما انا كانت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولك مررت بك انت فللضرورة اذ لا يمكن الا كذلك واما وقوع المرفوع موقع المنصوب فلضرورة الفرق بين التاكيد والبدل فاذا قالوا ضربته اياه كان بدلا واذا قالوا ضربته كان تاكيدا ورجح الشيخ الرضي مذهب الاخفش وقال لو كان لولا حرف جر ولم يكن زائدا للزم من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره هذا فانظر ها في الرضي فاسلك ما هو الصواب عندك ﴿ والاكثر ﴾ مبتداء وخبره ﴿ ان يقال ﴾ والجملة مبتداءة ومقول القول ﴿ لولا انا ولولا انت ولولا هو ﴾ لما عرفت فيما سبق ان الضمير الواقع بعد لولا يجب ان يكون مرفوعا منفصلا ﴿ كما قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين ﴾ هذا دليل بحسب الظاهر على ما قاله الاكثر ولكن الدليل حقيقة عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى فانتم على رأى البصريين مبتداء وخبره محذوف وهو حاضر او موجود لقيام العلم به بجواب

لولا ظاهرًا او لكنا جوابها لان جواب لولا التى لغير التخصيص باللام واما على رأى الكسائى انتم فاعل فعل محذوف ولكنا جوابها وعلى رأى الفراء انتم فاعل لولا وجوابها لكنا وسنذكر فى بحث لو ولولا تفصيلا مشبعًا ان شاء الله تعالى ﴿والرابع كاف التشبيه﴾ اذا لم يكن زائدة والتشبيه عقد القلب على ان احد الشيئين يسد مسد الآخر فى معنى من المعانى ﴿نحو زيد كعمرو﴾ **واعلم** ان هذا الكاف حرف على رأى جميع النحاة لاعند ابى جعفر فانه قال الاظهر انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم والجمهور استدلوا بحرفيتها بان يقال لو كانت اسما لما استقل بها الصلة لان الصلة لاتكون الا جملة فلو جعلت اسما كانت مضافة الى مدخولها والمضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لايصلح ان يجعل صلة واما اذا كانت حرفا فالحرف يقتضى متعلقا والمتعلق فى الصلة لا تكون الا فعلا والفعل يقتضى فاعلا فيكون الصلة جملة هذا هو الصواب لامحيص عنه فاذا عرفت ماتلونا عليك علمت ان زعم الاخفش محجوج عليه وان هذا الكاف قد تكون زائدة كما فى قوله تعالى ﴿ليس كمثله شئ﴾ وقد يكون اسما بمعنى المثل وسيبويه لايحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخل عليها حرف الجر والاخفش يجوز ذلك من غير ضرورة ﴿وزعم الاخفش وابن العصفور انها لا تتعلق بشئ﴾ قال ابن العصفور اذا قلت جاءنى الذى كزيد ليس للكاف متعلق لان المقدر فى المجرور اذا وقع صلة لايكون الا مايناسب الحرف فان المقدر فى نحو جاءنى الذى فى الدار استقر لان فى للوعاء والاستقرار مناسب له ولو قلت جاءنى الذى فى الدار تريد ضحك او اكل فى الدار لم يجز لانه ليس فى الكلام مايدل عليه فالمناسب بكاف التشبيه ان يقدر اشبه وهو غير جائز لانه معتد بنفسه والعرب لم يتلفظ به مع الكاف فى موضع فدل ذلك على ان الكاف لم يتعلق بشئ هذا فى غاية السقوط لان المستقر يجوز فيه تقدير الافعال العامة وان وجد فيه قرينة الخصوص غاية ما فى باب ان تقدير الافعال الخاصة عند وجود القرينة اكثر فائدة فيجوز ان يقدر فى مثل جاءنى الذى كزيد وجد او كان غير ذلك فعلم من هذا ان يكون كاف التشبيه من هذا الباب على زعم الاخفش وابن العصفور ﴿وفى ذلك﴾ اى فيما قال الاخفش ﴿بحث﴾ حاصله ان كاف التشبيه ان جعلت اسما يكون فى محل الرفع على الخبرية وما بعدها مضاف اليه والاسم لايحتاج الى المتعلق فهذا مسلم لكن لايكون مما ذكرنا وان جعلت حرفا فلا تخلو اما ان يكون زائدة او لا فان كانت زائدة تدخل فى القسم الاول وان لم تكن فلابد من متعلق ﴿المسئلة﴾ مبتداء ﴿الثانية﴾ صفتها و﴿حكم﴾ مبتداء ثان مضاف الى ﴿الجار والمجرور﴾ عطف على الجار ﴿بعد المعرفة والنكرة﴾ ظرف للجار والمجرور وانما قيد بالبعدية لان الجار والمجرور اذا كان مقدما انه يكون حالا بالاتفاق فلا يحتمل الوجهين ﴿الحكم﴾ الكاف اما اسم بمعنى المثل على مذهب الاخفش فيكون فى محل الرفع على انه خبر المبتداء الثان مضاف الى الحكم وحكم مضاف الى الجملة الخبرية ﴿صفتها﴾ او حرف وحكم مجرور بها والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر مبتداء ثان والمبتداء مع خبره المبتداء الاول ويجوز ان تجعل المسئلة مبتداء وخبره محذوفا وخبر المبتداء محذوف وهو هذه ﴿فهو﴾ الفاء للتفسير ويجوز ان يكون لربط الجواب على الشرط المحذوف وهو عائد الى الحكم لان الاصل ارجاع الضمير الى المضاف ويجوز ان يكون عائدا الى الجار والمجرور وتوحيد الضمير اما من قبيل الاكتفاء او لكونهما بمنزلة شئ واحد فان قلت ان الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف اليه حقه ان ينصرف الى المضاف دون المضاف اليه قلت بلى قد يرجع الى المضاف اليه ايضا عند قيام القرينة عليه واقتضاء المقام

رجوعه اليه قدم موضع من كلام بعض الفضلاء عاد فيه ضمير الى المضاف اليه فقال شخص من الحاضرين النحويين لا يعود الضمير الى المضاف اليه فكيف أعدتموه فقال ذلك الفاضل من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك وفيه من اللطف كما لا يخفى فقوله هو مبتداء وخبره ﴿صفة في نحو رأيت طائرا على غصن﴾ الغصن بالضم ما يتشعب عن ساق الشجر دقاقها وغلاظها والصغيرة بها وجمعها غصون وغصنة واغصان ﴿لانه﴾ اى الجار والمجرور وهو على غصن ﴿بعد نكرة محضة﴾ وهو طائرا ﴿بالالف في اكثر النسخ حكاية على اصله وما وقع في بعض النسخ بغير الالف فغير محتاج الى الكلام ﴿وحال﴾ عطف على صفة ﴿في نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اى متزينا﴾ وانما فسره بذلك بناء على مذهب جمهور النحاة وهو ان الحال لا يكون الا مشتقا واعلاما الى ان الجار والمجرور في محل النصب على الحالية ﴿لانه بعد معرفة محضة وهي﴾ اى المعرفة المحضة ﴿الضمير المستتر في خرج﴾ وصف المعرفة بالمحضة لكون الضمير اعرف المعرفة ﴿ومحتمل لهما﴾ اى للصفة والحال ﴿في نحو يعجبني الزهر﴾ والعجب الحيرة في النفس بسبب ادراك امور غريبة وبمعنى السرور والوجهان جائزان هنا والزهر هنا بمعنى النور قال الجوهري زهرة النبت نوره لا بمعنى الحسن بدلالة ﴿في اكمامه﴾ جمع الكم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور ﴿وهذا ثمر يانع على اغصانه﴾ يقال ينع الثمر بفتح النون وينبع بالفتح وبالكسر ينعا بفتح الياء وضمها وسكون النون وينوعا بضمتهما اى نضج واينع مثله ولم يسقط الياء في المستقبل لتقويتها باختها واليبع واليانع مثل النضج والناضج كذا في الجوهري فقوله في اكمامه حال من الزهر ويحتمل ان يكون صفة ﴿لان الزهر معرف بلام الجنسية فهو قريب من النكرة﴾ فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت في المسئلة الرابعة من باب الاول * والفاء في قوله فهو لربط الجزاء على شرط المحذوف و قوله على اغصانه صفة ثانية لثمر ويحتمل ان يكون حالا منه لاختصاصه بالصفة الاولى وهو يانع فقوله ﴿وقولك﴾ بالنصب عطف على الزهر و ﴿ثمر﴾ مقول القول بتقدير هو ﴿وموصوف﴾ عطف على معرف بالواو في قولك ويجوز ان يكون قولك مبتداء وموصوفا خبره والجملة معطوفة على الجملة المقدمة ﴿فهو قريب من المعرفة﴾ لاختصاصه بالصفة وهي يانع فيعامل معاملة المعرفة و ﴿المسئلة الثالثة متى وقع الجار والمجرور صفة﴾ لموصوف ﴿او صلة﴾ لموصول ﴿او خبرا﴾ لمبتداء ﴿او حالا﴾ لذى حال ﴿يتعلق بمحذوف تقديره كائن﴾ وما اشبه ذلك عند من قدر المفرد ﴿او استقر﴾ وما اشبه ذلك عند من قدر الفعل وعبارة المصنف صريح بان اللغو لا يكون حالا ولا صفة ولا صلة ولا خبرا لان متعلقه لا يكون محذوفا ولا من الافعال العامة اعلم ان للظرف المستقر ثلثة شروط اذا فقدت احدها لا يكون الظرف مستقرا الاول ان يكون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقدير فعل خاص لانه اكثر فائدة نص عليه كثير من الافاضل وذلك اى تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب بخلاف اللغو فان متعلقه لا يجوز ان يكون فعلا عاما لتوجيه الاعراب فلما كان جواز تقدير الافعال العامة مطردا في المستقر اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما كان عامله محذوفا وعاما والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور الا على مذهب ابن جني فانه يجوز العامل في المستقر ظاهرا ورده النحاة بانه لا احتياج اليه على ان هذا يوجب

ارتكاب التعسف فى الفرق وانما سمى المستقر مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه واللغو لغوا
لان هذا الظرف لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها ابتداء بخلاف المستقر
لانه يسد مسد العامل وان كان صفة للفضلة وهذا لا يمنع عن كونه جزأ من الكلام فى اصله ولانه
ملغاة من جهة العمل حيث لا يعمل ظاهرا لا فى المظهر ولا فى المضمر قال شارح اللباب وهى تسمية
خالية عن المناسبة واما انا فلا احب التسمية باللغو لوقوعه فى التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال
بالادب فسميناه ظرفا خاصا لخصوص العامل فيه والمستقر ظرفا عاما لان الملحوظ عموم العامل
قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ من الاعراب دون اللغو ولم اجد
فى كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك فى الاعراب المحلى حيث قالوا ان بزيد
فى مررت بزيد فى محل النصب واجازوا فى معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى
ومعتمدا ان مرادهم بذلك ان لا محل له آخر من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب
اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد فى الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر
الحقيقى ومحل آخر غيره من حيث انه هو الخبر بعد الحذف وذلك بدليل انتقال الضمير عنه اليه فيكون
له محلين على ما لا يخفى على ذوى الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل فى الدار فان له محلا واحدا
اقول يفهم منه ان الجار والمجرور معا له محل من الاعراب فى اللغو فعلى هذا يشكل الفرق بين
المستقر واللغو لان المستقر فى اللغو لا يكون له محلان من الاعراب اذا كان صلة كما فى المسئلة التى
لا محل لها من الاعراب فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول من انك اذا قلت مررت بزيد
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب على المفعولية هو المجرور
فقط وان جعل القوم المجموع متساهلا لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجرى مجرى المتعدى
الا يرى ان معنى مررت بزيد مررت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور
فى محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن محل من الاعراب
ولان القوم اجازوا فى معطوفه النصب فلو كان مجموع الجار والمجرور منصوب المحل للزم ان
يتعدى الفعل الى المعطوف بنفسه **واعلم** ايضا ان الفعل اذا تعدى الى المفعولين والثانى
غير صريح يقول النحاة ان المفعول الثانى مفعول الفعل صريحا اجراء على اصلهم لكون الفعل
عاملا فى المفعولين صريحا * الا ان الواقع صلة فتعين فيه تقدير استقر * وما اشبه ذلك
من الفعل وهذا الاستثناء يجوز ان يكون متصلا ومنقطعا بمعنى لكن المشددة * لان الصلة
لا يكون الا جملة * اعلم ان البصريين اختلفوا فى سائر ظروف المستقر ان المقدر هو الفعل او
اسم الفاعل فذهب بعضهم الى الاول قال صاحب التلخيص وهو الاصح لكون الفعل اصلا فى
العمل وذهب بعضهم الى الثانى قال الشارح اللباب وهو الاولى لانه خبر والاصل فى الخبر ان
يكون مفردا وانما اسندنا الاختلاف الى البصريين لان الكوفيين لا يقولون بتقدير العامل
فعندهم لا يتعلق بشئ اصلا ذكره شيخ الرضى وهو اختيار ابو العباس من المتأخرين وبعض
شراح الكافية ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين لكن الاعتماد على الاول * وقد تقدم *
فيما قبله فى المسئلة الثانية مثال الحال وهو قوله تعالى * فخرج على قومه فى زينته * والصفة *
وهو رأيت طائرا على غصن * ومثال * مبتداء مضاف الى * الخبر * وجملة * الحمد لله * خبره
والجار والمجرور وهو لله متعلق بثابت او ثبت خبر مبتداء وهو الحمد * ومثال الصلة قوله تعالى

وله من في السموات والارض * فمن موصول ومبتداء والظرف المقدم خبره وقيل من مرفوع
بالظرف والجار والمجرور اعنى في السموات متعلق باستقر صلة من * المسئلة الرابعة
يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الاربعة * وهي كونه صفة وحالا وصلة وخبرا (وحيث)
في محل الجر عطف على هذه المواضع (وقع بعد نفي او استفهام ان يرفع الفاعل * جملة ان يرفع الفاعل
في تأويل المصدر بان فاعل يجوز هذا عند اكثر البصريين لان الجار والمجرور والظرف واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا تعمل الا بالاعتماد على الاشياء الستة المذكورة (هذا) * اى وجوب
الاعتماد في جميع المذكورات عند المتأخرين وعند المتأخرين الاعتماد لا يجب في الفاعل والمفعول
والظرف بل في سائرها واما عند الكوفيين والاخفش منا فيعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد
على الاشياء المذكورة فلا تختص في هذه المواضع (تقول مررت برجل في الدار ابوه) فجملة في الدار
ابوه في محل الجر على انها صفة لرجل وابوه بالرفع فاعل الجار والمجرور وهو يعمل فيه بالاعتماد
على الموصوف وبعض النحاة اختلف فيه والمص اشار اليه وقال (ولك في ابوه وجهان احدهما
ان تقدره) * اى ابوه (فاعلا بالجار والمجرور لنيابته) * اى لنيابة الجار والمجرور وتوحيد الضمير
اما لكونهما كشيء واحد او على سبيل البدل او من قبيل الاكتفاء (عن استقر محذوفا) * هذا صريح
بان اختيار المص في تقدير المتعلق في الظرف هو الفعل نعم يجوز ان يكون من قبيل الاكتفاء لكن الاول
اولى قوله محذوفا حال عن استقر (وهذا) * اى تقدير ابوه فاعلا بالجار والمجرور (هو الراجح
عند الحذاق) * بضم الحاء المهملة جمع حاذق وهو الماهر (والثاني) مبتداء وجملة (ان تقدره خبرا
وقدر يتعدى الى المفعولين لانه ثلاثيه متعد بنفسه يقال قدرت الشيء فتعدى الى الثاني بالتضعيف
فمفعوله الاول الضمير الراجع الى ابوه والثاني قوله (مبتداء مؤخرا) * صفة (والجار والمجرور
خبرا) * الواو للعطف وما بعدها باشرها معطوف على مفعولي تقدر اى تقدر الجار والمجرور وقوله
(مقدما) * صفة خبرا وعلى هذا المنوال اعراب قوله (والجملة صفة) فعلى هذا الوجه الجملة التي
تقع صفة لرجل تكون جملة اسمية لان ابوه مبتداء والظرف المقدم خبره (وتقول) في الاعتماد
على النفي (ما في الدار احد) * ما بمعنى ليس ولا عامل هنا لكون خبرها مقدما على اسمها فعند الحذاق
احد مرفوع على انه فاعل الجار والمجرور لاعتماده على النفي واما عند سائرهم فاحد مبتداء وفي الدار
خبره (قال الله تعالى افي الله شك) * هذا مثال الاعتماد على الاستفهام فشك بالرفع فاعل
الجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام خلافا لمن جعله مبتداء والجار والمجرور خبرا مثال الاعتماد
على الموصول نحو جاء الذي في الدار ابوه ومثال الاعتماد على المبتداء نحو زيد في الدار ابوه ومثال
الاعتماد على ذي الحال نحو رأيت زيدا في الدار ابوه (اعلم) ان اكثر النحويين زادوا في الاعتماد
على الستة الاعتماد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا لكن المحققين جعلوه في حكم الاعتماد على
الموصوف اى يا كوكبا طالعا جبلا وعند الامام المرزوقي يجوز الاعتماد على حرف الجر فقولهم
يجب الاعتماد على الاشياء الستة مبني على اكثر الاستعمال (تنبيه) * واسم هذا البحث بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما فان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم او كان حكمه في حكمه
كالبديهيات (جميع) مبتداء مضاف الى (ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت) * خبره (في الظرف
سواء كان ظرفا حقيقة او ما جرى مجريها (فلا بد من تعلقه بفعل) * مثال الظرف (نحو وجاؤا
اباهم عشاء يبكون) * قال ابو البقاء فيه وجهان احدهما هو ظرف متعلق بجاؤا اى جاؤا وقت

العشاء

العشاء ويكون حالا منه والثاني جمع غائش كقائم وقيام قال الشيخ البيضاوي وقرئ عشيا وهو تصغير عشي وعشيء بالضم والقصر جمع اعشى اى عشوا من البكاء انتهى قال في الصحاح العشي والعشية من صلاة المغرب الى العتمة تقول آتيه عشي امس وعشية امس وتصغير العشي عشيان على غير مكبرة كأنهم صغروا عشيانا فيفهم منه ان لا يكون تصغير عشي عشيا وقوله عشوا اى البكاء معناه ليتعاشون عن البكاء يقال عشي بالكسر اذا كان في بصره آفة وعشي بالفتح اذا تعشى بلا آفة فيكون مشتقا من المفتوح فعلى هذا يندفع ما قيل فيه بعد وضعف لان قد رما بكوا في ذلك اليوم لم يعش به انسان ومثال ما جرى مجرى الظرف (نحو اطرحوه ارضا) فارضا نكرة مبهمة فلذلك نصبت كالظروف المبهمة وليس بمفعول ثان لاطرحوه لانه لا يتعدى الى اثنين وجوزه ابو البقاء فجعله بمعنى اتركوه (او معنى فعل نحو زيد مكبر يوم الجمعة) فيوم ظرف الزمان المحدود ومتعلق بمعنى الفعل وهو مكبر (او جالس امام الخطيب) فامام من ظروف المكان المبهم متعلق بجالس وهو في معنى الفعل (ومثال) مبتداء مضاف الى (وقوعه) والوقوع مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير العائد الى الظرف و(صفة) بالنصب مفعوله و(نحو) خبر مبتداء مضاف الى جملة (مررت بطائر فوق غصن) ففوق ظرف مكان مبهم منصوب لفظا ومجرور محلا لكونه صفة لطائر وانما جعل صفة لكون طائر نكرة محضة (وحالا) بالنصب عطف على صفة (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان مبهم حال من الهلال لكونه معرفة لان اللام فيه للاشارة الى حصة معينة من نفس الحقيقة بدلالة وحدة الهلال (ومحتملا) عطف اما على صفة او على حالا (لهما) اى للصفة والحال (نحو يعجبني الثمر فوق الاغصان) هذا مثال لوقوع الظرف بعد معرفة غير محضة فان قوله الثمر قريب من النكرة لان اللام فيه للاشارة الى حصة غير معينة من نفس الحقيقة فيجوز كون الظرف وهو فوق حالا منه بالنظر الى ظاهر حرف التعريف وصفة له لكونه كالنكرة في المعنى (نحو رأيت ثمرة يانعة فوق غصن) هذا مثال لوقوع الظرف بعد نكرة غير محضة فان ثمرة موصوفة بيانعة فيجوز ان يكون فوق صفة لها لكونها نكرة وحالا منها لكونها مخصصة بالصفة فتقرب من المعرفة (ومثال وقوعه خبرا نحو والركب اسفل منكم) الركب مبتداء واسفل منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن او استقر ومرفوع المحل على انه خبر مبتداء اى والركب اسفل مكانا منكم اى اشد تسفلا كذا ذكره ابو البقاء لا يخفى على ذى مسكة ان هذا الكلام يشعر انه في الاصل افعل التفضيل ثم استعمل في الظرف الركب ركبان الابل وهم العشرة فصاعدا اسم جمع عند سيبويه وهو الاصح وجمع عند الفراء والاخفش وقد يكون للخيل ذكره في القاموس وما وقع في الصحاح والركب اصحاب الابل في السفر دون الدواب (وصلة) بالنصب عطف على خبرا اى مثال وقوع الظرف صلة (ومن عنده لا يستكبرون) فمن موصول مبتداء وصلته عنده وجملة لا يستكبرون خبره (ومثال رفع الفاعل زيد عنده مال) زيد مبتداء وعنده ظرف عامل في المال بالاعتماد على المبتداء وجملة عنده مال خبر زيد هذا على رأى حذاق النحاة واما على رأى سائرهم فزيد مبتداء ومال مبتداء ثان وعنده خبره والمبتداء مع خبره خبر زيد والمصنف اشار اليه بقوله (ويجوز تقديرها) اى تقدير جملة عنده مال (مبتداء وخبرا) وانما جعل عنده خبرا لان الظرف لا يصير مخبرا عنه وقس على ذلك اعتماد الظرف في العمل على الموصول والموصوف وذى الحال والنفي والاستفهام والمصنف لم يذكر مثالها اكتفاء بمثال الاعتماد على المبتداء وايراد

هذا المثال يشعر ظاهرًا ان عمل الظرف لا يكون الا بالاعتماد وهو مذهب المتأخرين كما عرفت قال الجوهري فيها ثلاث لغات وهي عند وعند وعند بكسر العين وفتحها وضمها وهي ظرف في المكان والزمان تقول عند الحائط وعند الليل الا انها ظرف غير متمكن لا تقول عندك واسع بالرفع وقد ادخلوا عليها من حروف الجارة من وحدها كما ادخلوها على لدن قال الله تعالى رحمة من عندنا وقال من لدنا ولا يقال الى عندك والى لدنك وقد يغرى بها تقول عندك زيدا اى خذه انتهى قال شارح الالفية فيكون اسم فعل على هذا التقدير * واعلم ان عند على ما هو المفهوم من الصحاح والمصرح في الماضي وغيره انها ظرف غير متصرف اى لازم للظرفية وان كانت مجرورة بمن لانها لا تخرجها عن عدم التصرف لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها خلافا لابن الحاجب حيث قال تدخل عليها من فلا يلزم الظرفية ذكره في ايضاحه ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان وهي حرف عند ابي على الفارسي خلافا للجمهور فان مع عندهم ظرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه انها مبني ويلزم اضافتها ان ذكر احد المصطحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معًا وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين وقد يدخل عليه من وهو شاذ كذا في الصحاح وبين ظرف من المتصرف المتوسط دخل عليه من ودون ان كان بمعنى القدام يكون من المتصرف النادر فيدخل عليه من نادرا وان كان بمعنى القريب او الاسفل الذي يستعار به من معنى التجاوز او بمعنى القبل يكون متصرفا اى غير لازم للظرفية وان كان بمعنى الغير يكون متصرفا ايضا دخل عليه من وفي نادرا فليكن هذا الكلام على ذكر منك فانه ينفعك في مواضع شتى * الباب الثالث في تفسير * اى في بيان * كلمات التي يحتاج اليها المعرب * بالرفع فاعل يحتاج * وهي * مبتداء راجع الى الكلمات المحتاجة الى تفسيرها وخبره * عشرون كلمة * بالنصب تميز عشرون * وهي ثمانية انواع احدها ما جاء على وجه واحد وهو * مبتداء عائد الى ما الذي عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار ظاهرها وخبره * اربعة احدها * اى احد الكلمة التي جاءت على وجه واحد * قط بتشديد الطاء وضمها * مع فتح القاف * في اللغة الفصحى * قال الكسائي اصلها قطط بفتح القاف وضم الطاء الاولى وسكون الثانية فلما سكن الطاء الاول للادغام جعل الآخر متحركا باعرابه ومنهم من يتبع الضمة ويقول قط بضم القاف مثل مد ومنهم من يجعل اداة ويبقيه على اصله بالضمة التي في المشددة ويقول قط بالتخفيف ومنهم من يتبع الضمة الى الضمة في الحقيقة ويقول قط بالضمتين مثل مد وهي قليلة هذا اذا كانت في الحقيقة بمعنى للدهر واما اذا كانت بمعنى حسب وهو الانتهاء فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء وهي مبني على الضم وذكر في علة بنائه وجوه قال صاحب التسهيل لتضمنها معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم او لشبهها بالحروف في الافتقار الى الجملة وقال ابن الحاجب لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها استغراق الزمان الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين وقال بعضهم لتضمنها معنى الحرفين فانك اذا قلت ما رأيته قط فكانك قلت ما رأيته مذ خلقني الله حتى هذا الآن واما علة بنائه على الضم فعند ابن مالك حملا على قبل المنوي اضافته وقال شراح المفصل بناؤها على الضم للمبالغة في المعنى وهذا لان زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى فكذلك قوة اللفظ لقوة المعنى * وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان * يفهم منه ظاهرًا ان عمومه بحسب الوضع لكن لاح لي ان يكون عمومها لوقوعها في سياق النفي ويرشدك اليه قول الجوهري ومعناه الزمان

وقول ابن مالك لتضمنه معنى من الاستغراقية على سبيل اللزوم وما قاله ابن الحاجب لان معناها
استغراق الزمان الماضى جميعه وهو قول بعض المتقدمين ﴿نحو ما فعلته قط وقول العامة لا افعله
قط لحن﴾ اى خطاء فى الكلام قال الحريرى فى درة وهو افحش الخطاء لتعارض معانيه وتناقض
الكلام فيه وذلك ان العرب يستعمل لفظ ابدا فيما يستقبل فيقولون ما كلمته قط ولا اكلمه ابدا والمعنى
فى قولهم ما كلمته قط اى فيما انقطع من عمرى لانه من قططت الشئ اذا قطعته عرضا انتهى وقال
صاحب التسهيل ملازمته للماضى دائمى ولم اطلع على خلافه وللنفى اكثرى وربما يستعمل بدونه
سواء كان لفظا او معنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت
الذئب قط هذا هو الحق لكن المصنفين المحققين استعملوا فى تراكيبهم بالمضارع مع نفيهم فى مصنفاتهم
قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا لمن يصلح ان يكون ندا قط وقال الفاضل
التفتازانى وقط استعمل فى تراكيبه كثيرا خصوصا فى المطول قال فى تعريف الفصاحة ولا ينطبق
قط وفى باب اسناد الخبرى لا يجتمعان قط **اعلم** ان قطا اذا كانت ظرفا فلا يتصل بها ياء المتكلم
واما اذا كانت اسما بمعنى حسب فيتصل بها ويكون بالنون على غير القياس ويجوز حذفها فيقال
قطى وقطنى واما اذا كانت اسم فعل بمعنى انته فعند اتصالها بياء المتكلم فبالنون هذا مذهب
البصريين واما عند الكوفيين اذا كانت بمعنى حسب يقال بغير النون كما يقال حسبى واما من
جعلها اسم فعل قال بالنون كما يفعل فى غيرها من اسماء الافعال وكثيرا ما يصدر بالفاء عند كونها
من اسماء الافعال تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف ﴿والثانى **عوض** بفتح اوله﴾ وقد
يروى بالضم ﴿وتثليث آخره﴾ بالحركات الثلث لكن الفتح افصح لانه فى الاصل منصوب على الظرفية
فيبقى بعد ذهاب الاعراب على صورة ما كان عليه واما الكسر فلجريه على اصل التقاء الساكنين
ووجه الضم انه محمول على قبل ﴿وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان ويسمى الزمان عوضا
لانه﴾ الضمير للشان ﴿كلما ذهب منه مدة عوضت مدة اخرى﴾ فيكون مأخوذا من التعويض
والفرق بين المدة والزمان والوقت ان المدة المطلقة حركة الفلك من مبدأها الى منتهيها
والزمان مدة مقسومة الوقت الزمان المفروض نص عليه القاضى فى تفسير سورة البقرة
فعلم منه ان قول المصنف ويسمى الزمان عوض ليس مقابلا للمدة والوقت بل هو شامل لهما
كما لا يخفى لمن له معرفة فى اساليب الكلام ﴿تقول لا افعله عوض﴾ بالنفى فى المستقبل وقد يستعمل
بالاثبات فى الماضى وهذا مفهوم من عبارة الرضى فلذلك لم يقل ابن هشام ما فعلته عوض
لحن فى الكلام وقال صاحب العينى عوض كلمة تجرى مجرى القسم فمعناه اقسم بالدهر لا
افعل هذا الامر فحذف حرف القسم ونصب المقسم به كما فى قولك الله لا افعلن ﴿وكذلك ابدا﴾
اى يكون ظرفا لما يستقبل من الزمان ﴿فى نحو لا افعله ابدا﴾ **اعلم** ان النحاة يردون ابدا على
عوض فلذلك قال المص وكذلك ولم يجعل شيئا مستقلا وهو معرب لدخول لام التعريف
عليه فلو كان متضمنا لما لامتنع دخولها عليه ﴿تقول فيها﴾ اى فى حق ابدا فى هذا المثال
﴿ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان﴾ ظاهر هذا الكلام يشعر ان لا يكون الفرق بين عوض
وابدا لكن قال الشيخ الرضى والفرق بينهما ان قطا وعوض للشيوع مطلقا وللنفى كثيرا
واما ابدا فليس مخصوصا بالشيوع ويستعمل فى النفى والاثبات نحو طال الابد انتهى
﴿والثالث﴾ مما جاء على وجه واحد ﴿**اجل** بسكون اللام وهو حرف لتصديق الخبر﴾ سواء

كان الخبر* مثبتا او منفيا يقال * فى المثبت * جاءنى زيد * وفى النفى * ماجاءنى زيد فتقول اجل اى صدقت * ذكر فى بعض كتب النحو اجل لتصديق الخبر ماضيا او غيره ولا يستعمل فى الاستفهام الا عند الاخفش الا انها فى الخبر احسن من نعم ونعم احسن منها فى الاستفهام ونقل بعض شراح تلك الرسالة عن الارتشاف اما اجل فهى جواب فى تصديق الخبر ولتحقيق الطلب وذلك تقول لمن قال قام زيد اجل ولمن قال اضرب زيدا اجل فلا يكون جوابا للنهى ولا للنفى * الرابع بلى * وهو حرف * ثلاثى الوضع والالف من نفس الكلمة عند اكثر النحاة لايجاب المنفى قال بعضهم انما اختاروا بلى للرجوع عند النفى والاقرار بما عنده لان اصلها كان رجوعا محضا عن الجحد اذا قالوا ما قام زيد بل عمرو فكانت بل كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها فزادوا الالف ليصلح الوقوف عليها فنظيرها المر لما قوله * مجردا * بالنصب خبر كان مقدم عليه اى سواء كان النفى مجردا عن اداة الاستفهام * نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربى لتبعثن * زعم فعل ماضى تارة للعلم وتارة للظن وتارة للباطل وعن شريح لكل شئ كنية وكنية الكذب الزعم ومتعد الى مفعولين والموصول مع صلته وهو الذين كفروا فاعل زعم وان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وهو ضمير الشان وخبرها لن يبعثوا وان مع اسمها وخبرها قامت مقام مفعولى زعم وربى قسم اكد به الجواب وهو لتبعثن * او * كان النفى * مقرونا بالاستفهام * سواء اريد الاستفهام عن حقيقة النفى او اريد التقرير والعرب يجرى التقرير مجرى النفى * نحو الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا * فيكون ايجابا عن النفى والمصنف اكتفى بتفسير الثانى من تفسير الاول ولم يعكس مع جوازه لان تفسير الثانى اولى فى السراية الى ماقبله وقد يجئ بلى لتصديق الايجاب على سبيل الشذوذ كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد * النوع الثانى ماجاء على وجهين وهو * الضمير راجع الى ما والى النوع الثانى * اذا * من حيث هى هى اعم من ان يكون معروضة للظرفية واذا المفاجاءة * فتارة * اى مرة ذكر فى مختار الصحاح يقال فعل تارة اى مرة بعد مرة والجملة تارات وتير كعنب وربما قالوا تارة بعد تارة بحذف التاء انتهى وانتصابه اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل فى قولك ضربت مرة * يقال فيها * اى فى اذا * ظرف مستقبل * بكسر الباء ويجوز بالفتح كذا صححه الفاضل التفتازانى * خافض * اى جار * بشرطه * بالاضافة اليه فان اضافته لازمة الى ما يليه عند الاكثر * منصوب بجوابه * اى يعمل جوابه فيها عمل النصب على الظرفية اذا كانت للشرط هذا مذهب اكثر النحاة فانهم قالوا ان وضعه للوقت المعين والا لا يتعين الا بنسبته الى ما يعين به من شرطه فيصير مضافا الى الشرط فاذا صار مضافا فتعذر عمل المضاف اليه فى المضاف لئلا يؤدى الى ان يكون الشئ عاملا ومعمولا من وجه واحد وهذا لا يجوز فوجب ان يكون العامل هو الجواب وقال ابن الحاجب والحق ان اذا ومتى سواء فى كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة فى اذا لا معنى له وما ذكروه من كونه لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعده كما يحصل فى قولك زمانا طلعت فيه الشمس وانه يحصل التعيين ولا يلزم الاضافة واذا لم يلزم الاضافة لم يلزم فساد عمل الشرط والذى يدل على ذلك اذا اكرمتنى اليوم اكرمتك غدا وقال الشيخ الرضى فى اذا خلاف ان كان ما يليه عاملا فليس بمضاف والا يكون مضافا * وهذا انفع * لافادته ما لم يفد قول المعربين لانه يفهم منه كونه للشرط وكونه مضافا ومنصوبا بجوابه * واوجز * لما فيه من قلة اللفظ

﴿من قول المغربين﴾ وهو ظرف لما يستقبل ﴿من الزمان﴾ وان دخل على الماضى نحو اذا جاءك
المنافقون وقد يستعمل فى الماضى كقوله تعالى *حتى اذا بلغ بين السدين* وحتى اذا ساوى بين
الصدفين* وحتى اذا جعله نارا* وقد يستعمل فى الاستمرار نحو قوله تعالى* واذا لقوا الذين
آمنوا قالوا آمنا واعلم ان حتى اذا دخل على اذا يقتضى جوابا جاز ان يكون حتى حرف ابتداء وان
يكون جارة لاذا عند الزمخشرى واختاره ابن مالك وقال ابو البقاء وصاحب البسيط ان اذا
فى موضع نصب بحتى وعن محمد بن مسعود العربى ومن زعم ان محل اذا جار فزعمه باطل لان اذا
ظرف محض لاينجر البتة ﴿وفيه معنى الشرط غالبا﴾ وانما قال غالبا اذ قد يتجرد عن تضمن
معنى المجازات ويستعمل ظرفا محضا نحو قوله تعالى* والليل اذا يغشى* وقد يستعمل اسما صريحا
مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا قام زيد اذ يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا هنا
مبتداء وخبره نص على ذلك سيبويه ﴿وتختص﴾ اذا هذه بالجملة الفعلية على المختار عند سيبويه
والاخفش فانهما يجوزان الجملة الاسمية بعدها لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو لكن المختار
كون الجملة بعدها فعلية وعند المبرد يجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا ﴿وتارة يقال فيها حرف
مفاجاءة﴾ وكون اذا هذه حرفا مختار المصنف وهو مذهب الكوفيين وحكاية عن الاخفش
واختار الشلوبين فى احد قوليه وقال الشيخ الرضى والاقرب كونها حرفا فلا محل له من الاعراب
واما عند سائر النحاة انها باقية على ظرفيتها لكن الاختلاف فى كونها للزمان او المكان فذهب
الزجاج الى الاول والمبرد الى الثانى وتختص اذا حال كونها للمفاجاءة ﴿بالجملة الاسمية﴾ لقصد
ايقاع المخالفة بين اذا الشرطية والمفاجاءة نحو خرجت فاذا السبع حاضرا او واقف على حذف
الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاءة وهو فاعل لايظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما
فيه من الدلالة واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاءة السبع مسببة عن الخروج وما قال المازنى
ليس بشئ وهو كون الفاء زائدة قال بعض النحاة الاقرب انها للعطف من جهة المعنى وحاصل
المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوع السبع على رأى الزجاج او مكان وقوع السبع على رأى المبرد
﴿غالبا﴾ اى اكثريا وفى هذا القيد اشارة الى انها قد تدخل على الجملة الفعلية اذا كان الفعل مصحوبا
بقد نقله الاخفش عن بعض فصحاء العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد ﴿وقد اجتمعتا﴾ اذا
الظرفية والمفاجاءة ﴿فى قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون﴾ فاذا الاولى
للشرط والثانية للمفاجاءة نائب مناب الفاء فى جواب الاولى ﴿النوع الثالث ما جاء على ثلثة اوجه
وهو﴾ اى ما جاء على ثلثة اوجه ﴿سبعة﴾ وقع فى بعض النسخ سبع بغير التاء لعل وجهه كون
اكثر المبحوث عنها حرفا ويجوز تغليب التأنيث على التذكير اذا كان المؤنث كثيرا ﴿احدها﴾ اى احدى
السبع ﴿اذ﴾ من حيث هى هى ﴿ويقال فيها تارة ظرف لما مضى من الزمان﴾ سواء دخلت على
الماضى والمضارع وقد يستعمل فى المضارع نحو قوله تعالى* فسوف تعلمون اذا الاغلال فى اعناقهم
﴿وتدخل على الجملتين الخبريتين﴾ اى الفعلية والاسمية لانعدام تضمن معنى الشرط الذى يقتضى
الفعل بعده ﴿نحو واذكروا اذ انتم قليل﴾ فاذكروا عامل فى اذ وهو ظرف داخل على الجملة الاسمية
وهى انتم قليل والجملة مضاف اليه لاذ اعلم ان اذ هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية سواء
كانت خبرها مفردا كما فى المثال المذكور او جملة نحو اذ زيد يقوم وقد استقبحوا اذ زيد قام لان فعل
الماضى لايكون خبرا لا اذا زيد به الاخبار فيما مضى وهذا الغرض حاصل من نفس اذ ولان مدلول

اذ وقام من الزمان واحد وقد اجتمعتا في كلام فلم يحسن الفصل *واذكروا اذ كنتم قليلا* فاذ
هنا ظرف مضاف الى الجملة الفعلية وهي كنتم فكان من الافعال الناقصة اسمها ضمير الخطاب وخبرها
قليلا *وتارة حرف مفاجاة* فتختص بالجملة الفعلية التي فعلها ماض غالبًا وانما قلنا غالبًا
لانها قد تدخل على الجملة الاسمية نحو خرجت فاذ زيد قائم **اعلم** ان كونها للمفاجاة قليل حتى ان
ابن الحاجب لم يذكرها في مقدمته واعتذر بعض الشراح من عدم ذكره بالندرة وان الاختلاف في
اذ هذه كالاختلاف في اذا في كونها حرفا وظرفا وبعد كونها ظرفا هل هي للزمان او المكان وذهب
ابو عبيد الى انها زائد ذكره في بعض كتب النحو وان اذ واذا اذا كانتا للمفاجاة فاضافتها على
اختلاف النحاة فذهب ابن الحاجب الى انهما مضافتان لعل وجهه كون العامل فيهما معنى المفاجاة
عنده لان المانع من الاضافة كون شرطها عاملا لها فلما زال المانع لزم الاضافة فعلى هذا يلزم
ان يكونا زمانيتين وذهب بعض النحاة الى انهما لا تكونان مضافتين فيجوز ان يكون وجهه ما قاله
بعض النحاة وهو ان اذ واذا اذا كان مدخولهما اسما يكون مبتداء واذ واذا خبرا مقدما عليه ويجوز
ان يكون كونهما مكانيتين لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث *كقوله* اى قول الشاعر
فبينما العسر اذ دارت مياسير والمياسير جمع موسر كمفطر ومفاطر اول البيت واستقدر الله
خيرا رضين به فالفاء في بينما يجوز ان يكون للعطف على التعقيب او للسببية **اعلم** ان بينا وبينما
مشبعة او متصلة بما المزيدة او المصدرية وما قيل انه موصول فبعيد لانه يحتاج الى كثرة الحذف
ظرف بمعنى الشرط اجيب تارة باذا وباذ وتارة بالفعل والاصمعى لما رأى مجئ الفعل من غيرهما
مع استقلال المغنى استفصح طرحهما والجميع جيد كذا قال ابن الحاجب في الايضاح من الظروف
الزمانية وان كان ما قبل الاشباع والزيادة يستعمل في المكان والزمان نص عليه الشيخ الرضى
حيث قال بين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا اشبع او كف بما واضيف فلا يكون الا للزمان
فلا بد لهما من جواب فان تجرد عن كلمة اذ واذا فالعامل هو الجواب والا فمعناه المفاجاة هذا على
رأى بعض النحاة واما على مذهب المبرد ان اذ واذا ظرف مكان لما بعدها وبينا وبينما ظرف زمان
لم فيكون اذ واذا منصوب المحل على الظرفية وعلى مذهب الزجاج اذ واذا ظرفان مضافان الى الجملة
بعدهما يخرجان عن الظرفية مبتدأ ان خبرهما بينا وبينما قيل الصواب مذهبهما فاذا انتقش ما ذكرنا
على صحيفة ذهنك علمت قول صاحب المتوسط وبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتداء وخبره
محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان
العسر موجود وهو العامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز
ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرف المكان وامتنع عمل عامل في ظرف المكان الا على سبيل البدل
لا يخلو عن مخالفة واضطراب خصوصًا في قوله ان بينما ظرف مكان لما عرفت انه اذا كف بما يكون
ظرف زمان عندهم *وتارة حرف تعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اى لاجل ظلمكم*
قال الشيخ الرضى والاولى حرفيتها حينئذ اذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم
اعلم ان المصنف ذكرها مما جاء على ثلثة اوجه وقد تستعمل بمعنى ان المصدرية ذكره الشيخ
القاضى البيضاوى في سورة مريم في قوله تعالى *واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت* والمصنف لم
يذكر هذا الوجه اما لكونه على رأى البعض حيث قال في شرح اللب واخرجه بعضهم عن الظرفية
وجعله كان المصدرية او لعدم شهرته *الثانية **لما*** قال الكوفيون اصلها لم زيدت عليها

ما وقال سيبويه هي اصل ليست فيها ما زائدة لان لما يقع في موقع لايقع فيها لم يقول الرجل
لصاحبه اقدم فلان فيقول لما ولا يقع لم مفردة كذا قالوا اقول هذا الدليل لايدل على اصالتها
اذ يجوز ان يتغير حكم الاصل بزيادة ما كما في هلا فانها مركبة من هل ولا هل لا تدخل على جملة فعلية
تقدم مفعولها الا على انه يكون منصوبا بما بعده او بمقدر فلا يقال هل زيدا ضربته بخلاف هلا فانها
يصح ان يقال هلا زيدا ضربته (يقال فيها) اى في لما (في نحو لما جاءني زيد جاءني عمرو حرف) قوله
حرف مبتداء وخبره جملة ظرفية متقدمة عليه وهي في نحو لما جاءني زيد جاءني عمرو مضاف الى
(وجود) واضافته بمعنى اللام (لوجود) الوجود هنا بمعنى الثبوت المقابل للنفي والتنوين عوض عن
المضاف اليه اى حرف لثبوت الثاني لثبوت الاول هذا مذهب ابن خروف فان لما عنده حرف تدل
على ربط الجملة باخرى ربط السببية فبعض النحاة عبر عنها كما عبر المص وبعضهم بحرف وجوب لوجوب
(وتختص بالماضي) اى ماضي اللفظ والمعنى (وزعم ابو علي الفارسي ومن تبعه انها ظرف بمعنى
حين) والظاهر من ماض لفظ زعم كون قوله مردودا وذكره في شرح الالفية قال ابن مالك لما بمعنى
اذ يدل بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ ويقال فيها ظرف لغو
متعلق بيقال والضمير راجع الى لما (في نحو بل لما يذوقوا عذاب حرف) مبتداء مضاف الى (جزم)
وقوله في نحو خبر مقدم قدم عليه (لنفي المضارع) خبر ثان له (وقلبه) بالجر عطف عليه (ماضيا)
مفعول قلب فعلى هذا الوجه يكون هذا القول بيانا لاحوال لما لكن علم بالالتزام انها للجزم ويجوز
ان يكون اللام للتعليل لانه لما لكن علم بالالتزام اختصاص لما بالنفي والقلب علم بالالتزام انها
للجزم فالتعليل باحد المستلزمين نوع من البلاغة ولما هذه تنفي المضارع وتصرف معناه الى الماضي
عند المبرد واكثر المتأخرين وعند ابي موسى تصرف لفظ الماضي الى المضارع وهذا قد نسب الى
سيبويه ذكره صاحب الالفية (متصلا) حال من المضاف اليه وهو المضارع (ونفيه) فاعل لمتصلا و
ضمير نفيه راجع الى المضارع (ومتوقعا) يجوز ان يكون حالا من المضارع فيكون حالا مترادفة وان يكون
حالا من نفيه فيكون من قبيل الحال المتداخلة قوله (ثبوته) فاعل متوقعا اعلم ان لم ولما مشتركان
في نفي المضارع وقلبه ماضيا واما كون النفي متصلا الى زمان النطق ومتوقع الثبوت فمما ينفرد
به لما فلذلك لايحسن ان يقول لما يضرب زيد ثم ضرب بخلاف لم (الا ترى) يريد المصنف اثبات
كون نفيها متصلا وثبوتها متوقعا بتنزيل المعقول مرتبة المحسوس (ان المعنى) في الآية الكريمة
(انهم لم يذوقوه الى) هذا (الآن) معنى الآن الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وهو آخر ما مضى
من الوقت وهو اول ما يأتي منه وهو مبني على الفتح بناء لازما عند جميع النحاة لكن اختلفوا في علة
بنائه قال سيبويه والاخفش والرماني والزجاج لمشابهته الاسم الاشارة لان قولك الآن معناه
هذا الوقت وقال السيرافي لمشابهته الحرف بلزومه في اصل الوضع على وتيرة واحدة فانها لاتثنى ولا
يجمع ولا يصغر فيكون في الاستعمال مع لام التعريف وقال ابو علي الفارسي لتضمنه معنى لام التعريف
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن
لم يسمع مجردا عنها وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة ولا يخفى على المتأمل (وان ذوقهم) بفتح الالف
وتشديد النون عطف على انهم (له متوقع) اللام لتقوية العمل والضمير للعذاب (ويقال فيها
حرف استثناء) هذا وجه ثالث للما وتغيير الاسلوب لسابقه اما لكثرة الفاصلة بين المبتداء والخبر
او للتفنن (في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد) وحرف التعريف اما مغزعن

غناء الاضافة كما هو مذهب البصريين او عوض عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين اى
قراءة تشديد يدل الا ترى ان المعنى ما كل نفس الا عليها حافظ * فعلم منه ان على هذه القراءة
نافية بمعنى ما قال فى الصحاح لما بمعنى الا فليس بمعروف فى اللغة لكن حكاه الخليل وسيبويه والكسائى
فالاولى ان يقتصر على التركيب الذى وقعت فيه كذا قال بعض ارباب النحو * والثالث **نعم** *
وفيها اربع لغات على ما قال الشيخ الرضى الاولى فتح النون والعين وهى المشهورة والثانية كسر
العين وهى كنانية واختارها الكسائى واحتج عليها بما روى عن عمر رضى الله عنه انه سأل قوما
فقالوا نعم فقال عمر اما النعم فالابل وقال ابو عبيدة هذه الرواية عن عمر غير مشهورة والثالث
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت فى حتى قيل هى
لغة هذيل * فيقال فيها * اى فى نعم * حرف * مبتداء مضاف * تصديق * وخبره جملة * اذا وقعت
بعد الخبر * سواء كانت مثبتا * نحو قام زيد * فتقول نعم اى نعم قام او منفيا نحو * ما قام زيد *
فتقول نعم اى نعم ما قام * وحرف اعلام اذا وقعت بعد الاستفهام * سواء كان سؤالا عن موجب
* نحو اقام زيد * فتقول نعم مريدا بالاعلام بانه قام او منفى كما فى جواب من قال الم يقم زيد فتقول
نعم اى نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون فى الخبر فلذلك
قيل فالاولى ان يقال هى بعد استفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا
ولهذا قال ابن عباس لو قالوا فى جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح لهذا الاعتبار
ان يقال لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر ان يقال الايجاب
فى الايجاب والكلام المثبت لا المنفى المستفهم منه وجوز بعض النحاة ايقاعها موقع بلى اذا جاء
بعد همزة داخلة على نفى لفائدة التقدير فيجوز ان يقال فى جواب الست بربكم * والم نشرح لك
صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفى فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح
لك صدرك قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون
نعم فى الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤل به الاستفهام مع النفى لا تقريرا لما بعد همزة
الاستفهام مع النفى فلا يكون جواب الاستفهام لان جوابه يكون بما بعد اداته بل هو كما قيل
قام زيد بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت وقد اشتهر فى العرف هذا القول فلو قيل
لك اليس عليك دينار فقلت نعم لزمت بالدينار هذا ليس بمتناقض لما قال ابن عباس
لان قوله مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد همزة الاستفهام وبناء هذا القول مبنى على كون مدلول
الهمزة مع حرف النفى * وحرف وعد * هذه العبارة موافقة لما يوجد فى كتب اللغة حيث قال
فى الصحاح نعم عدة وتصديق واما عبارة اكثر كتب النحو نعم مقررة لما سبق لعل وجه ات
النحاة لما رأوا اختلاف هذه الوجوه بحسب الاعتبار لعدم خروجها عن الجوابية فعبروا بكلام
يعم الجميع نعم هذا ما قاله المصنف لا يخلو عن المسامحة * اذا وقعت بعد الطلب * سواء
كان ذلك الطلب طلب لفعل كقولك لمن قال لك * احسن الى فلان * فتقول نعم عند وعدك
بالاحسان او طلب ترك الفعل كقولك لمن قال لا تضربنى اى لا اضربك فانك وعدت
بعدم الضرب اليه وكذا لو قلت نعم فى جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان الايجاب اى نعم
ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا وزعم بعض ان نعم تكون حرف تذكير اذا وقعت
صدرا نحو نعم هذا اظلالا لهم وهو ضعيف لامكان جعلها تصديقا لما قبلها وقدمت

او تصديقا

اوتصديقا لما فى النفس ﴿والرابعة اى بكسر الهمزة وسكون الياء ﴾ اذا وقع بعدها حرف
القسم وان لم يقع الا لفظة الله جاز ثلثة اوجه حذفه للساكنين وهما الياء واللام نحو اى الله
لافعلن وفتحا تنبيهًا لحروف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى
المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان الساكنين فى كلمتين
اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو ولا الضالين ﴿وهى بمنزلة نعم ﴾ فى استعمالها على الوجوه
الثلثة وهو قول ابن مالك حيث قال اى بمعنى نعم وهذا الاطلاق يقتضى ان تقع بعد الخبر و
الاستفهام والطلب وجوزه بعض النحاة لكنه مخالف لما قال نحوهم واى اثبات بعد الاستفهام
حيث اشترطوا لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات ﴿الا انها تختص بالقسم ﴾ وبالاستفهام غالبًا
بخلاف نعم فانها غير مختص به كما عرفت ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربى
ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمرى ﴿نحو قل اى وربى انه لحق ﴾ وربى قسم فعله
محذوف مع وجود الاستفهام فى اول الآية وهو قوله تعالى احق ﴿الخامس حتى فاحدا وجهها
اى احد اوجه حتى والتأنيث باعتبار الكلمة ﴿ان تكون جارة فتدخل ﴾ الفاء اما للتفسير او لربط
الجزاء على الشرط المحذوف ﴿على الاسم الصريح ﴾ اى الخالص والمراد منه ما يقابل المؤول والمضمر
وهو الظاهر ﴿بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر ﴾ وتفسير القاضى بقوله اى وقت مطلعه اى طلوعه
لا لما قاله فى حواشيه المطلع بفتح اللام مصدر ميمى فيحتاج الى مضاف ليكون المعنى صحيحًا
اذ يمكن تصحيح الكلام بان يقال يدوم سلام الملائكة الى طلوع الفجر او يقال ليلة القدر ذات
سلامة الى طلوع الفجر بل للاعلام بان المطلع بفتح اللام مصدر ميمى لا اسم زمان لانه لا يحتاج
تقدير الوقت هذا اى لتقدير الوقت ومثله فى المصادر عند اكثر النحاة واما عند ابى على الفارسى
ان المصادر تقع فى الازمان فتجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف فقول المصنف
﴿حتى حين ﴾ لتصحيح كون المطلع مصدرا ميميا لا لمجرد تصحيح المعنى ﴿وعلى الاسم المأول ﴾
معطوف على الاسم الصريح وقوله ﴿بان ﴾ متعلق بالمأول و﴿مضمرة ﴾ اما بالجر صفة ان او بالنصب
حال عنها وقوله ﴿من الفعل المضارع ﴾ بيان للاسم المأول هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
فان حتى اذا دخل على الاسم المأول تكون حرف جر عندهم والنصب بعدها باضمار ان وعند
الكوفيين والكسائى والفراء انها ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها تاكيدا واما اذا
دخل على الاسم الصريح فالجر باضمار الى عند الكسائى ويجوز اظهارها تاكدا وعند الفراء لنيابة
حتى منابها وعند الكوفيين هى جارة بنفسها لشبهها بالى ﴿فتكون تارة بمعنى الى نحو حتى يرجع
الينا موسى الاصل حتى ان يرجع ﴾ على مذهب سيبويه كما عرفت قبل هذا ﴿اى الى رجوعه ﴾ فعلم
منه ان يرجع مع ان مؤول بالمصدر ﴿اى زمن رجوعه ﴾ قدر المضاف كما هو مذهب اكثر النحاة
لان المصدر لا بد من زمان ليكون حصوله فيه لكن دلالة المصدر على الزمان بالالتزام ﴿وتارة ﴾
اى مرة ﴿بمعنى كى ﴾ اذا كان ما قبل حتى سببًا لما بعدها ﴿نحو اسلم حتى ادخل الجنة ﴾ اى كى ادخل
الجنة ولم يفسر المصنف بناء على ظهور معنى السببية فيه ﴿وقد يحتملهما ﴾ اى يحتمل حتى ان يكون
بمعنى الى وكى كقوله تعالى ﴿فقاتلوا التى تبغى حتى تفئ ﴾ اى الى ان تفئ وكى تفئ اى الى ان يرجع
وكى ان يرجع اعلم ان علامة كونها بمعنى الى وكى اذا وضعهما موضع حتى يكون المعنى صحيحًا
﴿وزعم ابن هشام وابن مالك انها ﴾ اى ان حتى ﴿قد تكون بمعنى الا كقوله ﴾ اى قول الشاعر

(ليس العطاء من الفضول* اللام في من الفضول اما مغن عن المضاف اليه او عوض عنه اى
ليس الاحسان من زيادة المال والفضل الفضيلة خلاف النقص والنقيصة يقال فضل من
الشيء وفضل منه الشيء بفتح العين يفضل بالضم مثل دخل يدخل وفيه لغة اخرى وهي بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر مثل حذر يحذر وحكاها ابن السكيت وقيل فيه لغة ثالثة مركبة
منهما يقال فضل يفضل بالكسر في الماضي والضم في المستقبل لكن هذا شاذ لا نظير له ويؤيده
ما قاله سيبويه هذا عند اصحابنا يجيء على لغتين ذكره في الصحاح (سماحة* بالنصب خبر
ليس السماحة والسماح الجود (حتى تجود وما لديك قليل* فما موصولة ولديك ظرف مكان
صلة ما والموصولة مع الصلة مبتداء وقليل خبره وفي بعض النسخ الا قليل فما بمعنى ليس ولا
يعمل لانتقاض عمله بالا فما بعده مبتداء وخبر ويجوز كونها موصولة والاستثناء من لديك
بتأويل النفي لان الاستثناء من المثبت يكون على مقتضى العامل اذا لم يتعذر نحو قرأت الا يوم
كذا او بتقدير النفي اذا تعذر وههنا متعذر فيجب تقديره ولا يكن في لديك الا قليل اى آلا
ان تجود وهو استثناء منقطع وعنوان هذا القول بالزعم الذى كنية الكذب اشارة الى ان الاستدلال
بهذا بسبب ضعيف لجواز ان يكون حتى في هذا للغاية بمعنى لا حيث قال في البسيط تفسير قولهم
لا اقوم حتى تقوم بالا ان تقوم وقولهم لا افعل الا ان تفعل حتى تفعل ليس بنص لكون حتى بمعنى
الا لان قولهم ذلك تفسير معنى **واعلم** ان المصنف ذكرها في النوع الثالث مع ان معناها اكثر
من الثالث لان ما وجد من المعنى الذى غير ما ذكره المصنف فراجع الى كونها جارة (والثاني ان
تكون حرف عطف يفيد الجمع المطلق كالواو* وهذه العبارة يشعر ظاهرا ان حتى كالواو في الجمع
لا ترتيب فيها كما زعم بعض النحاة لكن الحق ان يكون فيها جمع وترتيب ومهلة متوسط بين الفاء
وثم لكن المهلة المعتبرة فيها بحسب الذهن فان المناسب في مات الناس حتى الانبياء بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بالانبياء بعدا لتعلق بهم وان كان موت الانبياء
في اثناء سائر الناس بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو (الا ان المعطوف بها* اى بحتى
(مشروط بامرين* هذا فرق بين الواو وحتى العاطفة بعد اشتراكهما في الجمع اى يفرق بين حتى
والواو من وجهين (احدهما ان يكون* المعطوف (بعضا* اى جزأ (من المعطوف عليه* في
الحقيقة هذا هو المختار وان قال بعضهم او بالتأويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم فان
العبيد صاروا كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم (والثاني ان يكون غاية له في شيء* و
زاد صاحب التسهيل قيد آخر وهو مفيد احتراز عن نحو صمت الايام حتى يوما لكن سائر
النحاة لم يذكروه بناء على ان مثل هذا لا يتصف بكونه غاية فيخرج من لفظ الغاية (نحو مات
الناس حتى الانبياء عليهم السلام لان الانبياء عليهم السلام غاية للناس* بالنسبة الى
كالات نوعهم (في شرف المقدار* وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف قدره واضافة الشرف اليه
بمعنى من ويجوز ان يكون بمعنى اللام (وعكسه* بالجر عطف على شرف اى عكس الشرف وهو
الخساسة (نحو زارني الناس حتى الحجامون* فانهم غاية الناس في خساسة المقدار **واعلم**
ان الغاية قد يكون في الشرف والخساسة كما في المثالين المذكورين وقد يكون في القوة والضعف
واشار اليه المص بقوله (وقول الشاعر* عطف على مات الناس (قهرناكم حتى الكماة فانتم
والكما بفتح الكاف والقصر وهو الشجاعة وجمعها الكماة بضم الكاف كانهم جمعوا كام مثل قاض

وقضاة

وقصاة كذا فى الصحاح ﴿تهابوننا حتى بنينا الاصاغر﴾ الهيبة والمهابة هى الاجلال والمخافة فالمعنى انتم تهابوننا بغاية المهابة وانما قلنا هكذا لان المفاعلة والمتفاعلة اذا كانتا من جانب واحد يكونان للمبالغة وهنا كذلك ولما كان مصرعى هذا البيت جامعين للغايتين اشار اليه بقوله ﴿فالكماة﴾ الفاء اما للتفسيرية او لربط الجزاء للشرط المحذوف ﴿غاية فى القوة والبنون الاصاغر غاية فى الضعف والثالث ان يكون حتى حرف ابتداء﴾ وانما سمى به لانه يبتدأ بها لا لانه داخل على المبتداء كما توهم البعض لانه قد تدخل على الفعل والفعل لا يكون مبتداء ويرشدك اليه قول المص ﴿فتدخل على ثلثة اشياء﴾ جمع شئ وفيها مذاهب وانه غير منصرف بالاتفاق قال الكسائى اشياء على وزن افعال مثل فرح وافراح وانما ترك صرفها لكثرة استعمالها ولانها شبهت بفعلاء كذا قالوا لكن هذا لا يوجب عدم انصرافها كما فى ابناء واسماء ولهذا قال شارح الديباجة فعلى هذا القول منصرف وقال الخليل اصلها شيئا على وزن فعلاء جمع على غير واحدة ثم استثقلوا الهمزتين فى آخره فقلبوا الاولى الى الصدر فصار اشياء على وزن افعاء يدل على صحة انها لا تصرف وانها تصرف على اشياء وقال الاخفش والفراء اصلها اشيياء على وزن افعلاء حذفت الهمزة التى بين الياء والالف للتخفيف فصار اشياء لكن الاخفش جمع على غير واحدة لان الفعل لا يجمع على افعلاء وهذا القول مرجوح لان كل جمع كسر عنده على غير واحدة وهو من ابنية الجمع فانه يرد فى تصغيره الى واحدة وفيما لا يعقل بالالف والتاء فيجب ان يقول فى تصغير شيئات مع انه لم يسمع وهذا القول لا يلزم الخليل لان فعلاء ليس من ابنية الجمع وعند الفراء اصل شئ بالتشديد كهين على وزن فيعل بالفتح والسكون ثم خففت فقيل شئ كما قالوا هين فلذا جمع على اشياء فحذفت الهمزة الاولى للتخفيف ومن هنا اى لاجل كون اصل اشياء اشيياء عند الاخفش والفراء قال ابو الحسن الجاربردى وفيها مذاهب ثلثة مع كون الاقوال فيها اربعة ﴿الفعل الماضى﴾ بالرفع خبر مبتداء محذوف فقوله والمضارع المرفوع والجملة الاسمية معطوفان عليه بتقدير الثانى والثالث وبالنصب بتقدير الفعل وبالجر بدل من ثلثة اشياء فقوله والمضارع المرفوع والجملة الاسمية معطوفان عليه بلا تقدير فلما تعدد المتبوع معنى اجرى الاعراب على كل واحد منها فعلم من هذا ان احد البدلين يجوز ان يعطف على الآخر ويكون المجموع بدلا من اشياء فبالنظر الى كل واحد بدل البعض والى المجموع بدل الكل ذكره الكرمانى شارح البخارى واعلم ايضا ان احد الحالين اعنى الحال عن الفاعل والحال عن المفعول يجوز عطف احدهما على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا ﴿نحو حتى عفوا﴾ فان حتى هنا ابتدائية وان غير مضمرة هذا هو الحق لكن فسر ابو البقاء بالى ان عفوا وقال شارح الالفية فتوزع فى الماضى بان حتى قبله ابتدائية وان غير مضمرة فعلم من قولهما جواز كونها جارة فى الماضى وقال ابن مالك هو وهم ﴿والمضارع المرفوع﴾ احتراز عن المنصوب بان لان حتى فيه لا يكون الا جارة ﴿نحو حتى يقول الرسول فى قراءة من رفع﴾ وهو نافع فعلى هذا يكون الآية حكاية عن الحال الماضية لان حتى الابتدائية لا تدخل على المضارع الا بتحقق الحال او بحكاية حال الماضى فلا يدخل على المضارع المقدر فيه ان لانها علم الاستقبال فمن نصب بتقدير ان يجعل حتى جارة ﴿والجملة الاسمية كقوله﴾ اى قول الشاعر ﴿حتى ماء دجلة اشكل﴾ اعرابه مر فى الباب الاول فى المسئلة الثانى فلينظر اليه اعلم ان حتى الابتدائية تدخل

على الجملة الاسمية فيكون ما قبلها سببا لما بعدها مع كون ما بعدها من جنس ما قبلها سواء كان
حقيقة او حكما بان يكون بينهما ملابسة يقال ضربت القوم حتى زيد غضبان لان بين الضرب والغضب
ملابسة فكأنه كائن من جنس الضرب وخبر تلك الجملة تارة يكون موجودا كما في المثال المذكور
وتارة يكون مقدرا كما في اكلت السمكة حتى رأسها بالرفع لان تقديره حتى الرأس ماكول وتدخل
ايضا على الفعل سواء كان ماضيا او مضارعا فلا يلزم كون ما بعدها من جنس ما قبلها بل
يكفى ان يكون سببا لما بعدها كما في المثالين الذين ذكره المصنف وحتى الجارة تدخل على الاسم
فيكون مدخولها اما بعضا مما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى رأسها بالجر او مجاورا لها كما في نمت
البارحة حتى الصباح وتدخل ايضا على الفعل المضارع باضمار ان المصدرية ولا تدخل على الماضي
في الاصح وان جوزه ابو البقاء وكذا لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد فانه يجوزه مستدلا بما
وقع في بعض الاشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وحتى العاطفة تدخل على الاسم المفرد كما في اكلت السمكة حتى رأسها على تقدير النصب ويكون
مدخولها بعضا مما قبلها فبعض النحاة عمم البعضية بكونه بعضا في الحقيقة او شبيها بالبعض بالمجاورة
لكن التعميم ليس بجيد لان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم
على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها جميعا ليبق الاصل مزية على الفرع وانما
استعملوا في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزأ لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل
واكثر في الوجود من اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح واختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية
فلذلك لم يذكر المصنف مثالها وكذا في دخولها على الفعل سواء كان ماضيا او مضارعا فقيل
في الافعال يكون ابتدائية لان حتى لا تعطف على الجملة ابدا كذا في شرح الرضى وشرح الالفية
وهذا مذهب الجمهور واما عند البعض يجوز ان يكون حتى عاطفة في الفعل نحو نظرت او انظر
حتى ابصرت او ابصر فان ابصرت او ابصر معطوف بحتى على نظرت او انظر لوجود الشرط المذكور
وهو كون المعطوف جزأ من المعطوف عليه فاذا عرفت ما نقلنا عليك علمت ان حتى في مثل قولك
جاءني زيد حتى عمرو ليست لمجرد العطف لفقدان الشرط المذكور فيهما بل هي حرف ابتدائية
ذكره ابن يعيش ﴿والسادسة﴾ مبتدأ خبره ﴿كلا فيقال فيها حرف﴾ بالرفع نائب عن فاعل
يقال مضاف الى ﴿ردع وزجر﴾ بالواو العاطفة تفسير للردع فان عطف التفسير جائز بالواو
والفاء وان كان قليلا نص عليه الشريف في شرح المفتاح هذا اى كون الردع مفسرا بالزجر
عند سيبويه وقال الزجاج حرف ردع وتنبيه وشرطه انه يتقدم ما يرد بها في غرض المتكلم سواء
كان المردود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والانكار او من كلام الغير ﴿في نحو فيقول ربي
اهانن كلا﴾ اى لا تقل وليس الامر كذلك فعلم منه ان متمم كلا محذوف لعدم استقلال الحرف
ويشعره قول المص ﴿اى انته عن هذه المقالة﴾ هذا تحقيق لمعنى الردع والزجر ﴿وحرف تصديق
قال عبد الله بن محمد الباهلى ان كلا يكون على وجهين احدهما ان يكون ردا لكلام ما قبلها
فيجوز الوقف عليها وبعدها استيناف والآخر ان يكون صلة للكلام فيكون بمعنى اى في
﴿نحو كلا والقمر المعنى اى والقمر﴾ وعن ابى بكر الانبارى سمعت ابا العباس احمد بن يحيى
يقول لا يوقف على كلا في جميع القرآن لانها بمعنى انته الا في موضع وهو قوله تعالى كلا والقمر
وهذه الرواية تشعر ايضا ان كلا فيها ليس للردع لكن المفسرين لم يذكروا هذا المعنى اصلا بل

قالوا للردع وَمَاذكره المصنف فقليل نادر ﴿وبمعنى حقا﴾ هذا مذهب الكسائى انما قال بمعنى حقا
ولم يقل حرف بمعنى حقا اشارة الى جواز كونها اسما اذا كانت بمعنى حقا كما ذكر فى بعض شروح الكافية
وعلى تقدير اسميتها يكون مبنيا لمشابهتها بالحرف لفظا ومعنى ﴿او﴾ بمعنى ﴿الا للاستفتاح﴾ هذا
مذهب ابى حاتم حيث قال انها يكون للاستفتاح وبمعنى حقا ووافقه الزجاج ﴿على خلاف فى ذلك﴾
اى كائنة على خلاف فى كونها لمجرد الاستفتاح قال ابن مالك فى التسهيل ولا يكون كلا لمجرد الاستفتاح
خلافا لبعض النحاة ﴿نحو كلا لا تطعه﴾ هذا يجوز ان يكون مثالا لكونها بمعنى حقا اى لا تطعه
او لكونها بمعنى الاستفتاح يبتدأ الكلام بها عن غير ردع وكونها بمعنى حقا قال ابن الحاجب فى الامالى
اطلاق الاستفتاح عليها ليس باولى لانه ليس من دلالتها عليها انتهى فعلى هذا ذكرها مما جاء
على ثلثة اوجه يكون على الوجه الاولى ووقع فى بعض النسخ ﴿والصواب الثانى﴾ وهو كونها لمجرد
الاستفتاح لا بمعنى حقا لكسرة الهمزة ﴿نحو كلا ان الانسان﴾ هذا هو الدليل لادعاء فى كونها
للاستفتاح حاصله لو كان بمعنى حقا لما كسران وهذا الاستدلال فى غاية الضعف يرشدك
اليه قول صاحب التخيير نقلا عن ابن ديان وهو الذى عليه اكثر العلماء ان كلا يحسن الوقف
عليها اذا كان ردا لاولى بمعنى ليس الامر كذلك ويكون ما بعدها مستأنفا ويحسن الابتداء
بها اذا كانت بمعنى الا وحقا كقوله عزوجل كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴿والسابعة لا﴾
اى لفظ لا ﴿فيكون نافية وناهية وزائدة﴾ اطلاق النافى والناهى عليها مجاز لانها لا تنفى
وتنهى بل النافى والناهى هو المتكلم بها ذكره التفتازانى فى بعض تصانيفه ﴿فالنافية تعمل فى
النكرات﴾ عند البصريين لان لا لنفى فيه شمول وذلك لا يحصل الا اذا دخلت على النكرة
بخلاف ما فانها لمجرد النفى فلذلك تدخل على النكرة والمعرفة واما عند الكوفيين يجوز ان تعمل
فى المعرفة فى بعض المواضع نحو لا اباحسن ولا ابا محمد ولا انت لك ونحو ذلك فاجاب البصريون
بتقدير التنكير او يكون هذا الكلام مشبها بالشذوذ ﴿عمل ان كثيرا﴾ لان لا التى لنفى الجنس نقيض
ان من حيث انها للاثبات ولا للنفى ومن شأن النقيض ان يستويا فى الاحكام فكان لكل منهما
منصوب ومرفوع لكن مرفوعها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا لانها محمولة على ان فى العمل فانحط
مرتبتها على مرتبة اصلها وقوله كثيرا يجوز ان يكون وصفا لمصدر محذوف تقديره عملا كثيرا
هذا مذهب سيبويه وفى مثل هذا الموضع يجوز ان يكون حالا كذا ذكره فى شرح الالفية و
يجوز ان يكون تمييزا اعلم ان النحاة تارة قالوا صفة المصدر المحذوف وتارة منصوب على مصدر
فهما فى معنى واحد وان كان لفظهما متغايرين واما اذا قيل مصدر منصوب بفعل مضمر يكون
المراد منه هو المصدر لا غير ﴿نحو لا اله الا الله﴾ فاله اسم لا لكن اختلف فى حركته قال
الاخفش والمازنى والمبرد وابو على الفارسى هى حركة بنائية والاسم المبنى فى محل النصب
لكونه معمولا للا ﴿ وقال الكوفيون والجرمى والزجاج انها حركة اعرابية ونسب هذا القول
الى سيبويه وخبرها محذوف وهو موجود لان خبر لا التى لنفى الجنس يحذف كثيرا اذا كان
الخبر عاما وبنو تميم لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا وعلى تقدير وجوده يحملون على الصفة كذا قالوا
وقال الاندلسى والحق ان بنى تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل عليه قرينة والا
فلا يحذف رأسا والا الله مرفوع على انه بدل من محل اله وهو الرفع بالابتداء على القاعدة
الممهدة وهى اذا تعذر البدل عن لفظ المستثنى منه ابدل عن الموضع وذكر فى بعض شرح

ذلك المتن وذهب قوم الى ان لا لا يعمل فى الدّ وهو وحده فى محل الرفع فحينئذ يجوز ان يكون بدلا
من محل القريب ﴿ وعمل ليس ﴾ بمشابهتها فى والدخول على المبتداء والخبر ﴿ قليلا ﴾ اعرابه كاعراب
كثيرا وعبارة الكافية واللب وعمل لاشاذ فيلزم اما توجيه التعليل بالشاذ او بالعكس لان
الشاذ ما يكون على خلاف القياس وان كان استعماله كثيرا والتقليل ما لا يكون على خلاف القياس
وان كان استعماله قليلا كذا فى الجاربردى وما وقع فى بعض كتب العربية شاذ نادر يوهم انهما
متحدان وليس كذلك بل المراد انه شاذ نادر مع قلته والنادر واحد هذا ايراد عمل لا على
مذهب الحجازيين واما عند بنى تميم لا يعمل ما ولا اللذان بمعنى ليس وزعم بعض النحويين انا لا
اجريت مجرى ليس فى رفع الاسم خاصة وقال بعضهم لم يسمع النصب فى خبر لا ملفوظا واستدلال
المص على رفع اسمها ونصب خبرها بقول الشاعر وقال ﴿ كقوله تعز فلا شئ على الارض باقيا ﴾
قوله تعز امر من تعزى يتعزى انتمى وانتسب بنسبك والفاء فى فلا للتعقيب مع الربط للشرط
محذوف وشئ فى محل الرفع بلا وباقيا بالنصب خبر لا وعلى الارض متعلق به اذ يجوز تقديم
المعمول على العامل فى اسم الفاعل والمفعول كما فى الفعل دون الصفة المشبهة والمصدر اذا لم يكونا
نائبين عن الفعل وافعل التفضيل على الخلاف ولا يجوز تقديم معمول اسماء الافعال خلافا
للكسائى فانه اجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير ونقل بعض النحاة هذا الخلاف
عن الكوفيين ﴿ والناهية ﴾ بالرفع عطف على النافية هذا احد وجهها ولو قال والطلبية كما
وقع فى الارتشاف لكان احسن ليشتمل للاء الناهية والتى للدعاء ﴿ تجزم المضارع ﴾ زعم صاحب
التسهيل ان لا التى تجزم المضارع هى لا التى لنفى الجنس والجزم فى الفعل بلام الامر مضمرة قبلها فحذفت
لكراهة اجتماعهما فى اللفظ وزعم بعض النحاة ان اصلها لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت
لاجلها والحق انها اصلية والجزم فى الفعل بها اعلم ان الفصل بينها وبين معمولها لا يجوز الا
بفصل نحو لا اليوم تأكل طعاما وقيل لا يجوز مطلقا الا بالضرورة ويجوز حذف الفعل بعد لاء
الطلبية اذا دل عليه دليل كقولك اضرب زيدا ان اساء والا فلا اى فلا تضرب لكن يحتاج
ذلك الى السماع وانما قال تجزم المضارع ليشمل نهى المخاطب ﴿ نحو لا تمنن تستكثر ﴾ اى لا تمنن
بعبادتك مستكثرا بها والغائب ﴿ نحو فلا يسرف فى القتل والزائدة ﴾ وهى التى ﴿ دخولها ﴾
فى الكلام ﴿ كخروجها ﴾ بالنسبة الى النفى لانه لا فائدة فيها اصلا لانها تفيد توكيدا والا تعد
عبثا لا يجوز ذلك فى مثل كلام الفصحاء لا سيما كلام البارى سبحانه فتزداد قليلا قبل اقسم و
مع واو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو ﴿ غير المغضوب عليهم و
لا الضالين ﴾ وبعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد اى ان تسجد كما اى كما جاء ان
تسجد بدون لا ﴿ فى موضع آخر ﴾ من القرآن وشذت زيادتها مع المضاف وبعد من والباء
واللام ويجئ لا ايضا للعطف لكن المصنف لم يذكرها اما بناء على انها داخلة فى النافية ولقلة
استعمالها ﴿ والنوع الرابع ما يأتى على اربعة اوجه وهو اربعة ﴾ الضمير عائد الى ما فتذكيره
بحسب الظاهر ﴿ احدها ﴾ اى ما جاء على اربعة اوجه فتأنيث الضمير باعتبار كون ما
عبارة عن الكلمة ﴿ لولا ﴾ اعلم ان لولا مركب من لو ولا ولو قبل التركيب يمتنع بها الشئ
لامتناع غيره ولا للنفى والامتناع نفى فى المعنى والنفى اذا دخل على النفى صار ايجابا
فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشئ لوجود غيره كما فى لولا على لهلك عمر وليست هذه

هي التي للتخصيص لاختلاف معنى البابين لانها اذا كانت للتخصيص يكون لارتباط الجملتين على
معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاول (فيقال فيها هي) اى فى لولا (تارة حرف
تقتضي) الجملة الفعلية صفة حرف (امتناع جوابه لوجود شرطه) الضميران راجعان الى الحرف
من غير تأويل هذا موافق لما وجد فى اكثر كتب النحو واما ذكر فى التسهيل امتناع جوابه لوجوب
شرطه فيكون مقابلا للولا الامتناعية بخلاف الاول فانه يعم وتختص لولا هذه بالجملة
الاسمية المحذوفة الخبر هذا الاختصاص وكونها محذوف الخبر على رأى من يقول ان الاسم
الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء كما هو مذهب البصريين واما على قول من قال انه مرفوع
بنفس لولا وهو مذهب الفراء وفاعل فعل محذوف كما قال الكسائي فليس الامر كما ذكرنا
لانها على كلا القولين لا تدخل على المبتداء غالبا اى اكثريا هذا قيد لكونها محذوفة الخبر لا
لتخصيصها بالجملة الاسمية لان دخولها على الجملة واجب عند جميع البصريين وظاهر هذا القول
يدل على ان مختار المص مذهب لرماني والشجري والشلوبين لان عندهم لم يجب حذف الخبر
مطلقا بل يجوز اظهاره اذا كان الخبر خاصا لان سبب امتناع الثاني ان كان وجود الاول بحسب
فالحذف لازم وان كان امرا خاصا صفة للاول زائدة على وجود فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا
زيد يدفع عدوه لاهلكه بخلاف سائر النحاة فان خبر لولا عندهم يحذف مطلقا لدلالتها
على الخبر مع قيام جوابها موضعها ولو ظهر ليأول بان يجعل الامر الخاص حالا او عاملا الخبر المحذوف
اى لولا زيد موجود دافعا عدوه لاهلكه والحق ان النظر للاول ادق لان هذا التقدير
زائد على قدر الضرورة والمجئ ما يعين ان يكون خبرا بعد لولا كقوله عليه السلام لولا قومك
حديث عهدهم لانشست البيت على قواعد ابراهيم وقال ابو البقاء هذا اى كون الخبر محذوفا
اذا لم تقع بعدها ان فان وقعت اظهر الخبر للبس كما فى قوله تعالى * فلولا انه كان من المسبحين *
نعم لو قيل مراد المص من قوله غالبا ان يقال عند الاكثر لكان مذهبه كمذهب الجمهور وكان غالبا
قيدا للكل لكن لا يكون حق العبارة هكذا فليتأمل (نحو لولا زيد لاكرمتك) يعنى وجود زيد
يمنع اكرامى منك فلولا هذه يحتاج الى الجواب باللام ولا يجوز حذفها من جوابها لكن قد تحذف
مع الجواب وانما لزم دخولها فى جوابها لانها غير عاملة بمنزلة لو فدخلت تأكيدا للربط (وتارة
حرف تحضيض) اى تحريض يقال حضضه اى حرضه كذا فى صحاح الجوهري (وعرض) هذا
احد وجوه الاربعة وانما لم يقل تارة كما فى السابق واللاحق اما لاشتراكهما فى الاختصاص
بالمستقبل او للاشعار الى قلة كونها للعرض (اى طلب بازعاج) اى بعنف (او) طلب (برفق)
وهو ضد العنف يقال رفق بضم العين برفق بفتحها * وحكى ابو زيد رفقته وارفقته بمعنى واحد
كذا فى الصحاح قوله اى طلب بازعاج تفسير للولا التحضيضية وقوله او برفق تفسير للولا التى
للعرض فاذا علمت ما تلونا عليك عرفت ان قوله وعرض ليس بعطف تفسير للتحضيض بل بيان
احد وجهها كما قلنا فلولا هذه اذا دخلت على المستقبل يكون للتحضيض واذا دخلت على الماضي ولا
يكون للتنديم والتوبيخ تكون للعرض فيكون الماضي فى حكم الاستقبال نص عليه الشيخ الرضي وقال
بعض النحاة اذا لم يكن فى الماضي للتوبيخ تكون للاستفهام او للتحضيض او للعرض لكن الاكثر على
ما قاله الشيخ الرضي (فتختص) يقال خصه بالشئ خصوصا وخصوصية بفتح الخاء المعجمة والضم
لكن الاول افصح اى تختص لولا التى للتحضيض والعرض (بالمضارع) اذا كانت للتحضيض (او

ماهو في تأويله﴾ اى المضارع اذا كانت للعرض ﴿نحو لا تستغفرون الله مثال للتحضيض ولولا
اخرتني الى اجل قريب﴾ مثال للعرض فتم اللف والنشر على الترتيب الذى وجهنا فلو لم يكن مراد المص
على ما قلنا لكان مخالفا لجمهور النحاة واهل المعانى وشوش الامر في عدها ما جاء على اربعة اوجه وجوز
بعض النحاة دخول لولا هذه على الجملة الاسمية نحو لولا زيد قائم ﴿وتارة حرف توبيخ﴾ اى تهديد
﴿فتختص بالماضى﴾ لفظا ومعنى ﴿نحو قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا
آلهة﴾ اى هلا منعتهم من الهلاك آلهتهم الذين يتقربون بهم الى الله حيث قالوا شفعاؤنا عند الله
﴿وقيل﴾ الابهام لتحقير المقول ويرشدك اليه قوله في صدر الرد قال الهروى ﴿قد يكون
للاستفهام نحو قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب﴾ اى هل اخرتني الى اجل قريب ﴿ولولا انزل اليه
ملك﴾ اى هل انزل اليه ملك كما هو رأى اكثر المفسرين ﴿قال الهروى﴾ بفتح الهاء والراء المهملة
﴿والظاهر﴾ الواو اما زائدة لتأكيد اللصوق بين القول ومقوله او ابتدائية ﴿انها في الاول﴾
اى في لولا اخرتني الى اجل قريب ﴿للعرض وفي الثانى﴾ اى في لولا انزل اليه ملك ﴿للتحضيض﴾
فلولا لا يكون للاستفهام عنده ﴿وزاد﴾ الهروى ﴿معنى آخر وهو ان يكون نافية بمعنى لم﴾ هذا
التعبير موافق بما وقع في التسهيل حيث قال وقد يلى الفعل اولا غير مفهمة تحضيضا فيأول لولا
بلم انتهى وما وقع في الارتشاف وقد تكون لولا نافية بمعنى ما قال شارح الالفية فلولا هذه ليست
بمركبة بل لو على حالها ولا نافية للماضى ﴿وجعل﴾ الهروى ﴿منه﴾ اى من كونها نافية ﴿فلو كانت
قرية آمنت﴾ مفعول جعل وقوله ﴿اى لم تكن قرية آمنت﴾ تفسير لكونها بمعنى النفى وقوله ﴿والظاهر
ان المراد فهلا﴾ رد لما قال الهروى ﴿وهو﴾ اى كونها بمعنى هلا ﴿قول الاخفش والكسائى والفراء
ويؤيده﴾ اى كونها في هذه الآية بمعنى هلا ﴿قراءة ابى﴾ وعبد الله لان القراءة يستدل بعضها
على بعض كالروايات ﴿فهلا﴾ في محل النصب على انه مفعول للقراءة ﴿ويلزم من ذلك﴾ اى من كونها
بمعنى هلا ﴿معنى النفى الذى ذكره الهروى﴾ فيكون على بابها من التوبيخ لا خارجة عليها واستدل
على صحة مدعاه بقوله ﴿لان اقتران التوبيخ بالفعل الماضى يشعر بانتفاء وقوعه﴾ اى وقوع الفعل
فلا يكون النفى معنى موضوعا لها بل لازما للتوبيخ قوله ﴿الثانية﴾ مبتداء ﴿ان﴾ في محل الرفع خبره
﴿المكسورة﴾ بالرفع صفتها ﴿المخففة﴾ صفة بعد صفة لها ﴿فيقال فيها شرطية﴾ للاستقبال سواء
دخل على الماضى نحو ان اكرمتنى اكرمتك يعنى ان وقع اكرامى منك في الاستقبال وقع منى اكرامك
فيه فلهذا قال اكثر النحاة ان اردت ابقاء معنى الماضى جعلت فعل الشرط لفظة كان او على المستقبل
﴿نحو قوله تعالى قل ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله﴾ بالجزم جزاء الشرط ﴿وحكمها
ان تجزم الفعلين﴾ فعل الشرط والجواب وهذا القول يشعر الى تمهيد المقدمتين احدهما ان
حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلان وان جاز كون الجزاء مبتداء وخبرا والثانى ان يكونا مجزومين
وان جاز الرفع اذا كان الجزاء مضارعا عند كون الشرط ماضيا اعلم ان الجزاء اذا كان مضارعا
او في تأويله لا تدخل عليه الفاء واما اذا كان امرا او نهيا او ماضيا صريحا او مبتداء وخبرا
فلا بد من الفاء وقد يحذف في الشذوذ وان ان هذه يستعمل في مشكوك الكون ولذلك قبح
ان احمر البسر واما اذا كان محقق الوقوع غير معلوم الوقت فيحسن استعمالها نحو ان مات فلان
كان كذا ﴿ونافية﴾ بالرفع عطف على شرطية فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان زيد قائم والفعلية
سواء كان الفعل مضارعا نحو ان يقم زيدا وماضيا نحو قوله تعالى ﴿ان اردنا الا الحسنى﴾ وقوله

من قال لايكون ان نافية الا ان يكون بعدها الا فمردود ويدل عليه مقول المصنف (نحو
قوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا) اى ما عندكم فان داخل على الجملة الفعلية عند من قدر
الفعل فى الظروف وعلى الجملة الاسمية عند من قدر المفرد واهل العالية يعملونها عمل ليس
قال فى المفصل ان النافية لايعمل عمل ليس عند سيبويه واجاز المبرد ونقل التسهيل عكس
ذلك (نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية) فاحد بالرفع اسم ان وخيرا بالنصب
خبرها عند البعض واما عند اكثر النحاة احد مرفوع بالابتداء وخيرا لرفع خبره وان داخل
على الجملة الاسمية (وقد اجتمعتا) اى الشرطية والنافية (فى قوله تعالى ولئن زالتا ان
امسكهما من احد من بعده) فان فى ولئن للشرط واللام لتوطئة القسم ولام توطئة القسم
هى التى تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا وتقديرا ليؤذن ان الجواب للقسم لا للشرط
وليست جواب القسم وانما الجواب للقسم ما ياتى بعد الشرط فان فى قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما
للنفى والجملة المنفية تسد مسد الجوابين اعنى جواب الشرط وجواب القسم معنى لكن حكم القسم غالبا
على الشرط فيكون الجواب للقسم لفظا ومعنى وجواب للشرط معنى كذا فى شرح المفصل ومن فى من احد
زائدة فى غير الموجب واحد فاعل امسك (ومخففة من الثقيلة فى نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
اللام الاولى للتوطئة القسم والثانى للتاكيد وبالعكس وما زيدة بينهما للفصل على قراءة من
خفف لما) (فى قراءة من خفف النون) فى ان وهو ابن كثير ونافع ولم يتعرض المصنف الى تخفيف لمّا
فى هذه الآية لان كلا منصوب فعلم منه ان مخففة من الثقيلة فعلى كلتا القرائتين لايحتاج الى
الاستدلال باللام الفاصلة (ويقل اعمال ان المشددة) اى كاعمال ان الثقيلة فى نصب الاسم
ورفع الخبر (كهذه القراءة) اى قراءة التخفيف مع اعمالها ومنعه الكوفيون لكنه مسموع من
العرب حكاه سيبويه والاخفش (ومن اهمالها) (نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ على قراءة
من خفف لما) فان لفظ كل بالضم فيحتاج الى الفارق فعلى قراءة التخفيف يكون اللام فاصلة
وما زيدة (واما من شدد لما فهى) اى ان (عنده) اى عند من شدد وهو ابن عامر وحمزة وعاصم
(نافية) لان لما المشددة التى بمعنى الا لاتكون بعد النفى اعلم ان ان المخففة يفرق من غيرها بدخول
اللام فى خبرها ويلزم تلك اللام عند ابن الحاجب مع الاهمال للفرق ومع الاعمال المطرد وعند
ابن مالك مع الالتباس حيث لم يظهر الاعراب فى اسمائها لكونها مبنيا او معربا باعراب تقديرى
وان ان الشرطية لايحتاج الى اللام نحو ان زيد لقائم هذا عند البصريين وبعض الكوفيين
يقولون ان ان فى مثل هذا المثال نافية واللام بعدها بمعنى الا فمعنى ان زيد لقائم ما زيد الا قائم
وان ان النافية تفرق بالا التى للاستثناء او بلما المشددة التى بمعنى الا فان لم توجد هذه
الشروط يفرق بقرينة المقام (وزائدة) بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضى وبعد
لما نحو لما ان قام زيد قمت قليلا والا الاستفتاحية وما الكافة كثيرا (فى نحو ما ان زيد قائم)
فما نافية وان زائدة لتاكيد النفى كافة لما الحجازية عن العمل وذهب بعض الكوفيين
الى جواز النصب وحكى يعقوب ذلك ولما كانت ما زائدة فى بعض المواضع وان كذلك اراد
ان يبين قاعدة ليعلم انهما اذا اجتمعتا ايهما زائدة فقال (وحيث اجتمعتا ما وان فان تقدمت
ما) على ان (فهى) اى الما المكفوفة (نافية وان زائدة وكافة) هذا عند اكثر النحاة واما
على رأى الاخفش ان تاكيد لفظى ترادف لما النافية تحاميا عن شائبة التكرار نص عليه

في بعض حواشي تفسير القاضي ونقل العلامة هذا القول عن الفراء *(وان تقدمت ان)* على
ما *(فهي شرطية)* اى ان شرطية *(وما زائدة)* مؤكدة *(نحو قوله تعالى اما تخافن من قوم
خيانة)* اصله ان ما فان ما فان حرف شرط وما زائدة للتاكيد ادغمت النون في الميم بعد قلبها
ميما ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة لان العاطفة مكسورة في المشهور وان حكى عن قطرب
فتح همزتها فصار اما وكذا عدت زائدة في مثل اما زيد قائم لكن الاولى ان لا يحكم بزيادتها
(وتزاد ايضا) بعد اذا ومتى واى واين وكيف واذا الاعلى قول من قال باسميتها وبعد
بعض حروف الجارة وهي الباء ومن وعن والكاف ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام
الفاصلة وبين غير ومثل مضافهما بالندرة وقد تزاد لتاكيد النكرة في اشياعها كقولك جئت
لامر ما *(والثالثة ان المفتوحة الخفيفة)* وهي بفتح الهمزة وسكون النون ثنائي الوضع
(فيقال فيها حرف مصدري) يؤول مع مدخولها بالمصدر فلهذا وقعت مبتداء وخبرا
(تنصب المضارع) وتخلصه للاستقبال مثلا اذا قلت ان تأتيني خير لك لم تقصد الا تيانا
يقع في زمان الاستقبال نص عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح المائة *(في نحو قوله
تعالى يريد الله ان يخفف عنكم)* وبعض العرب يرفع الفعل بعدها فلهذا روى عن مجاهد
برفع يتم في قوله تعالى ان يتم الرضاعة اعلم ان ان المصدرية تدخل على الجملة الفعلية
فتجعلها في تأويل المصدر سواء كان الفعل مضارعا وماضيا فلذا ذكر المصنف مثالين وقال
(ونحو اعجبني ان صمت) اى صيامك *(وزائدة في قوله تعالى فلما ان جاء البشير)* قال الجوهري
ان هنا مفسرة *(وكذا حيث وقع بعد لما)* فانها تحذف كثيرا بعد لما وبين لو والقسم نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقليلا مع الكاف كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية الجر
في ظبية وان هذه لا تعمل عند الجمهور خلافا للاخفش واستدل بالسماع كقوله تعالى *(وما
لنا ان لا نقاتل في سبيل الله)* وبالقياس على حرف ولا حجة في ذلك لكونها في الآية مصدرية
ولكون الفرق بينها وبين حرف الجر بان اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف ان فانها قد وليها
الاسم *(ومفسرة في نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك)* فجملة ان اصنع الفلك تفسير
الوحي *(وكذا حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه)* اى غير حرف القول فان ان
المفسرة لا تقع بعد القول الا اذا كان مؤلا ودان يدون دونا بالضم صار خسيسا وبالفتح
مجتمع الصحف والكتاب الذي يكتب فيها اهل الجيش والجمع دواوين والدون بالضم نقيض
فوق فيكون ظرفا وبمعنى امام ووراء وفوق ضد تحت وبمعنى غير وتدخل على دون من
والباء قليلا كذا في القاموس قال مولانا سعد الدين في شرح التلخيص دون في الاصل
ادنى مكانا من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط معنى قليلا ثم استعير للتفاوت في
الاحوال والمراتب مثل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى
حد وتخطي حكم الى حكم وقوله في الاصل ناظر الى كونها نقيض فوق *(ولم تقترن)* عطف
على وقعت *(بخافض)* وانما قيد به لانها اذا قرنت خرجت عن كونها مفسرة *(ستعرف وليس
منها)* اى وليس ان من التفسيرية في قوله تعالى *(وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين لان
المقدم عليها)* اى على ان *(غير جملة)* لانه مبتداء لا خبر معه فيكون ان مخففة من الثقيلة واسمها
محذوف وهو ضمير الشان اذ لا يجوز ان يكون مصدرية لانها لا تدخل على الجملة الاسمية

قال

قال ابو سعيد السيرافي ان ان التي تكون مفسرة تحتاج الى ثلاثة اشياء اولها ان يكون الفعل الذى تفسره معنى القول وليس بقول والثانى انه لا يتصل بشئ من صلة الفعل الذى تفسره لانه اذا اتصل بشئ من صلة الفعل صار من جملة ولم يكن تفسيرا له والثالث ان يكون ما قبلها كلاما تاما وما بعدها جملة تفسير جملة قبلها (ولا نحو كتبت اليه بان افعل كذا* اى لا يكون ان مفسرة (لدخول الخافض عليه* فيكون من جملة صلة الفعل فلا يكون تفسيرا له فان اما مخففة من ان واسمها محذوف وهو ضمير الشان او مصدرية وعلى التقديرين يكون الباء متعلقا بكتبت فيكون مدخوله مفعولا به غير صريح له (وقول بعض العلماء في نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله* فقول مبتداء ومقوله جملة (انها مفسرة* اى ان في ان اعبدوا الله مفسرة وخبره (ان حمل على انها مفسرة لامرتنى دون قلت منع* للمفعول جزاء الشرط (منه* الضمير راجع الى المصدر وفعل الشرط اى من هذه الجملة (لانه لا تصح* تعليل للمنع (ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا* خبر كان (لله تعالى* لان الامر مسند الى الله تعالى فلا يصح ان يقول اعبدوا الله ربي وربكم وهو ظاهر (او على انها مفسرة لقلت* اى وان حمل على انها مفسرة لقلت (فحرف القول* جزاء الشرط وانما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسمية (يأباه* لما عرفت ان ان لا يكون مفسرة بعد القول على انه يجوز ان يحكى القول من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير بان يقول ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم وانما قال يأباه اشارة الى انه يجوز بالتأويل (وجوزه* اى جوز كونها مفسرة (الزمخشري ان اول قلت بامرت* فكان المعنى ما امرت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فيكون ان مفسرة لعدم وقوعها في الحقيقة بعد القول وجوز مصدريتها اى جوز الزمخشري في هذه الآية كونها حرفا مصدريا (على ان المصدرية* وهى العبادة التى هى حاصل ان اعبدوا الله (عطف بيان للهاء* فى به (لا بدل* منه لان تقدير اسقاط الضمير بجعله مبدلا منه يخلو الصلة وهى جملة امرتني (من ضمير* لان المبدل منه في حكم السقوط لكونه غير مقصود وذلك لا يجوز (والصواب العكس* اى عكس ما قال الزمخشري وهو تصويب لبدليته وتضعيف لبيانيته لان البيان كالصفة فلا يتبع الضمير هذا اختيار ابن مالك لكن الحق ان الضمير الغائب غير ضمير الشان يعطف عليه بيانا نص عليه شارح اللب والعائد المقدر حذفه هذا جواب عما قاله الزمخشري وهى اخلاء الصلة عن الضمير موجود لا معدوم فلا يلزم بقاء الصلة بلا ضمير ولهذا جوز البيضاوي الوجهين حيث قال ان اعبدوا الله عطف بيان للضمير في به او بدل منه انتهى وفي تفسير المصنف قصور لا يخفى على ذى مسكة لان النحاة فسروا المحذوف بقولهم هو الذى يقدر وجوده بل الوجه ان يقال ليس المراد من كون المبدل منه غير مقصود اهداره واخراجه بالكلية بل ايذان منهم باستقلال البدل بنفسه فلا يكون في حكم السقوط حتى يلزم اخلاء الصلة عن الضمير (ولا* يصح (ان تبدل* ان مع ما يتصل به اذا كانت مصدرية (من ما* في ما امرتني (لان العبادة* التى هى حاصل ان اعبدوا الله (لا يعمل فيها فعل القول* لانه معمول القول لا يكون الا جملة واضافة الفعل الى القول بيانية يدل عليه قوله (وهو قلت* هذا على رأى من قال ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لا غير واما على رأى من جوز في عامل البدل كونه من جنس عامل المبدل منه فلا محذور لجواز ان يكون العامل في العبارة

هو الامر الذى من جنس القول نعم اعلام المقدر وتصديق لما فى النفس وهو هل يجوز كونها
بدلا فصدقه وقال نعم يجوز (ان اول قلت يا مرت* لزوال المحذور وهو ان الفادة لا يصلح ان
تكون معمولا للقول (ولا يمتنع فى نحو قوله تعالى اوحى ربك الى النحل ان اتخذى ان تكون مفسرة
وجملة ان تكون مفسرة فاعل يمتنع (مثلها* اى مثل هذه الآية ان تكون مفسرة فمثل مبتداء وخبره
(فاوحينا اليه ان اصنع الفلك* وانما اوردها مع ان الكلام تقدم فيها اعلاما على ان المانع
يمنع كونها مفسرة فى هذه الآية ايضا فقال (خلافا لمن منع ذلك* اى كونها مفسرة والمانع
هو الرازى حيث قال والوحى هنا الالهام بالاتفاق وليس فى الالهام معنى القول وانما هى
مصدرية وذكر ابو البقاء انها مصدرية فى الآيتين وتعليل مدعاه وهو ان يكون ان مفسرة
فى الآيتين بقوله (لان الالهام فى معنى القول* اشعار بان انكاره فى مثابة انكار البديهى لان
المشاجرة بين الخصمين لا يكون الا فى كون الالهام بمعنى القول (ومخففة من الثقيلة* اعلم
ان ان تعمل فى ضمير شان مقدر على سبيل الوجوب وشذ فى غيره وان حكى بعض اهل اللغة فى الضمير
سعة مطلقا وجوز بعض الشيوخ المغاربة اعمالها فى المظهر مطلقا من غير ضعف وبعضهم فى
الشعر على ضعف ضرورة عند سيبويه يجوز ان يكون ملغاة لفظا وتقديرا فتكون حرفا مصدريا
لا تعمل بشئ (نحو علم ان سيكون* فان هنا مخففة واسمها ضمير الشان محذوف وانما قلنا
مخففة لانها للتحقيق فيناسب العلم بخلاف المصدرية فانها للطمع والرجاء ومن هنا يعلم ان
ان كلما وقع بعد العلم ان يكون مخففة وبعد الظن يحتمل الوجهين ولهذا قيد (وحسبوا ان لا
تكون فتنة* بقوله (فى قراءة الرفع* لان الحسبان يجوز ان يكون بمعنى العلم فيكون ان مخففة
وبمعنى الشك والظن فيكون ان مصدرية (وكذا* اى يكون ان مخففة كما فى علم ان سيكون
(حيث وقعت بعد علم او ظن نزل منزلة العلم* فالحاصل ان ان وقعت بعد ظن فى معنى العلم
يكون مخففة جزما واذا وقعت بعد ظن يستعمل فى معناه الحقيقى يجوز الوجهان لان الظن باعتبار
رجحان الفعل شابه العلم وباعتبار احتمال النقيض كان مخالفا للعلم فالحق بسائر الافعال التى
تقع ان بعدها مصدرية اعلم ان ان المخففة تدخل على الجملة الاسمية نحو ان هالك كل من
يحتفى وعلى الجملة الفعلية الشرطية كقوله تعالى وان لو استقاموا وعلى الفعل غير المتصرف
نحو وان ليس للانسان الا ما سعى ولا يحتاج الى الفارق لان ان المصدرية لا تدخل عليها
وتدخل على الفعل المتصرف فيلزمها السين نحو علم ان سيكون او سوف *كقول الشاعر* واعلم
فعلم المرء ينفعه *ان سوف يأتى كل ما قدرا* او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم*
ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة والمصدرية وليكون عوضا من النون المحذوفة
او حرف النفى نحو او لا يرون الا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون عوضا عن النون
فانه لا يجئ للجرح الفرق لانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به
الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا
فهى المصدرية والا فهى المخففة كذا ذكر فى بعض شروح الكافية لكن عندى ان يكون الفرق
بمعونة المقام لان ما ذكره من الفرق المعنوى ليس بفرق لما عرفت فيما سبق ان ان المصدرية
اذا دخل على المضارع يخلصه للاستقبال وكذا الفرق اللفظى لان الاعجام متروك اكثريا
والسماع غير ممكن فى الجميع (الرابع هى فتكون شرطية* تجزم الفعلين (نحو من يعمل

سوأ يجز به *) من حرف شرط فيعمل فعل شرط ويجز به جزاء الشرط وهما مجزومان عن اعلم
ان من المجازات لا يكون الا مبتداءة غير واقع عليها العامل حرف جر في صلة حرف الشرط واسما
مضافا فقد عمل فيه حرف الشرط او مبتداء مضافا فان وقع عليها العامل قبلها من غير ما
ذكرنا بطلت المجازات وصارت بمعنى الذى (و * يكون (موصولة *) وهى اسم بالاتفاق وتختص
باولى العلم غالبا وقد يستعمل فى غيره كما فى قوله تعالى ومنهم من يمشى على بطنه فيكون بلفظ واحد
فى المفرد والمثنى والمذكر والمؤنث ولفظه مذكر والحمل عليه كثير وقد يحمل على المعنى (فى نحو ومن الناس
من يقول *) فمن موصولة والجملة الفعلية وهى يقول صلة والعائد الضمير المستتر (و * تكون
(استفهامية *) فيطلب بها العارض المشخص لذى العلم هذا هو المشهور وقال صاحب
المفتاح فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم (فى نحو من بعثنا من مرقدنا *) ومن هنا
استفهامية على تقدير قراءة بعثنا فعلا واما اذا قرئ مصدرا فتكون من جارة (و نكرة
موصوفة *) بصفة تليها (فى نحو مررت بمن معجب لك *) فمن موصوفة ومعجب بالكسر صفتها
ويجوز رفعها على تقدير هو معجب فى الجملة صفة من ولك متعلق بمعجب (اى بانسان *) تفسير
بمن الذى كنى عن الانسان ولما كانت من نكرة فسره بالنكرة (واجاز ابو على الفارسى *) والقراء
(ان تقع نكرة تامة *) اى لا يحتاج الى صلة قيد بكونها نكرة لان من التامة وكذا ما التامة
عند ابى على الفارسى واما عند سيبويه ان ما التامة معرفة الا فى فعل التعجب فانها نكرة فبه
واما من التامة فمعرفة (وحمل *) ابو على (عليه *) اى على كونها (نكرة تامة قوله *) اى قول
الشاعر (ونعم من هو فى سر واعلان *) فمن فاعل نعم وهو مخصوص له (اى نعم شخصا هو *)
هذا التفسير على رأى ابو على واما عند سيبويه تقديره نعم الشخص شخصا هو وانما فسرنا
بذلك لان فاعل نعم اما معرف بلام العهد او الجنس على اختلاف القولين او مضاف الى المعرف
والمضاف اليه فهلم جرا او مضمر مميز بنكرة منصوبة فلما كانت من نكرة لا يصلح للفاعل كان
مميزا له وهو الشخص والمصنف لم يتعرض الى قول ابى على بالرد وهو دليل قبول فشوش
عدها مما جاء على اربعة اوجه اللهم الا جعل كونها نكرة اعم من كونها تامة كما هو عند ابى على
الفارسى او موضوعة كما هو عند الكل وان كانت استعمالها مغايرة (النوع الخامس *) ما يأتى
على خمسة اوجه (وهو *) الضمير اما عائد الى ما او الى النوع (شيئان احدهما *) اى احد الشيئين
(اى *) وهى يستعمل لذوى العقول وغيره (فتقع *) الفاء تفسير او لربط الجزاء كما مر غير مرة
(شرطية *) بالنصب مفعول تقع (نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على *) فاى اسم شرط
منصوب بقضيت وما زائدة مؤكدة وقيل نكرة والاجلين بدل منها فلا عدوان جوابها
(واستفهامية *) عطف على شرطية اى فتقع استفهامية (نحو ايكم زادته هذه ايمانا *) فاى مبتداء
مضاف الى الضمير وزادته خبره ويجوز ان يكون بالنصب على شريطة التفسير وزاد قد يجئ لازما
يقال زاد الشئ وقد يتعدى الى المفعولين كما فى هذه الآية فالضمير المتصل مفعوله الاول وهذه
فاعله وايمانا مفعوله الثانى (وموصولة خلافا لثعلب *) فان فى زعمه لا يكون اى موصولة وقال
بعض النحاة وهو احمد بن يحيى انها لا يستعمل الا شرطا واستفهاما وهما محجوج عليهما لثبوتها
فى لسان العرب (نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد *) فاى موصول مبنى على الضم لكون صدر
صلتها محذوفا والمصنف اشار اليه وفسر بقوله (اى الذى هو اشد *) وقرأ طلحة بن مصرف

ومعاذ بن مسلم الهراء وهو استاد الفراء بالنصب ﴿ماله سيبويه﴾ اى مال سيبويه كونها موصولة
ومبنية على الضم ﴿ومن تابعه﴾ من النحويين ﴿وقال﴾ عطف على مال ﴿من رأى ان الموصول
لا يبنى﴾ وهو الخليل والكوفيون ﴿هى﴾ اى ﴿ههنا استفهامية واشد خبره﴾ فيكون عندهم
حركتها اعرابية فقالوا ان ايا فى الآية استفهامية مبتداء وخبره اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن
والجملة محكية على انها صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فى حقهم ايهم اشد وضعفه
سيبويه حيث قال لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية باضمار القول كما اجازه الخليل لجاز
اضرب الفاسق الخبيث على معنى اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث ﴿ودالة﴾ عطف على
شرطية او على معطوفها على اختلاف القولين ﴿على معنى الكمال﴾ وهى من جملة وجوهها ﴿فتقع﴾ الفاء
لربط الجزاء الى الشرط المحذوف فى تقديره اذا وقعت دالة فتقع ﴿صفة للنكرة﴾ المذكورة غالبا
﴿نحو هذا رجل اى رجل﴾ فرجل نكرة موصوفة باى **اعلم** ان اى ان اضيفت الى ما يشتق من
صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى اضيفت اليه كما اذا قلت
مررت بعالم اى عالم فقد اثبت عليه بالعالمية وان اضيفت اضيفت الى غير المشتق فهى للثناء عليه
بكل وصف يمكن ان يثنى عليه به ففى مثال المصنف اثنيت عليه ثناء عاما بكل ما يمدح الرجل به
اى هذا رجل كامل فى صفات الرجال ﴿وحالا﴾ عطف على صفة ﴿المعرفة﴾ لان صاحب الحال لا
يكون الا معرفة ولهذا تعين ان يكون فى الاول صفة وفى الثانى حالا ﴿كمررت بعبد الله اى رجل﴾
اى حال كونه كاملا فى صفات الرجال وهذا ليس قسما مستقلا بل عائد الى معنى الكمال والمصنف
لم يفسره كما فسره فيما قبله اكتفاء به والا لشوش كلام المصنف فى عدها مما جاء على خمسة اوجه
وسائر النحاة لم يذكر كونها دالة على معنى الكمال بل قصروا على الاوجه الاربعة بناء على انه
مندرج فى الاستفهام ﴿ووصلة﴾ بالنصب عطف على قوله دالة وشرطية على اختلاف
القولين ﴿اى نداء ما فيه ال﴾ وظاهر هذا التعبير يشعر ان مذهبه كمذهب الخليل فى حرف
التعريف وهو انه ثنائى وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال قال شارح الالفية ولا يحسن على
هذا المذهب الا التعبير بال ﴿نحو يا ايها الانسان﴾ فاى اسم مفرد مبهم معرب النداء مبنى على
الضم وها حرف تنبيه عوض عما كانت اى ويضاف اليه والانسان بالرفع صفة اى فعبارة المصنف
توذن ان ايا لا تكون موصوفة الا فى حالة النداء كما ذكر اكثر النحويين وللاخفش فيه خلاف فانه
اجاز كونها نكرة موصوفة مطلقا كما مررت باى معجب لك نص عليه فى شرح الرضى **اعلم** ان ايا
هى لازمة الاضافة فاذا كانت موصولة تضاف الى المعرفة وان جوز بعضهم اضافتها الى النكرة
واذا كانت دالة على الكمال تضاف الى النكرة واذا كانت شرطية او استفهامية جاز اضافتها
الى المعرفة والنكرة كذا فى شرح الالفية **واعلم** ايضا ان ايا معربة فى الاستفهام والجزاء ومبنية
فى الصفة ومنقسمة فى الصلة فان كانت صلتها تامة فالاعراب وان كانت محذوفة الصدر
فالبناء افصح وقدم بعض البحث المتعلق باى فى المسئلة الثانية فى قوله تعالى لنعلم اى
الحزبين احصى فليعد اليه ثانيا ﴿الثانية لو﴾ آثر التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى مع جواز
التذكير والتأنيث فى الحرف اشعارا الى اسمية الاول وحرفية الثانى ﴿واحد اوجهها ان يكون حرف
شرط فى الماضى﴾ سواء دخل على الماضى او المضارع وهو اغلب اقسامها على رأى البعض وانما
قلنا هكذا لان بعض النحويين لا يطلقون عليها حرف الشرط ويقولون الشرط انما يكون

في المستقبل وذهب لشلوبين الى انها لمجرد الربط وقال بعضهم انها كما تأتي للشرط تأتي للقطع ﴿فيقال فيها﴾ اى في لو اذا كانت للشرط ﴿حرف يقتضي امتناع ما يليه﴾ وهو فعل الشرط ﴿واستلزام فعل الشرط ﴿لتاليه﴾ وهو فعل الجزاء وهذا التعريف مأخوذ من ابن مالك حيث قال في شرح الكافية انه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب وانما عرف بهذا ولم يعرف بامتناع لامتناع بناء على ان هذا لا يجري في بعض الصور على ما سيأتي في نحو لو لم يخف الله لم يعصه فاراد التعريف على وجه يعم الجميع ﴿نحو لو شئنا لرفعناه بها﴾ فلو هنا شرطية دالة على امرين احدهما ان مشية الله تعالى لرفع هذا المنسلخ ﴿بكسر اللام اى المعرض المكذب عن آيات الله ﴿منتفية ويلزم من هذا﴾ من دلالة لو على انتفاء المشية لرفعه ﴿ان يكون رفعه منتفيا﴾ لان انتفاء الرفع لازم وانتفاء المشية ملزوم ﴿اذ لا سبب لرفعه الا المشية وقد انتفت﴾ التسببية منحصرة لها فيلزم من انتفاءها انتفاء المسبب وهو الرفع ﴿وهذا﴾ اى المذكور وهو ولو شئنا لرفعناه كائن ﴿بخلاف﴾ نعم العبد صهيب ﴿لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف﴾ الذى هو الشرط ﴿انتفاء لم يعص﴾ الذى هو الجواب ﴿حتى يكون﴾ معنى الكلام ان صهيب ﴿قد خاف وعصى﴾ على ان حمل الحديث على هذا المعنى غير مستقيم لانه منوط للمدح ﴿وذلك﴾ اى بيان انه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص ﴿لان انتفاء العصيان له سببان﴾ احدهما ﴿خوف العقاب﴾ فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف العقاب بالخبرية ويجوز رفعه على البدلية من سببان وهو عدم العصيان من خوف العقاب ﴿طريق العوام﴾ لان طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف ﴿والاجلال﴾ اما بالرفع عطف على خوف او بالجر عطف على العقاب ﴿والاعظام﴾ عطف على الاجلال ﴿وهو﴾ اى عدم العصيان من خوف الاجلال والاعظام ﴿طريق الخواص﴾ لان طاعتهم وعدم عصيانهم لاجل الاجلال والرغبة ﴿والمراد ان صهيب من هذا القسم﴾ اى من قسم الخواص ﴿وانه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له﴾ والضمائر البارزات راجع الى صهيب ولم يذكر المصنف كون هذا القول في حق صهيب حديثا كما قال فاضل التفتازاني في باب المسند وابن الحاجب في الايضاح او قول عمر كما قال العلامة الزمخشري في تفسير سورة اتى امر الله بناء على ما ذكر قاضي بهاء الدين انه لم يقف على انه حديث او قول عمر ﴿ومن هنا﴾ اى لاجل كون جواب لو لا يكون منتفيا الا اذا كانت له سبب واحد ﴿تبين فساد قول المعرب ان لو حرف امتناع لامتناع﴾ التنوين عوض عن المضاف اليه اى لامتناع الثاني لامتناع الاول وهو المعنى المشهور عند النحويين ﴿والصواب﴾ الاحسن ان يقال والاولى لان تعريفهم بامتناع الثاني لامتناع الاول مبنى على كثرة استعمالها ﴿بانها لا يتعرض لها امتناع الجواب ولا الى ثبوته﴾ اى لا يتعرض بلو الى نفي الجواب ولا الى وجوده قال ابن مالك ليس فيها تعرض لوقوع الجواب وعدمه الا ان اكثر عدمه ﴿وانما حصل لها تعرض لامتناع الشرط﴾ اى لنفيه ﴿فان يكن للجواب﴾ اى الجزاء ﴿سبب سوى ذلك الشرط﴾ الذى دخلت عليه لو ﴿لزم من انتفاءه انتفاؤه﴾ بالرفع فاعل لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان سبب وجود النهار لا يكون الا طلوع الشمس فيلزم من انتفائها انتفاء النهار ﴿وان كان له﴾ اى للجواب ﴿سبب آخر﴾ غير ما جعل شرطا لها ﴿لم يلزم من انتفائه﴾ اى من انتفاء الشرط ﴿انتفاء الجواب ولا ثبوته﴾ نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا فلا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء لان الضوء

كما يحصل من الشمس يحصل من غيرها من النار والكواكب ومنه اى مما كثرت اسبابه لو لم يخف الله لم
يعصه كما عرفت فيما تقدم **اعلم** ان لو اذا كانت للشرط لها استعمال ثلاثة احدها لامتناع الثانى
لامتناع الاول وهو المشهور والثانى ان يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائما فى قصد المتكلم
حين كون الشرط مستبعدا لاستلزام لذلك الجزاء وكون نقيض ذلك الشرط انسب باستلزام
ذلك الجزاء فيستمر وجود الجزاء وجد الشرط اوفقد وسواء كانا مثبتين نحو لو شتمتنى لاثنيت
عليك ومن هذا القبيل قول على رضى الله عنه لو كشف الغطاء عنى ما ازددت يقينا ذكره فى شرح
المفتاح او منفيين كما فى لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو انما فى الارض من شجرة اقلام
ويستعمل فى هذا المعنى لولا نحو لولا اكرمتنى لاثنيتك والثالث فى مقام الاستدلال للدلالة على ان
العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول من غير نظر الى ان علة انتفاء الثانى فى الخارج ما هى
كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الاول لامتناع
الثانى وخطاء عكسه المذكور ولم يدر ان هذا معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال كذا قالوا * الامر
الثانى مما دلت عليه لو فى المثال المذكور * وهو قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه * ان ثبوت المشية *
لرفعه * مستلزم لثبوت الرفع * فثبوت المشية ملزوم وثبوت الرفع لازم والملازمة من السببية
والمصنف اشار اليه بقوله * ضرورة ان المشية * لرفعه * سبب والرفع مسبب وهذان المعنيان *
المستفادان من الدلالات الثبوتية والسلبية * قد تضمنها العبارة المذكورة * اى اشتملت العبارة
المذكورة عليهما وهى قوله حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه * الثانى * من وجوه
استعمال لو * ان يكون حرف شرط فى المستقبل * وهو مذهب الفراء * فيقال فيها حرف شرط مرادف
لان * فى هذا الوجه * الا انها لا تجزم * الا فى ضرورة الشعر او فى بعض اللغة فيكون للاستقبال
سواء دخل على الماضى * كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا اى ان تركوا * او على المضارع نحو قوله
* ولو تلتق اصداءنا بعد موتنا * الاصداء جمع صداء الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال
وغيرها اى ان تلتقى اصواتنا بعد موتنا لكان كذا **اعلم** ان النحاة قالوا ان لو هذه لا يليها
الا فعل او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر
الا فى الضرورة او بالندرة والظاهر انه ليس كذلك لوقوعه فى افصح الكلام كقوله تعالى * قل
لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى * * الثالث ان يكون لو حرفا مصدريا مرادفا لان * المصدرية
وهو مصدر الفراء وابى على الفارسى وابى البقاء التبريزى وتبعهم ابن مالك والمصنف فان
لو عندهم قد يكون مصدرية فلا يحتاج الى الجواب كما عرفت * الا انها لا تنصب * كما ان مرادف ان
لا يجزم ولم يجز هنا خلاف كالجارى فى جزمها * واكثر وقوع لو * اذا كانت مصدرية * بعد ود نحو ودوا
لو تدهن * فلو هنا مصدرية تقديرها ودوا ان تدهن اى الادهان * او يود نحو يود احدهم
لو يعمر * اى التعمير وعلامتها ان يصلح فى موضعها ان كذا فى شرح الالفية والمصنف اورد مثالين
اشعارا الى وقوعها بعد ماض ود ومضارعه وقيد بالاكثر اشعارا الجواز وقوعها فى غيره قليلا
كما سيجئ فى لو ان لنا كرة * واكثر النحاة لا يثبت هذا القسم ويخرج الآية ونحوها * مما يدل ظاهرا
على انها حرف مصدرى * على حذف مفعول الفعل * الذى هو المذكور * قبلها والجواب بعدها *
اى حذف الجواب بعد لو والمصنف فسر تقديرا لكلام بقوله * اى يود احدهم التعمير لو يعمر لفسره
ذلك * اى التعمير * الرابع * من وجوه استعمالها * ان يكون للتمنى * عند اكثر النحاة ومنهم الزمخشرى

وهو

وهو مذهب سيبويه ووافقه اهل التحقيق من صناعة المعانى لكن هل هى قسم برأسه او راجعة
الى قسم آخر فذهب ابن الصائغ وابن هشام الحضروى الى انه قسم برأسه فلا يجاب بجواب
الامتناعية وغيرهما الى انها امتناعية اشربت معنى التمنى قيل هو الصحيح وقد جاء جوابها
باللام بعد جوابها بالفاء كذا ذكره شارح الالفية وذهب ابن مالك الى انها مصدرية اغنت
عن التمنى حيث قال فى التسهيل بعد ذكر لو المصدرية وتغنى عن التمنى لكونها لا تقع غالبا الا
بعد مفهم تمن فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء ﴿نحو فلو ان لنا كرة﴾ اى ليت لنا كرة ﴿قال
القاضى فى تفسير تمن الرجعة او شرط حذف جوابه وذهب ابن مالك الى انها مصدرية واعتذر
عن الجمع بان المصدرية لوجهين احدهما ان يقدر الفعل بينهما والثانى ان يكون من باب التاكيد
﴿قيل﴾ فى اثبات كونها للتمنى وذكر القيل اشعار من اول الامر الى ضعف الدليل ﴿ولهذا نصب
كلمة﴾ فنكون فى جوابها كما تنصب﴾ كلمة ﴿فافوز فى جواب ليت فى قوله تعالى يا ليتنى كنت معهم فافوز﴾
حاصل الاستدلال ان يقال ان اضمار ان بعد الفاء لا يكون الا بعد احد الاشياء الستة فلو لم يحمل
عليه لم يكن لنصبه وجه والمناسب فيها ان يكون للتمنى فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت ان رد
المصنف بقوله ﴿ولا دليل فيها﴾ ليس كما ينبغى لانهم لم يقولوا انها منحصرة للتمنى حتى يرد بقوله
﴿لجواز ان يكون النصب فى فافوز مثله﴾ بالنصب خبر ان يكون ﴿فى قوله ولبس عباءة وتقر
عينى﴾ احب الى من لبس الشفوف﴾ فلبس مبتدأ مضاف الى عباءة وتقر منصوب لفظا
بتقدير ان المصدرية ومرفوع محلا على انه معطوف على لبس واحب خبره قال فى الصحاح شف
يشف شفوفا فالشف بالفتح ستر رقيق ﴿وقوله تعالى﴾ بالجر عطف على قوله فى قوله ولبس
عباءة واخره لكونه حجة قاطعة ﴿او يرسل رسولا﴾ فيرسل منصوب بان مقدرة معطوف على ان
يكلمه وكذا افوز لجواز ان يكون منصوبا بان مقدرة معطوفا على الضمير المتصل بكان لوجود
الفصل فلا يلزم من نصبه ان يكون جوابا للتمنى وقس عليه نصب فتكون ﴿الخامس ان يكون
للعرض نحو لو تنزل عندنا﴾ بضم اللام ﴿فتصيب راحة﴾ فانها اذا لم تحمل على العرض لم يكن
لنصب تصيب وجه ﴿ذكره﴾ ابن مالك ﴿فى التسهيل﴾ اسم كتاب من مؤلفاته فى النحو ﴿وذكرها
ابن هشام اللخمى﴾ اللخم حى من اليمين والياء مبنى ﴿معنى آخر﴾ زائدة مما ذكر ﴿وهو ان يكون
للتقليل﴾ اى تعطى فى مدخولها معنى القلة ﴿نحو قوله﴾ عليه السلام ﴿تصدقوا ولو بظلف﴾ شاة
﴿محرق﴾ قال فى الصحاح الظلف للبقر والشاة والظبى واستعاره عمرو ابن معدى كرب للافراس
فقال وخيل تطاء كم باظلافها ﴿واتقوا النار ولو بشق تمرة﴾ هذا مثال آخر فلو هنا مستفاد
منها معنى التقليل فمعناهما لا تستقلوا الصدقة ولو كان شيئا قليلا ذكر فى بعض شروح ذلك
المتن ان لو هذه شرطية عندى والجواب محذوف بعد لو فعل مقدر دل عليه كلام السابق
انتهى فالحق فى ظنى ان يجعل الجملة الشرطية حالا فينسلخ معنى الشرط ولا يحتاج الى الجواب

اعلم ان جواب لو لا يكون الا فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بما او مضارعا مجزوما بلم والاكثر فى
الماضى المثبت اقترانه باللام وقد يحذف كقوله تعالى ﴿ولو نشاء جعلناه اجاجا﴾ واما حذف
اللام معنى الجواب فكثير فى كلام العرب ﴿النوع السادس ما يأتى على سبعة اوجه وهو **قد**﴾
فقط ﴿فاحد اوجهها ان يكون اسما بمعنى حسب فيقال فيها قدى﴾ بالاضافة الى ياء المتكلم
﴿بغير نون﴾ الوقاية ﴿كما يقال حسبى﴾ ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار المصنف مذهب الكوفيين

حيث يقولون ان قد اذا كان اسمًا بمعنى حسب يضاف الى ياء المتكلم ولا يلحقها نون الوقاية لانها تزاد في الافعال فيكون معربة واما عند البصريين يلحقها نون الوقاية على غير القياس ويجوز حذفها فيقال قدى وقدنى فعندهم تكون مبنية كذا ذكر في التسهيل وشرح الالفية ﴿والثانى﴾ من اوجهها ﴿ان يكون اسم فعل بمعنى يكفى﴾ فالياء المتصل بها في محل النصب فيلزمها قدر نون الوقاية ﴿فيقال قدنى﴾ بالنون ﴿كما يقال يكفينى﴾ وقد يلحق بها كاف الخطاب فيكون في محل النصب فيقال قدك فعلى هذا تكون مبنيا على السكون بالاتفاق ﴿والثالث﴾ من اوجهها ﴿ان تكون حرف تحقيق﴾ تقتضى تحقق مدخولها ﴿فتدخل على الماضى﴾ من غير اختلاف فيه لكن هل هى للتحقيق المحض وهو المذهب المنصور او للتحقيق مع التوقع كما هو مذهب الخليل حيث قال في الصحاح زعم الخليل ان هذا لمن ينتظر الخبر تقول قد مات فلان ولو اخبره وهو لا ينتظر لم يقل قد مات ولكن يقول انتهى والعنوان بالزعم يدل على رد مذهبه لانها يجئ للتحقيق المحض في الماضى كما علم من موارد الاستعمال ﴿نحو قد افلح من زكيها﴾ فقد هنا تدخل على الماضى لتحقق الافلاح ﴿وعلى المضارع﴾ عند البعض قال ابن مالك في التسهيل وقد التى للتحقيق تدخل عليها ﴿نحو قد يعلم ما انتم عليه﴾ وقال بعض النحاة ان قد تحقيقية اذا دخلت على المضارع ولم يكن التوقع فيه كان المضارع بمعنى الماضى ﴿والرابع﴾ من اوجهها ﴿ان يكون حرف توقع﴾ او انتظار يقال توقعت اى انتظرت ﴿فتدخل عليهما﴾ اى على الماضى والمضارع ﴿ايضا﴾ اى كما تدخل عليهما اذا كانت للتحقيق ﴿تقول قد يخرج زيد فتدل قد على ان الخروج منتظر متوقع﴾ والمصنف لم يذكر هنا مثالا للماضى لكون الاختلاف في دخول حرف التوقع عليه فذكر بعدا ثباته بالدليل وظاهر هذا الكلام يشعر ان يكون التوقع مقابلا للتحقيق في الحقيقة وليس كذلك يدل عليه عبارة الكافية حرف التوقع قد وشرحها شيخ الرضى فانه عام الى التحقيق والتقريب الى الحال مع التوقع وقد يكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع وقد يكون للتحقيق المحض فاذا له ثلاثة معان انتهى ﴿وزعم بعضهم انها لا يكون للتوقع مع الماضى لان التوقع انتظار لوقوع﴾ ﴿و﴾ ﴿الحال﴾ ﴿ان الماضى قد وقع﴾ فان جوز دخولها يلزم الجمع بين المتنافيين ﴿وقال الذين﴾ اثبتوه ﴿اى التوقع ﴿مع الماضى انها تدل على انه﴾ اى قد يدل على ان الفعل ﴿كان منتظرا﴾ قبل وقوعه لانه متوقع بعد وقوع الفعل فلزوم اجتماع المتنافيين مدفوع بالحمل على اختلاف الزمان ﴿تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون هذا الخبر﴾ وانما قيد به لانه اذا قلت هذا الخبر لقوم لا ينتظرون يكون للتحقيق مع التقريب من غير توقع ﴿ويتوقعون الفعل﴾ حاصله ما ذكر في شرح اللب انه قد كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلاة لقوم قاموا خلف الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلاة فعلى هذا قد لانتظار الاخبار بخبر يعتقد المتكلم به يتوقع منه المخاطب انتهى فيكون التوقع في الاصل للفعل الذى لا يوجد بالفعل فينتظر الى وقوع الفعل فيقع ويخبر بعد ذلك ولو كان مراد الزاعم انها لا يكون للتوقع في الماضى الذى هو الخالص للماضوية من غير نظر الى زمان الاستقبال يكون كلامه حقا ولكن النحاة قالوا قد للتوقع بمعنى المذكور ﴿الخامس تقريب الماضى من الحال ولهذا﴾ اى لاجل كونها للتقريب ﴿تلزم قد مع الماضى المثبت اذ لم يكن واقعا بعد لا﴾ ﴿الواقع حالا﴾ عند البصريين بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يجيبونها قد ظاهرة ولا مقدرة ووافقهم ابن مالك حيث قال هذه دعوى مجردة لا تقوم

عليها

عليها بحذ﴿ اما ظاهرة نحو قد فصل لكم ما حرم عليكم او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا﴾ اى
قد ردت الينا ونحو قوله تعالى ﴿او جاؤكم حصرت صدورهم﴾ اى قد حصرت صدورهم وذلك
لاستقباحهم فى الظاهر الجمع بين الحال وان حالية الماضية بالنسبة الى زمان عامله وهو زمان
التكلم ولفظة قد تقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة هذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى ﴿حصرت صدورهم﴾ بقوما
حصرت فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وقال
ابن عصفور اذا اجيب القسم ﴿بماض مثبت متصرف﴾ قيد بالمثبت والمتصرف تحرزا عن المنفى وغير
المتصرف لما عرفت ان المنفى لم يشترط بذلك واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس فلا تدخل
قد عليها لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب الى الحال بل يدخل اللام فقط نحو لنعم السيد كذا فى
شرح الرضى ﴿فان كان﴾ الفعل ﴿قريبا من الحال جئت﴾ بجواب مقرون ﴿باللام وقد نحو بالله لقد
قام زيد﴾ فقد ههنا دالة على القريب فمعلومية القرب بالنسبة الى المتكلم والدلالة بالنسبة الى
المخاطب ﴿وان كان﴾ زمان الفعل ﴿بعيدا جئت باللام فقط﴾ اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظة كانه جزاء شرط محذوف والحال فى دخول ياء المتكلم عليها ونون الوقاية وكاف
الخطاب كالحال فى قد اذا كان اسم فعل ﴿كقوله﴾ اى قول الشاعر ﴿حلفت لها بالله حلفة فاجر﴾
اى اقسمت بالاطمينان ان المرأة المعشوقة حلفة كاذب او عاهر اى زان يقال فجر فجورا اى فسق
وفجر اى كذب اصله الميل والفاجر المائل كذا فى الصحاح ﴿لناموا فما ان من حديث ولا صال﴾
اللام فى لناموا جواب القسم واكتفى بها اشعارا للمخاطبة بان زمان نومهم بعيدا نام الرقباء ولا ينظر
الى صالنا والفاء فى فما تفسيرية وما نافية وان زائدة مؤكدة للنفى ويبطل عملها بزيادة ان بعدها
عند البصريين فمن زائدة للاستغراق فيكون المعنى نفى هذا الجنس من واحد الى ما يتناهى الحديث
الخبر يأتى على القليل والكثير ويجمع على احاديث على غير القياس اى فما ان من ذى حديث ويجوز ان
يكون الحديث بمعنى الحادث ولا فى قوله ولا صال زائدة يقال صال البعير اذا حمل اى ذى صال وحاصل
المعنى ان المرأة تخاف من الرقباء فاؤ منها من مراتبهم كذا فى الاقليد ﴿وزعم الزمخشرى﴾ وفيه
اشارة الى رد صاحب الكشاف ﴿عندما تكلم على قوله تعالى ولقد ارسلنا نوحا فى سورة الاعراف
ان قد للتوقع﴾ وجملة ان قد للتوقع فى محل النصب على انه مفعول زعم ﴿لان السامع﴾ تعليل
من جانب الزمخشرى اى لان سامع ذلك الجواب المصدر باللام ﴿قد يتوقع الخبر عند سماع
المقسم به﴾ وهو لفظة الله وامثاله مما يقسم به (اعلم) ان عبارة الزمخشرى فى تعليل الجمع
بين اللام وقد هكذا لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيد الجملة المقسم عليها التى هى جوابها
فكانت مظنة بمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند سماع المخاطب كلمة القسم فمن تأمل كلامه
علم ان تعبير المصنف لا يخلو عن الفتور وان يعنون كلامه بالزعم مبنى على القصور ﴿السادس
التقليل وهو ضربان تقليل﴾ بالرفع بدل عن ضربان مضاف الى ﴿وقوع الفعل﴾ اى
هو الذى مدخولها ﴿نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل﴾ فقد فى المثالين يدل
على قلة وقوع الصدق من الكذب وقلة وقوع الجود من البخيل ﴿وتقليل متعلقه﴾ اى تقليل
متعلق الفعل من غير نظر الى قلة وقوع الفعل وكثرته ﴿نحو قد يعلم ما انتم عليه﴾ فان قد ههنا
تحقيقية باعتبار وقوع الفعل وتقليلية باعتبار متعلقه ﴿اى ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته﴾

في هذا التفسير اشارة الى ان ما موصوله صلته انتم عليه وخبره محذوف وهو اقل معلوماته قال
الشيخ الرضي ان المادح قد يستعمل الشيء الكثير من المدايح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح
وذلك ابلغ في المدح وعن هذا القبيل قوله تعالى * قد يعلم * لان قد يعلم لتقليل المضارع في الاصل
(وزعم بعضهم * وجه العنوان بالزعم انكاره كونها للتقليل والا كيف ذكر المصنف هذا فيما قبل مثالا
للتحقيق (انها في ذلك * اى قد في قد يعلم (للتحقيق * لما تقدم في القسم الثالث لا للتقليل (و
ان التقليل في المثالين الاولين * وان كان متحققا لكنه (لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود
والكذوب يصدق * مع قطع النظر عنها (فانه * الفاء بمعنى لام التعليل اى لان الكلام (ان لم يحمل على
ان صدور ذلك * اى الجود والصدق (من البخيل والكذوب قليل * بالرفع خبر ان (كان ذلك * جزاء
الشرط اى كان الكلام (كذبا * مناقضا (لان آخر الكلام * هو البخيل والكذوب (يدفع اوله * وهو
يصدق ويجود لان البخيل والكذوب صيغة المبالغة فيدل على كثرة البخل والكذب فلو لم يحمل يصدق
ويكذب على القلة للزم التدافع ولك ان تمنع هذا الكلام بعد تسليم لزوم التدافع في المثالين على
ان انكار كونها للتقليل غير مقبول لانه كثير الاستعمال (السابع التكثير قاله * اى كونها للتكثير
(سيبويه في قوله قد اترك القرن مصفرا انامله * وآخر البيت كان اثوابه مجت بفرصاد * اى اترك
كثيرا مما تلي في الحرب حال كون انامله ملونا بالصفر قال الجوهري وقد يكون بمعنى ربما وانشد
هذا البيت ولا يظن انه مخالف لما قاله المصنف حيث قال الزمخشري في آخر سورة النور ان قد اذا
دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها الى معنى الكثير ذكر صاحب التسهيل ان ربما
ليست للتقليل بل هي حرف تكثير والتقليل بها نادر ووقع في بعض شروح الكافية وهذا الذي ذكر
من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة (وقاله *
اى اختاره الزمخشري * اى للتكثير (في * قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك في السماء * فالكثرة
في الآية باعتبار متعلق الفعل وهو تقلب وجه الرسول عليه السلام لا في وقوع الفعل وهو الرؤية
في البيت في وقوع الفعل مع قطع النظر عن متعلقه والمصنف لم يذكر كون التكثير متنوعا اعتمادا
على ذكر المثالين واكتفاء بما سبق **اعلم** ان قد التي للتحقيق والتكثير والتوقع قد يجتمع وقد
يستعمل كل واحد منها مجردة عن الآخر والتقليلية تجتمع مع التحقيقية لكن لا تجتمع مع التكثيرية
هكذا فهم من الرضي (النوع السابع ما يأتي على ثمانية اوجه وهو الواو وذلك * اى بيان الانحصار
بالاستقراء (ان لنا واوين ترفع ما بعدهما * سواء كان اسما او فعلا فما موصولة وبعد منصوب
على الظرفية بفعل مقدر وهو حصل مضاف الى هما والموصول مع صلته في محل الرفع على انه فاعل
يرتفع اى يكون ما بعد الواوين مرفوعا **اعلم** ان الجهات الست المضافة اذا لم يقتض العامل غير
النصب يكون معربا منصوبا على الظرفية نحو السماء فوقنا والارض تحتنا او ما بعده وما قبله
وامثال ذلك فانها يقتضي الفعل المقدر النصب مثلا اذا قلت امامك فوق السطح فالامام بالرفع
لانه مبتداء فوق وان كان خبرا لكن لا يقتضي الرفع لفظا بل يقدر الفعل فينصب به ويكون الجملة في
محل الرفع بالخبرية وكذا امثالها فاحفظ على هذا (وهما واو * بالنصب بدل عن واوين ويجوز
الرفع على انه خبر مبتداء محذوف اى احدهما (الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء
فانها * اى الواو (لو كانت واو العطف انتصب لفعل * وهو نقر عطفا على نبين المنصوب بان مضمرة
وباضمار كي عند كيسان والسيرافي او باللام اصالة عند الكوفيين او نيابة عن عند ثعلب و

وحاصله ان هذا الواو لا تصلح الا ان يكون للعطف او للاستيناف واذا قرئ بالرفع تعين الاستيناف لان اعراب مدخول واو العطف يكون على حسب ما قبلها ﴿وواو الحال﴾ اما بالنصب على البدلية او بالرفع على تقدير الثاني ﴿ويسمى واو الابتداء ايضا﴾ كما تسمى واو الحال وانما تسمى بها لصلاحية ان يليها المبتداء ﴿نحو جاءني زيد والشمس طالعة﴾ في محل النصب على الحالية هذا اى كون هذا الواو للحال على مذهب الجمهور وعند البعض انها عاطفة وقال صاحب تحمير وعندى انه يجوز[ان يكون صح] هذا الواو واو الظرفية الا ترى انك لو قلت جئت والشمس طالعة فمعناه جئت وقت طلوع الشمس ولكن عبر النحويون منه انهم وجدوا قولهم جئتك والشمس طالعة يرجع معناه الى معنى قولك جئتك حال طلوع الشمس فسموا واو الحال وقد غفلوا ان قولك جئتك حال طلوع الشمس ظرف لا حال واذا كان له واو الظرف فلا علينا ان يكون معها واو الظرف انتهى ﴿وسيبويه يقدر باذ﴾ نقله في الارتشاف حيث قال وقدر باذ ليفيد معنى الظرفية وهي الحين والمجاءة ﴿وواوين ينتصب مابعدهما﴾ اعرابه كاعراب ما سبق ﴿وهما واو المفعول معه﴾ فان ما بعد تلك الواو ولا يكون الا منصوبا **اعلم** ان مذهب البصريين ان العامل فيه هو الفعل ومعناه بتوسط الواو بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو عطف الذى فيه معنى الجمع فيناسب المعية وانهم قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل وجوز ابو الفتح تقدمه على مصاحبه والاولى المنع رعاية لاصل الواو وقال الكوفيون وهو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتداء والاولى اصالة العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا النصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك لان الواو ولما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو ظرف في الاصل فلم يحتمل النصب فاعطى النصب مابعدها رعاية لاصلها كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز الناصب في كل موضع بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته هذا عبارة الرضي طويتها على غيرها ﴿نحو سرت والنيل﴾ اى مع النيل وتميزه بتقدير مع مكانها وقال صاحب التحمير النحويون سهوا في واوين احدهما واو الحال والثانية واو المنصوب بمعنى مع وذلك ان المنصوب بمعنى مع في محل النصب على الحال الا ترى انك اذا قلت جاء البرد والطيالسة فمعناها مقترنا بالطيالسة فلما لم يكن اعراب الواو واعرابها نقل عرابها الى ما بعدها كما في الا اذا وقعت صفة نقل اعرابها الى المستثنى وعكسها غير فالواو ههنا في الحقيقة للحال لا للمفعول معه كما ان الواو في قولك جئت والشمس طالعة للمفعول فيه لا للحال انتهى ﴿وواو الجمع﴾ وانما سمي بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد ﴿الداخلة على المضارع المسبوق بنفي﴾ محض ﴿او طلب﴾ محض اى بفعل اصيل وهو الامر والنهى والاستفهام والدعاء بلفظ الخبر على مذهب الكسائي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى لان المضارع ينصب بتقدير ان بعد الواو اذا كانت بعد احد الاشياء الستة كما هو المشهور وقال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغى لان يقدم على ذلك الا بالسماع انتهى ذكره شارح الالفية والنصب بعد هذا الواو تقدير

ان علی مذهب البصریین وهو الصحیح وبنفس الواو عند بعض الکوفیین *(نحو ولما یعلم الله الذین
جاهدوا منکم ویعلم الصابرین)* هذا مثال المسبوق بالنفی ای وان یعلم الصابرین *(وقول)* ای
ونحو قول *(ابی الاسود لاتنه عن خلق وتأتی مثله)* وآخر البیت عار علیك اذا فعلت عظیم الخلق
بضمتین السجیة والطبیعة والمروة والدین کذا فی القاموس هذا مثال للنهی معناه لایکن منك
نهی عن الخلق وان یأتی مثله ای اتیان بمثله *(والکوفیون)* یسمون هذه *(واو الصرف)* ایضا
لانها صرفت الفعل المضارع من الجزم الی النصب لیکون الصرف عن اعراب ما قبلها مرشدا من اول
الامر بانها لیست للعطف وانها للجمعیة من حیث الاستعمال *(وواوین یجرما بعدهما واو القسم)*
کا مر غیر مرة *(نحو والتین والزیتون)* فهذه الواو تجر بنفسها وتدخل علی مظهر بحسن الحلف به وهی
مبدلة عن باء الالصاقیة فی اقسمت بالله لما بینهما فی المناسبة لفظا ومعنی عند حذف الفعل
فلا تجمع مع الفعل لکونها عوضا عنه خلافا لابن کیسان هذا علی ما صرح فی کتب النحو وذکر فی بعض شروح
تلك الرسالة انها اصل ولیست ببدل من الباء فی القسم خلافا لزاعمی ذلك *(وواو رب)* وهی
تقع فی اول الکلام وتدخل علی المظهر المنکر *(کقوله)* ای قول الشاعر *(وبلدة لیس بها انیس*
الا الیعافیر والا العیس) ای رب بلدة وانما فسرنا به لان هذه الواو عطف عند البصریین
ولیست جارة بنفسها فان لم تکن فی اول الکلام فکونها للعطف ظاهر وان کانت یقدر معطوف علیه
قال شارح الالفیة وهو الصحیح واما عند المبرد والکوفیین انها جارة بنفسها وبلدة مجرور
بها وهی حرف لکن لما صارت قائمة مقام رب وکائنة بمعناها کانت جارة بنفسها لصیرورتها بمعنی رب
فلا یقدرون المعطوف علیه فی نحو وقاتم الاعماق لان ذلك تعسف واختاره ابن الحاجب
(وواو یکون ما بعدها) فی الاعراب *(علی حسب ما قبلها غالبا)* انما قال غالبا اذ تجوز المخالفة
اذا عرف المراد نحو مررت بزید وعمرو بالرفع ای عمرو کذلك ذکره الرضی *(وهی واو العطف)* وهی
الاصل بالنسبة الی الجمع لکن لکونها للعطف فی الحال قول مرجوح فعلم من هذا القید ان تغایر
اقسامها لیس بحسب الحقیقة والغالب فی الاستعمال والمطلق الجمع من غیر ان یکون المبتداء داخلا
فی الحکم قبل الآخر ولا ان یجتمعان فی وقت واحد بل الامران جائزان وجائز عکسهما *(وواو
دخولها فی الکلام کخروجها)* بالنسبة الی اصل المعنی لکنها تفید التأکید *(وهی الواو الزائدة نحو
حتی اذا جاؤها وفتحت ابوابها)* فالواو هنا زائدة ومؤکدة *(بدلیل الآیة الاخری)* وهی قوله
تعالی حتی اذا جاؤها وفتحت ابوابها *(وقیل)* بعض التنکیر للتعظیم حیث قال ابو البقاء الواو
زائدة عند قوم ولیست بزائدة عند المحققین *(انها عاطفة فالجواب للشرط)* وهو اذا *(محذوف
لان وفتحت علی هذا الوجه معطوف علی الشرط فلو لم یقدر الجزاء لزم بقاء الشرط بدون تقدیر
والتقدیر کان کیت وکیت)* هما کنایتان عن الحدیث مخفف کیة وهی اصل کیت فخففت الیاء
المشددة وعوضت عنها التاء فصار کیة کما فی بنت واخت فوجب اسقاط التأنیث لئلا یجتمع
علامتان فبقی کیت ویوقف فیه بالتاء کما یوقف فی بنت وقد جاء فیه فتح التاء والکسر
والضم وکذا حال زیت هذا ای کون الواو للعطف مختار الزمخشری وهو الصواب لما فقته
للاصل وجعلها بعض بمعنی مع ذکره العلامة ایضا حیث قال وقیل حتی اذا جاؤها وفتحت
ابوابها ای مع فتح ابوابها وقیل انها للحال وهو ایضا مذکور فی الکشاف حیث ذکر فیه وقیل
ابواب جهنم لاتفتح الا عند دخول اهلها فیها وابواب الجنة فتقدمة فتحها بدلیل قوله تعالی

جنات عدن مفتحة لهم الابواب ولذلك جيء بالواو وكأنه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها
﴿وقول﴾ مبتداء مضاف الى ﴿جماعة﴾ وجملة ﴿واو الثمانية وان منها وثامنهم كلبهم﴾ مقول القول
وجملة ﴿لا يرضاه النحوي﴾ خبره والياء النسبي للمبالغة اي النحوي الكامل وانهم بهذه المقالة
يستحقون ان تسلب عنهم نسبتهم الى النحو لما لا يتعلق به حكم اعرابي ولا سر معنوي والواو الثمانية
هي التي ان العدد قد تم بالسابع من حيث ان السبعة هو العدد التام والثامن ابتداء تعداد آخر
معطوف عليه ذكره شيخ الرضي في اواخر سورة البراءة وقال بعض الفضلاء هذا ليس
بشيء بدليل قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن
العزيز الجبار المتكبر فان المتكبر في محل التعداد نعت ثامن مع انه لم يذكر بالواو وفيه مناقشة
ظاهرة لا يخفى على المتأمل ﴿فالقول به﴾ اي بكون الواو واو الثمانية ﴿في آية الزمر﴾ وهي
قوله تعالى وفتحت ابوابها ﴿ابعد منه﴾ اي من القول اي بكون الواو واو الثمانية ﴿في الناهون
عن المنكر﴾ لان الواو في هذه الآية وقعت في الصفة الثامنة في التعداد واما في آية الزمر
فليس فيها تعداد بل هي للجنة الثمانية واما وجه البعد في والناهون لما لا يتعلق حكم اعرابي
ولا سر معنوي ﴿والقول به في ثيبات وابكارا ظاهر الفساد﴾ لان في الواو الثمانية يجوز اجتماع
الاوصاف المذكورة في موصوف واحد بخلاف هذه الواو ليتنافى طرفيها اذا البكارة والثيابة
لا يجتمعان في موصوف واحد وقيل الواو الثمانية لا يخل المقصود بالحذف بخلاف هذه الواو
لان التوسيط بها ليتنافى بين طرفيها ﴿النوع الثامن ما يأتي على اثنى عشر وجها وهو ما﴾ وقع
في بعض النسخ هي فالتأنيث باعتبار الكلمة ﴿فانها﴾ اي ما ﴿على ضربين﴾ اسمية التأنيث
باعتبار ذي الضرب وهي كلمة ما ﴿واوجهها﴾ اي اوجه ما الاسمية ﴿سبعة﴾ اثر التذكير لكون
الجمع مؤنثا غير حقيقي فان اعتبرت التأنيث فيه فالتذكير لعدم وجوب المطابقة وللاكتفاء
بظاهر التأنيث ﴿معرفة﴾ بالرفع اما على البدلية من السبعة او على انها خبر مبتداء محذوف
ويجوز النصب بتقدير اعني ﴿وتامة﴾ صفتها والمراد بها ما لا يحتاج الى الصلة والعائد والصفة
﴿نحو فنعما هي اي فنعم الشيء ابداؤها﴾ هذا عند سيبويه والكسائي فما فاعل نعم لكونه بمعنى ذي اللام
وهي مخصوصة بالمدح وكناية عن الابتداء الذي دل عليه فعله وهو تبدوا وعند ابي علي الفارسي
والفراء فالتقدير نعم شيئا هي لان ما نكرة تامة بمعنى الذي فاعل نعم فيكون الصلة بأجمعها محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات كما عرفت في من هو سروا علان وذكر في بعض
شروح تلك المتن ان ما مركب مع الفعل لا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل
﴿ومعرفة ناقصة﴾ اي محتاجة الى الصلة والعائد والصفة ﴿وهي الموصولة﴾ اخرها من التامة
مع ان جميع الكتب عكس ذلك اما بناء على ان مفهومها عدمي والاعدام مقدم على الملكات او انها
اقدم مرتبة من الناقصة ومن جعل عكس ذلك يعتبر كون مفهوم الناقصة وجوديا واستعمالها
اكثريا ولكل وجهة هو موليها ﴿نحو قل ما عند الله اي الذي عند الله خير من اللهو ومن التجارة﴾
وما هذه يستعمل لما لا يعقل غالبا وقد يستعمل في ذوي العلم كما في قوله تعالى والسماء وما بنيها
﴿وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ اي ان تفعلوا فما شرطية جازمة لتفعلوا منصوبة
على المفعولية وجواب الشرط يعلمه الله ومن خير في موضع نصب على التمييز والمميز ما او التقدير اي
شيء تفعلوا من خير ويجوز ان يكون من زائدة وخيرا حالا والتقدير اي شيء تفعلوا قليلا او كثيرا

ويجوز ان يكون في موضع نصب لكونه صفة لمصدر محذوف تقديره ما تفعلوا فعلا من خير وقيل
يجوز ان يكون ما مصدرية ومن خير مفعولا به والتقدير اى فعلهم من خير يعلمه الله ﴿واستفهامية﴾
وهي لا تختص بما لا يعقل عند الابهام تقول الشيخ رفع لك من بعيد ما ذاك ﴿نحو وما تلك
بيمينك﴾ فما استفهامية وبيمينك حال من معنى الاشارة وقيل صلة لتلك ﴿ويجب حذف
الفها﴾ على الاجود قال الشيخ الرضي ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب ﴿اذا كانت مجرورة
بحرف الجر﴾ نحو عم يتساءلون ﴿فما مجرورة بعن والفها محذوفة فوجهه ان الاستفهام لما كان
لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير
كلمة واحدة موضوعة للاستفهام لئلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وحذف الفها
ليكون دليلا لتركيبها مع الجارة وانما لم يحذف نون من الاستفهامية اذا كانت مجرورة لكونها
حرفا صحيحا كذا ذكره الشيخ الرضي ﴿ونحو قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون﴾ جميع النسخ
التي صادفناها بغير العاطفة والظاهر انه سهو من قلم الناسخ لان النحاة قالوا ان حذف المعطوف
عليه كثير وحذف المعطوف مع حرف العطف قليل نحو راكب البعير طليحان اى راكب البعير والبعير
طليحان واما حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف فشاذ نادر ﴿ولهذا﴾ اى ولاجل وجوب
حذف الف ما الاستفهامية المركبة بحرف الجر ﴿رد الكسائي على المفسرين قولهم﴾ بالنصب مفعول
رد ﴿في بما غفر لي ربي انها استفهامية﴾ مقول القول حاصله لما كان حذف الف ما الاستفهامية
واجبا عند دخول حرف الجر عليها ثبت ان ما في بما غفر لي ليست استفهامية لوجود الالف فيها قال
العلامة في الكشاف فان قلت ما في قوله بما غفر لي ربي اى الماآت هي قلت هي المصدرية او الموصولة
اى بالذى غفر لي ربي من الذنوب ويحتمل ان يكون استفهامية بمعنى اى شئ غفر لي ربي فطرح الالف
اجود وان كان اثباتها جائزا انتهى فاذا فهمت ما تلونا عليك من كلام الرضي وعلامة الزمخشري
عرفت ان رد الكسائي مردود لان الحذف اكثري لا دائمي ﴿وانما جاز لماذا فعلت﴾ هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره لما اجبت سقوط الف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر على الاجود
فلم لم يحذف في مثل لماذا فعلت مع انه مركب باللام فاجاب بقوله ﴿لان الفها صارت حشوا﴾ اى
وسطا ﴿بالتركيب مع ذا﴾ فيكون الالف في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل لتحصنه من
الحوادث ﴿فاشبهت﴾ ما الاستفهامية ﴿بالموصولة﴾ في اثبات الالف لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه
موصولا الا مع ما الاستفهامية لم يحذف الفها كالف ما الموصول ويجوز ان يكون معنى حشوا اى زائدا
غير منظور بالحذف والاثبات لتركيبها مع ذا الذى يكون موصولا بالتركيب فاشبهت الموصولة فكما انها
اذا كانت موصولة لا تحذف الفها كذلك هنا ﴿وتعجبية نحو ما احسن زيدا﴾ فهذه اما نكرة تامة
بمعنى شئ عند سيبويه وموصولة عند الاخفش واستفهامية عند الفراء وابن درستويه قال الشيخ
الرضي وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سببه فاستفهم عنه وضعف شراح المفصل هذا الوجه
بان قالوا ان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الافعال فانها تنتقل الى
انشاء كثيرا وقالوا الوجه ما صار اليه سيبويه لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح
والبيان والموصول معرفة بمعنى الذى والموصوفة قريبة الى المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع وقيل
ايضا في تضعيف كونها موصولة ان ما اذا كانت بمعنى الذى واحسن صلتها لاحتاجت الى تقدير الخبر
لان الموصول مع صلته مبتداء ونحو نقطع كلامنا من غير نظر الى المحذوف فما مبتداء على مذهب سيبويه

والفراء وما بعدها خبرها واما عند الاخفش هي مع صلتها مبتدأ وخبرها محذوف وقال ابن الحاجب
في الايضاح في باب المنادى ما احسن زيدا اصله اما خبر واما استفهام ثم نقل الى التعجب فعلم منه ان
كونها قسما مستقلا مبني على الظاهر ﴿ونكرة موصوفة كقولهم مررت بما معجب لك﴾ فما نكرة في محل الجر
بالباء موصوفة بمعجب ولك متعلق به ﴿اى بشيء معجب لك ومنه﴾ اى من كون ما نكرة موصوفة
﴿في قوله﴾ اى في قول بعض النحاة وهو الاخفش والزجاج ﴿نعم ما صنعت﴾ فما على هذا نكرة منصوبة
لانها مميزة وصنعت صفتها والمخصوص بالمدح محذوف ﴿اى نعم شيئا صنعته﴾ لعل وجه ايراد
المثالين اشعار الى جواز كونها موصوفة بمفرد وجملة ﴿ونكرة موصوفة بها﴾ اى تكون ما صفة
للنكرة وانما قال نكرة موصوفة ولم يقل موصوفة بها كما قال سائر النحاة ايذانا في اول الامر بان
موصوفها لا يكون الا نكرة لان النكرة لا يكون وصفا للمعرفة ﴿نحو مثلا ما﴾ فما ابهامية يزيد النكرة
ابهاما ومثلا في هذا المواضع يجوز ان يكون حالا بمعنى ممثلا وان يكون تمييزا وان يكون منصوبا على
المصدرية اى امثلة ويذكر اذا قصد التعميم والزيادة ﴿وقولهم﴾ اى ونحو قول العرب ﴿لامر ما جدع
قصير انفه﴾ قوله امر مجرور باللام وما في محل الجر لكونها صفة للمجرور والجدع بالدال المهملة قطع
الانف والاذن واليد وقصير اسم رجل وانفه بدل اشتمال منه ﴿اى مثلا بالفا في الحقارة ولامر
عظيم﴾ هذا تفسير على وجه اللف والنشر على الترتيب قال بعض النحاة ان ما اذا وقعت صفة
يكون على ثلثة اقسام قسم كونها يراد بها التحقير وقسم يراد بها التعظيم وقسم يراد بها التنويع نحو
ضربته ضربا ما فما على هذا التفسير اسم وقيل ان هذا ﴿حرف لا موضع لها﴾ ذكر شارح الالفية ناقلا
عن ابن مالك ان ما في مثل هذه المواقع حرف زائدة منبهة عن وصف لايق بالمحل وهو اولى لان
زيادتها عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم من ذلك حيث ما تكن اكن وليس في كلامهم نكرة موصوفة
بها جامدة كجمود ما الا وهي مرادفة بمحل كقولهم مررت برجل اى رجل انتهى ﴿وحرفية﴾ بالرفع عطف
على اسمية ﴿واوجهها﴾ اى اوجه ما الحرفية ﴿خمسة نافية﴾ بالرفع اما بدل عن خمسة او خبر مبتداء
محذوف ﴿فيعمل﴾ في ظرفي ﴿الجملة الاسمية﴾ قيد بالاسمية احترازا عن الجملة الفعلية ﴿عمل ليس﴾
وهو رفع الاسم ونصب الخبر ﴿في لغة الحجازيين﴾ وانما قال في لغة الحجازيين لان ما ولا المشبهتين
بليس لا تعمل عند بني تميم اصلا لدخولهما على الاسم والفعل كما مر تفصيله غير مرة وان اردت الاطلاع
عليه فلتعد اليه ﴿نحو ما هذا بشرا﴾ هذا في محل الرفع اسم ما الحجازية وبشرا بالنصب خبره ﴿ومصدرية
غير ظرفية نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب﴾ فما موصولة حرفية هي وصلتها في محل الجر بالباء
﴿اى بنسيانهم اياه﴾ فلا يحتاج الى عائد هذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش وابن السراج
الى ان ما المصدرية اسم محتاج الى عائد وهو المذهب المرجوح ذكره شارح الالفية فعلم منه ان
عد المصنف من الحرفي على المذهب المنصور ﴿ومصدرية ظرفية﴾ فتكون بمعنى المدة ﴿نحو ما دمت
حيا اى مدة دوامي حيا وكافة عن العمل﴾ هذا وجه رابع من وجوه ما الحرفية لكن قال في القاموس
ويكون ما زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة يعلم من هذا ان ما الكافة قسم من الزائدة لا قسيم لها
لعل وجه عده مقابلا للزائدة مبني على ان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل عن العمل فكانها ليست
بزائدة وان كانت قسما منها ﴿وهي ثلثة اقسام كافة عن عمل الرفع كقوله﴾ اى قول الشاعر ﴿صددت
فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم﴾ الصد الاعراض يقال صد عنه ويصد
صدودا اى اعرض كذا في الصحاح ﴿فقل فعل ماض﴾ واما المتصل بقل ﴿كافة له عن طلب الفاعل﴾

النحوى لا عن طلب لفاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل قال الشريف فى شرح المفتاح
فى الحاشية المعلمة بعنه حيث قال وقد طال ما جال فى صدرى اعلم انه لا يجوز ان يكون ما كافة
كما فى انما فانها تكف ان عن العمل كما تكف الفعل عن العمل فى الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت بحسب
الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن الفاعل والفعل ههنا يتعلق
بحسب المعنى الى مصدر رجال وذا اى طال الجولان والدوران ويجوز ان يكون ما مصدرية والمصدر
فاعل طال وعلى التقدير الاول تكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثانى مفصولة وذكر فى
موضع آخر انه لا يطلب له فاعل فى التركيب وفهم منه القليل والطويل انتهى فعلم من كلامه ان الفعل
المكفوف يجوز ان يتعلق الى مصدر الفعل الذى تدخل عليه ذلك الفعل المكفوف ويجوز ان يتعلق
الى مصدر نفسه وهو القليل والطويل وعلم ايضا ان تكتب مفصولة له اذا كانت مصدرية وموصو
اذا كانت كافة لكونها من تتمة الفعل وانما قال كافة عن طلب لفاعل مع ان مدعاه كونها كافة
عن عمل الرفع لان اعراب الفاعل مستقر للرفع ﴿ووصال فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور﴾
وهو يدوم ولا يكون وصال مبتداء ﴿ويدوم خبره وعلى طول متعلق بيدوم﴾ ﴿لان الفعل المكفوف
بما الكافة لا يدخل الا على الجملة الفعلية﴾ لانه يجرى مجرى حرف النفى فقولك قلما يضرب زيد بمعنى
ما يضرب زيد كذا قالوا وهذا الكلام رد سيبويه حيث قال الشيخ الرضى وهى ما عند سيبويه كافة
ووصال مبتداء لكن ذكر فى شرح الالفية قال بعض النحاة ان قل اذا كف بما يدل على ندارة الشئ
لا على نفيه وقال اكثرهم يراد منه النفى لاشهر فعلى هذا لم لا يجوز دخولها على الجملة الاسمية غاية ما
فى الباب انه مخالف فى الاشهر على ان قول سيبويه بمنزلة النص فى هذا الفن وقال بعضهم ان ما
مصدرية هى وصلتها وهو فعل محذوف فاعل فعل المكفوف اى قل دوام الوصال وقال بعضهم
ما زائدة ووصال فاعل قل ذكره شارح الكافية فمعنى البيت يختلف على هذه الاختلافات فتفكر فى
وجوهها ﴿ولم يكف من الافعال﴾ بما الكافة ﴿الا قل وطال وكثر وكافة عن عمل النصب والرفع﴾
معا وجه التقديم على الثانى ظاهر واما وجه التأخير عن الاول كون الاول كافة عن طلب الفاعل
﴿وذلك فى ان واخواتها﴾ وهو سائر حروف المشبهة بالفعل فيكون ما بعدها مبتداء وخبرا اعلم
ان الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين فى قولهم ان الخبر باق على رفعه
وبعض العرب ينصب بهذا الاحرف الجزئين معا وحكى قوم منهم ابن السيد ان ذلك لغة ذكره
شارح الالفية فعلى هذا قول المصنف وكافة عن عمل النصب والرفع يكون على الاشهر وان هذه
الحروف تلحقها ما الكافة وتمنع عن العمل فى الاصح وقد يجوز اعمالها فذهب الزمخشرى
الى جواز اعمالها كلها والزجاج وليت ولعل وكان دون البقية لقوة قرب هذه الثلثة من معنى
الفعل من حيث ان كأن بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى الكلام
وتأثيرها فى مضمونه بخلاف ان ولكن فان معناها غير زائدة على معنى الابتداء سوى التأكيد
وذهب بعضهم الى جواز النصب بليت ولعل وقال سيبويه والاخفش والفراء لا يجوز النصب
الا فى ليتما وصححه اكثر المغاربة كذا ذكره ابن ام قاسم فهذه الحروف اذا كفت بما يجوز دخولها
على الجملة الاسمية ﴿نحو انما الله اله واحد﴾ وعلى الفعلية نحو انما ينهيكم الله ﴿وكافة عن عمل الجر﴾
وذلك فى رب وكاف التشبيه وفى الباء عند البعض وقال صاحب التسهيل ان ما قد تكف عن
العمل ويحدث معنى التقليل كقوله ربما قد ترى وانت خطيب فريب اذا اتصل بها ما الكافة تدخل

على الجملة الاسمية نحو ربما زيد قائم وعلى الفعلية لكونها بمعنى حرف النفي الداخلة على الفعل لكن يجب ان يكون
فعلها ماضيا لفظا نحو ربما قام زيد ومعنى (نحو ربما يود الذين كفروا) فان المستقبل هنا كالماضي
لان اخبار الله في المستقبل يجري في التحقق مجرى الماضي وكقوله اى قول الشاعر هذا مثال على كون
ما كافة الكاف عن العمل (اخ ماجد لم تخزه يوم مشهد) المجد الكرم وقد مجد الرجل بالضم فهو
مجيد وماجد والمشهد محضر الناس والمراد هنا الحرب (كما سيف) بالضم مبتداء لان ما تمنع الكاف
عن العمل ومضاف الى (عمرو لم تخنه) خبره وفاعله ضمير مستتر راجع الى السيف ومفعوله ضمير بارز
راجع الى عمرو (مضاربه) بالنصب مفعول فيه بتقدير في وقد يستعمل تلك الكاف للقران في الوقوع
نحو كما حضر زيد قام عمرو اى قارن القيام والحضور في الوقوع وقيل انها للتاكيد الوجود كما في قوله تعالى
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا اى اوجد رحمتهما ايجادا متحققا كما اوجد تربيتهما ايجادا متحققا
في زمان الماضي (وزائدة) هذا قسم خامس من ما الحرفية (وتسمى هي وغيرها) اى يسمى ما وغيرها
حال كونها (من الحروف الزائدة) وهي ثمانية احرف ان وان وما ولا ومن والباء واللام والكاف بالنذر
تفصيل كل واحد منها في مواضعه (صلة وتاكيدا) لانها يتوصل بها الى زيادة فصاحة واستقامة
وزن وحسن سجع او تزيين لفظ وغير ذلك (نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وعما قليل ليصبحن
نادمين) فما في الآيتين صلة ومؤكدة ورحمة وقليل مخفوض بالباء وعن (اى فبرحمة وعن قليل)
الاول تفسير للاول والثاني للثانية

(الباب الرابع في الاشارة)

اى الايماآت قال الجوهري
اشار اليه باليد اى اومى وفي لفظ الاشارة اشعار الى ان ذلك التفصيل ايماء بالنسبة الى ما يستحق
هذا المقام من البسط (الى عبارات) يقال عبرت الرؤيا اذا فسرتها وانما سميت الالفاظ الدالة
عبارة لانها تفسر ما في الضمير اى تعريفات (محررة) تحرير الكتاب تقويمه والمراد كونها مهذبة اى
مطهرة من الزوائد بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها (مستوفات) استوفى حقه وتوفاه بمعنى كذا
في الصحاح (موجزة) يقال اوجزت الكلام اذا قصرته وفي الاصطلاح اداء المقصود باقل من
عبارة المتعارف اى الى عبارة يعطي حقها بحيث لم يكن فيه طول كالتعريف المعهود ولم يخل بشيء من
المعهود مع وضوح الحد عن المحدود (ينبغي ان تقول) لما فرغ عن القواعد والاصول اراد ان يبين المقصود
كيفية اجرائها على ما يناسبها واعراضها عما لا يناسبها فقدم ما يناسبها مع ان ذكر الاعراض عما لا
يناسبها اهم عن ذكر ما يناسبها قصدا الى عدم الفصل بين القواعد والاجراء (في نحو ضرب) اى في الفعل
الماضي المجهول (من ضرب زيد) من جارة داخلة على الفعل على سبيل الحكاية وانما قال هكذا ليكون
توطئة لقوله وان تقول نحو زيد نائب عن الفاعل (انه فعل ماض) منونين (ولم يسم فاعله ولا
يقال مبني لما لم يسم فاعله لما فيه) اى لشيء حصل في هذا التعريف (من التطويل) بيان لما هو زيادة حرف
من التعريف الاول (والخفاء) عطف على التطويل ووجه الخفاء ان ما في قوله لما عبارة عن المفعول و
ضمير فاعله راجع اليه فلا بد ان يوجه بان يقال اضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه (وان تقول في نحو زيد) من ضرب زيد (نائب عن الفاعل)
لاختصاره وعدم صدقه على نحو درهما لكن يرد عليه انه يصدق على المضاف اليه الذي يقام مقام
الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في قوله تعالى يوم الحساب على تقدير ان يكون الاسناد مجازيا
(ولا تقول مفعول ما لم يسم فاعله لخفائه) وهو ان الغرض منه اعلام كونه نائبا عن الفاعل ومعربا
باعرابه ولم يفهم منه (وطوله) من قوله نائب عن الفاعل (وصدقه على نحو درهما) كائنا (من اعطى

زيد درهما)* مع ان التعريف لازم ان يكون مانعًا من اغياره ويمكن ان يجاب بان يقال من قال مفعول
مالم يسم فاعله قال كل مفعول حذف فاعله واقيم مقامه فلا يصدق عليه نعم اذا قطع النظر عنه
يصدق عليه لكنه مقدر عند ارباب هذا الفن وليس باجنبي عن اصطلاحاتهم وبهذا يندفع
ما قال التفتازانى فى شرحه للعزى التعريف ينتقض بالمبنى للفاعل عند من جوز حذف الفاعل (وان
تقول فى قد حرف لتقليل زمن الماضى)* اى تقريبه ولايخفى حسن هذه العبارة لمن له ادنى مسكة فى هذا
الفن (وحدث المضارع)* اى وقوعهما لحدث امر اذا وقع كما فى الصحاح (او لتحقيق حدثهما)*
اى لتحقيق وقوع الماضى والمضارع وهذا التحقيق غير الذى حصل من صيغة الماضى وينبغى ان
تقول (فى لن)* وهى حرف برأسه عند سيبويه وهو الصحيح لان الاصل فى الحروف ان لايحكم عليها
بخلاف ظاهرها لانها بعيدة عن التصرف والتمسك بالاصل اولى واحق وعند الخليل مركبة اصلها
لا ان حذف الهمزة تخفيفا وسقطت الالف لالتقاء الساكنين ورده سيبويه بجواز تقديم معمولها
عليها نحو زيدا لن يضرب اجيب بانه يجوز ان يحدث بعد التركيب مالم يكن قبله على انه منع الاخفش
الصغير ذلك التقديم وعند الفراء نونها مبدلة من الف لا كما ابدلت الالف من النون وهو ضعيف
(حرف نصب)* ينصب المضارع وحكى بعضهم ان الجزم بلن لغة بعض العرب وان الجزم والرفع جائز
عند البعض ذكره شارح الالفية (ونفى استقبال)* ذكره فى شرح الالفية ان لن حرف نفى ينصب
المضارع ويخلصه للاستقبال ويلزم ان يكون مؤكدا خلافا للزمخشرى ذكر ذلك فى انموذجه
وقال فى غيره ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من نفى المستقبل قال ابن عصفور وما ذهب ليه دعوى
لا دليل عليها بل قد يكون المنفى بلا اكد من المنفى بلن لان المنفى بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفى
بلن لا يكون ونفى الفعل اذا قسم عليه اكد وقال صاحب الاقليد والمراد بالتاكيد هو التعميم وابراء
الغرعة على ما خبر به من سلب وايجاب عما هو بصدده وليس كما زعم بعضهم انها للتابيد اذ التابيد
مناف للتحديد وقد جاء التحديد معها فى قوله تعالى * لن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى * وحتى
لانتهاء الغاية انتهى وذهب قوم منهم ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره
ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى * فلن اكون ظهيرا للمجرمين * والصحيح انه لم يستعمل من حروف
النفى فى الدعاء الا لا خاصة (وفى لم حرف جزم)* يدخل المضارع ويجزمه وقد تلغى فلا يجزم بها قال
فى شرح التسهيل حملا على لا وفى شرح الكافية حملا على ما له شارح الالفية وهو احسن لان ما ينفى
بها الماضى كثيرا بخلاف لا وانشد الاخفش على اعمالها لولا فوارس من ذهل واسرتهم * يوم الصليفاء
لم يوفون بالجار * قال بعض النحويين انه ضرورة وقال بعضهم انه شاذ وفى التسهيل وقد يجزم
بها فلم يخصه بالضرورة وذكر فى شرحه ان الرفع بها لغة قوم ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل
وحذفه بعدها الا فى الضرورة (لنفى المضارع)* فيجوز ان يكون ذلك النفى منقطعا عن الحال
نحو قوله تعالى * هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا * ومتصلا بها نحو ولم
اكن بدعائك رب شقيا (وقلبه ماضيا)* هذا صريح بانها تدخل على المضارع وتصرف معناه الى
الماضى وهو مذهب اكثر المتأخرين وذهب ابو موسى ومن وافقه وقد نسب هذا القول الى سيبويه
انها تدخل على الماضى وتصرف لفظه الى المضارع وقال ابن الحاجب وان لم يكن بين هذين العبارتين
خلاف فى المعنى لكن العبارة الثانية ليست بجيدة لان قولهم مما يوهم صحة دخول لم على الماضى وليس
كذلك ويوهم ايضا بقاء المضارع على معناه لانهم لم يقولوا الا انها تقلب لفظ الماضى الى لفظ

المضارع

المضارع ولم يتعرضوا الى كون معنى الماضى مرادا فكان الاول اولى* (وفى اما المفتوحة المشددة حرف شرط
قال محشى الضوء ان النحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على انها حرف فى انها موضوعة لشرط او قائمة مقام
ما وضع للشرط فذهب ابن الحاجب الى الاول حيث قال فى الكافية وحروف الشرط ان ولو واما
وصاحب الكشاف الى الثانى حيث قال فى مفصله ومن اصناف الحروف حرف الشرط وهما ان ولو ثم
ذكره بعد عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط والخلاف فى انها حرف او اسم ليس بمشهور انتهى
ولا يلزم من تعبير صاحب الكشاف اما كلمة فيها معنى الشرط كونها اسما لان اطلاق الكلمة على الحرف
جائز وانما عبر بالكلمة اشعارا الى خفاء حرفيتها من حيث انها عملت فى الظروف النصب وتضمنت
معنى مهما وبعض الفضلاء تكلف فى التوفيق بين ما قال ابن الحاجب والزمخشرى بان يقال يجوز
ان يكون مراد ابن الحاجب اما المركبة التى اصلها ان ما ومراد الزمخشرى اما المطردة المتضمنة للشرط
لان جميع شراح الكافية فسروها بمهما يكن فلو كان مراد ابن الحاجب اما المركبة لما جاز التفسير به
والحق ان النزاع فى اما المفردة وان التوفيق ما قاله جلال الدين المجد والى وهو ان صاحب الكشاف
اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط وادرج ما له معنى الشرط فى حروف
الشرط فيكون جمعا بين الحقيقة والمجاز ومن هذا قال اطلاق حرف الشرط على اما التفصيلية مجاز
كذا قالوا ولهذا فسر بعض شراح تلك الرسالة قوله حرف شرط اى حرف مؤول بكلم شرط* (وتفصيل
وذلك التفصيل قد يكون بمجمل سابق كقوله انا اودوا واقلى المعنى اما من اوده فالعالم واما من اقلاه
فالجاهل وقد يكون لا لتفصيل ما اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة سبق ما يدل
على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى* ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين
آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد يجيئ
للاستيناف من غير ان يتقدمها ما يدل على المتعدد كاما الواقعة فى اوائل الكلام المنقطع عما قبله
ومنه ما يأتى فى اوائل الكتب والرسائل ومتى كان لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم
واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى* فاما
الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه* فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه
مقدر يعنى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فانهما يقال اما المذكورة ههنا غير مذكور
لكنه مقدر يعنى فاما الذين لم يكن فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات* (وتوكيد* لان تفصيل المجمل
يدل على زيادة الاعتناء بشأن المذكور* (وفى ان* المفتوحة المخففة* حرف مصدرى تنصب المضارع
مر تفصيله فى الباب الثالث* (وفى الفاء التى بعد الشرط* انما قال بعد الشرط ولم يقل قبل الجواب
مع انها قد تقع بعد الفضلات المتعلقة بالشرط اكتفاء بقوله* (رابطة لجواب الشرط* لانه يعلم
منه دخولها على الجواب* (ولا تقل جواب الشرط كما يقولون* بعض المعربين* (لان الجواب الجملة
باسرها* هذا الكلام ظاهر فى ان الفاء داخل فى الجواب وهو مذهب اكثر النحاة وقال بعضهم ان
الفاء خارج عن الجواب لانها رابطة والرابطة غير المربوط* (لا الفاء وحدها* وارتكاب المجاز
فى مثل هذا المقام ليس مما ينبغى* (وفى نحو زيد* من قولك* (جلست امام زيد مخفوض بالاضافة
او بالمضاف* قال الشيخ الرضى **اعلم** ان بينهم خلافا فى العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدر
او المضاف فمن قال الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل المتقدم هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اذا اصل غلام زيد غلام لزيد ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى

قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيدة معناه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة فليس
بشيء انتهى فعلم من هذا ان قوله مخفوض بالاضافة ليس بصحيح (ولا تقل مخفوض بالظرف) وهو
امام في هذا المقام (لان المقتضي للخفض) في المضاف اليه (هو الاضافة) على رأي (او المضاف
من حيث هو مضاف) مع قطع النظر عن الحيثيات على رأي (لا المضاف من حيث هو ظرف) بدليل
غلام زيد واكرام زيد) فان المضاف في هذين المثالين ليس بظرف مع ان المضاف اليه مخفوض
به فلو قلت مخفوض بالظرف ليفهم مدخلية الظرف في الخفض وليس كذلك **واعلم** ان في قول
المصنف لان المقتضي للخفض مساهلة لانه يفهم منه كون العامل نفس المقتضي وليس كذلك لان
العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب على ما صرح به ابن الحاجب في مقدمته اللهم الا ان
يقدر ويقال لان ما به يتقوم المعنى المقتضي وان تقول (في الفاء من نحو فصل لربك وانحر فاء السببية
ولا تقل فاء العطف لانه لا يجوز) عند بعض النحويين او لا يحسن عند اكثر النحويين ومنهم سيبويه
حيث قال ان كانت الجملتان مرتبطين من حيث المعنى يجوز (عطف الطلب على الخبر ولا العكس)
اى لا يجوز او لا يحسن عطف الخبر على الطلب على اختلاف الرأيين لما بينهما من التنافي في المعنى
(وان تقول) وجه تغيير اسلوب السابق بذكر ان تقول اما طول العهد بين المعطوفات او اشعار
الى ان ما ذكره بعده ليس من جنس ما ذكره قبله (في الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع) من غير
ان يكون المبتداء داخلا في الحكم قبل الآخر ولا ان يجتمعا في وقت واحد بل الامر انه جائز ان وجائز
عكسهما هذا هو المختار عند فحول هذا الفن وان ذهب بعضهم الى لزوم المعية وبعضهم الى دخول
الاول في الحكم قبل الثاني (وفي حتى) التي للعطف (حرف عطف للجمع والغاية) وانما لم يقل لمطلق
الجمع كما قاله في النوع الثالث من الباب الثاني اشعارا الى ما قاله بعض النحاة وهو ان يكون فيها
جمع وترتيب ومهلة متوسطة بين الفاء (وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة) قال في القاموس
ثم حرف يقتضي ثلاثة امور التشريك في الامر وقد تخلف بان تقع زائدة كما في ان لا ملجأ من الله
الا اليه ثم تاب عليهم والثاني المهلة وقد يتخلف كقولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس
ولان ثم فيه لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين انتهى وفي الجوهري وربما ادخلوا عليها
التاء كما قال ولقد امر على اللئيم يسبني ومضيت ثمت قلت لا يعنيني (وفي الفاء حرف عطف للترتيب
والتعقيب) **اعلم** ان الفاء اذا كانت من حروف العطف يعطف بها وتفيد الترتيب وهو نوعان
معنوي كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان فاخرجهما مما كانا
فيه والتعقيب مع الاشتراك عنهما تقول ضربت زيدا فعمرا او التعقيب بدون الاشتراك
فيكون ما قبلها علة لما بعدها نحو ضربه فبكى والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو تزوج فولد مع
ان بينهما مدة الحمل هذا اذا طنبت في التعبير عن الادوات (واذا اختصرت فيهن) اى في تعبير
تلك الادوات (فقل عاطف ومعطوف) اى قل في حروف العطف مع المعطوف كما تقول عند
اختصار في حروف الجر مع مجرورها (جار ومجرور) وهذا التعبير شايع في ارباب هذا الفن
فلذلك جعله مشبها به وانه من باب التشابه لا من التشبيه (وكذلك) اى كما تقول عند اختصار
في حروف العطف والجر تقول (اذا اختصرت في نحو لن نبرح الارض وان تفعل ناصب ومنصوب
هذا هو المختار لما عرفت ان الرفع بهما والجزم بلن جائز عند البعض وتقول (في ان المكسورة المشددة
حرف توكيد) الا انها يجاب بها القسم كما يجاب باللام وعن الفراء ان ان مقررة لقسم محذوف اكتفى

بهما

بها عنه والتقدير والله ان زيدا لقائم (تنصب الاسم وترفع الخبر) عند البصريين واما عند الكوفيين وتبعهم صاحب التسهيل الى ان الخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلذلك جوزوا العطف على اسم ان المكسورة بالرفع قبل مضى الخبر (وتزيد في ان المفتوحة) فتقول حرف توكيد مصدري تنصب الاسم وترفع الخبر وانما قيل حرف مصدري لانها تعامل معاملة المصدر حيث يؤل مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلا نحو بلغني ان زيدا منطلق فانه مؤول ببلغني انطلاق زيد ومفعولا نحو سمعت ان عمرا عالم وهو مؤول بسمعت علم عمرو ومضافا اليه نحو عجبت من ان بكرا واقف وهو ايضا مأول بعجبت من وقوف بكر ولهذا اى ولاجل وقوعها مع معمولها موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها بالرفع سواء قبل مضى الخبر او بعده (واعلم انه) الضمير للشان (يعاب) يقال عاب المتاع اذا صار ذا عيب وعيبته انا متعد كذا في الجوهري (على الناشى) هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيبا على الدخيل وانما قال ترغيبا للطالب يدل عليه قوله والصواب لانه يستعمل في مقابلة الخطاء ووقع في بعض النسخ على الناس فحينئذ لا يحتاج الى الاعتراض فقوله على الناشى اى المتمرن مأخوذ من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ (في صناعة الاعراب) عبر بالصناعة اشعارا بلزوم المجادلة والمزاولة وكونها آلة كسائر العلوم فقوله يعاب فعل مضارع لم يسم فاعله وجملة (ان يذكر فعلا) نائبا عن الفاعل اى يعيب المعربون على الناشى ذكر الفعل (ولا يبحث عن فاعله) عطف ان يذكر (او) ان يذكر (مبتداء ولا يتفحص عن خبره او ظرفا او مجرورا) بحرف جر (ولا ينبه على متعلقه) والضمير راجع الى الظرف او مجرور على سبيل البدل (او جملة ولا يذكر لها محل ام لا او موصولا ولا يبين صلته) سواء كان اسميا او حرفيا (وعائده) اذا كان الموصول اسميا لما عرفت ان الحرفي لا يحتاج الى العائد اعلم ان ذكر البحث في الفاعل والتفحص في الخبر والتنبيه في المتعلق والذكر في المحل والتبيين في الموصول مما لا يخفى وجهه على طبع وقاد وذهن نقاد (وان يقتصر) عطف على ان يذكر (في اعراب الاسم من نحو قام ذا او) نحو (قام الذى) على ان يقول اسم اشارة (في ذا) (او موصول) في الذى (فان ذلك) اى كون ذا اسم اشارة والذى اسم موصول (لا يقتضى اعرابا) حتى يعلم كونها في محل الرفع على الفاعلية والمراد من الموصول ما يوجد مع الصلة والا لا يكون له محل واقتضاء (والصواب) في التعبير (ان يقال فاعل وهو اسم اشارة او فاعل وهو اسم موصول) فان قلت لا فائدة في قوله في نحو ذا انه اسم اشارة لان الغرض منه اعلام فاعليته والاقتصار على فاعل كاف فيه مع انه لا فائدة في التطويل بخلاف قوله في الذى انه اسم موصول فان فيه اى في ذكر اسم موصول (تنبيها على ما يفتقر اليه) الموصول (من الصلة) بيان لما (والعائد) عطف على الصلة (ليطلبهما) اى الصلة والعائد (المعرب وليعلم) عطف على ليطلب اى لاجل ان يطلب وليعلم المعرب (ان جملة الصلة لا محل لها) لان الموصول لا يتم الا بصلة فيكون كشىء واحد (قلت بلى فيه) اى في ذكر اسم اشارة (فائدة وهى التنبيه) اى الاشارة وانما فسرنا به لتعديته بالى (الى ان ما يلحقه من الكاف) بيان لما وجملة ما يلحق في محل النصب على انها اسم ان (حرف) بالرفع خبرها مضاف الى (خطاب لا اسم مضاف اليه) لانه اسم الاشارة معرفة فلا يضاف الى شىء ولا اسم مرفوع لانه لا رافع هنا ولا اسم منصوب لانه لا ناصب فتعين ان يكون حرفا ولا يرد عليه لم لا يجوز ان يكون في اسماء الاشارة معنى الفعل وهو اشير فيعمل عمل النصب كما في هذا زيد قائما لان هذا التقدير لا يكون الا باقتضاء المقام ولا اقتضاء هنا وقد يستدل

بحرفية هذا الكاف بامتناع وقوع الضمير موقعها ولو كان اسما لما يمنع وقوعها كما فى ضربتك وبك ذكره
الشيخ الرضى (والى ان الاسم الذى بعدها) لطف تعبير المصنف باللحوق فى الاول وبالبعدية
فى الثانى ظاهر على المتأمل (فى نحو قولك جاءنى هذا الرجل نعت) على ان يكون اللام اشارة الى
حصة غير معينة (او عطف بيان) على ان يكون اللام اشارة الى حصة معينة كما تحققه ابن عصفور
(على الخلاف) بين النحاة (فى المعرف بال) اى بحرف التعريف (الواقع بعد اسم الاشارة وبعد ايها فى
نحو ايها الرجل) فان ذلك اللام للعهد الذهنى عند البعض وللخارجى عند البعض ووجه
التنبيه انحصار كون المعرف بعدهما صفة او عطف بيان كما جعله اكثر النحاة وعند البعض ان يكون
بدلا ذكره فى شرح الكافية فلا يكون التنبيه تاما (وفيما لا يتبين عليه اعراب) عطف على قوله فى
اعراب الاسم يعنى يعاب على الناشى ان يقتصر فيما لا يتبين عليه اعراب وقوله (ان تقول) عطف على
ان يقول بعاطف واحد (مضاف) فان المضاف ليس له اعراب مستقر كما للفاعل ونحوه (اى كاعراب
مستقر للفاعل وفروعه والمضاف اليه وفروعه (وانما اعرابه بحسب ما يدخل عليه) اى على المضاف
فيكون اعرابه ما يقتضيه العامل (فالصواب ان يقال) فى التعبير عن المضاف (فاعل او مفعول
او نحو ذلك) من المعمول الذى يستقر اعرابه والمصنف لم يقل هو فاعل ومضاف مع انه يتعلق
بذلك فائدة وهى كونه جارا للمضاف اليه والفرق بين هذه الفائدة وما ذكره فى الموصول واسم
الاشارة فليس بواضح (بخلاف المضاف اليه) فى جواز الاقتصار عليه (فان له اعرابا مستقرا
وهو) اى الاعراب المستقر فيه (الجر فاذا قيل) فى التعبير (مضاف اليه علم انه مجرور) بالمضاف
(وينبغى ان يجتنب المعرب) فاعل ينبغى اى اجتناب (ان يقول فى كل حرف) الذى ثبت (فى كتاب الله
تعالى انه) الضمير راجع الى الحرف من غير تأويل الكلمة (زائد) بل يقولون انه صلة ومؤكدة (لانه
يسبق الى الاذهان) عند اطلاق الزائد (انه هو الذى لا معنى له اصلا وكلام الله تعالى منزه
عن ذلك) اى عن الزائد الذى لا معنى له (وقد وقع هذا الوهم) اى كون المراد من الزائد ما لا
معنى له (للامام العلامة) المحقق (فخر الدين) الرازى (فقال) الامام (المحققون) ثابت (على
ان المهمل لا يقع فى كلام الله تعالى) والجملة محكى القول (واما فى قوله تعالى فبما رحمة فيمكن ان يكون
استفهامية للتعجب والتقدير فباى رحمة انتهى) هذا الكلام يجوز ان يكون عن طرف الامام تصحيحا
لقول المحققين ويجوز ان يكون عن طرفهم تصحيحا لما يدعيه بدفع سؤال مقدر وهو ان ما فى فبما
رحمة زائدة فاجاب بهذا فان قلت لم لا يجوز ان يكون مراد الامام ان يمنع اطلاق الزائد على حرف من
كتاب الله تعالى فما فيه حرف مجانب الهيئة ومخالف باب الادب قلت نعم يجوز هذا التوجيه اذا كان الجواب
عن طرف المحققين واما اذا كان عن طرفه وهو المتبادر فهذا التوجيه سخيف جدا (والزائد عند النحويين)
جواب عما قاله المحققون (معناه الذى لم يؤت به الا لمجرد التقوية والتأكيد لا المهمل) على ان كون
الشئ مفيدا للمعنى لا ينافى تسميته بالزائد فان النحويين يسمون كان فى كان زيد فاضل زائدة وان
كانت مفيدة بمعنى وهو المضى والانقطاع وذكر المصنف فى المغنى انهم قد يريدون بالزائد المعترض
بين الشيئين متطالبين وان لم يصلح اصل المعنى باسقاط كما فى مسئلة لا فى جئت بلا زاد وغضب
من شئ فانهم لا يسمون لا المعترضة بين الخافض والمخفوض زائدة انتهى فعلم مما ذكر ان اطلاق
الزائد ليس فيه شئ سوى ترك ما ينبغى قوله والزائد مبتداء وعند ظرف متعلق به مضاف الى
النحويين ومعناه مبتداء ثان والموصول مع صلته خبره والمبتداء الثانى مع خبره خبر الاول و

﴿والتوجيه المذكور في الآية﴾ عن طرف الامام ﴿باطل لامرين احدهما ان ماء الاستفهامية اذا
خفض﴾ بحرف الجر ﴿وجب حذف الفها نحو قوله تعالى عم يتساءلون﴾ يمكن رد هذا الوجه بان
يقال ان بعض المفسرين جوزوا اثبات الفها على اصلها عند الخفض كما عرفت في النوع الثامن
﴿والثاني﴾ اى ثان الامرين ﴿ان خفض رحمة حينئذ﴾ اذ من الاسماء الزمان وهي مضاف الى
الجملة فحذف المضاف اليه وعوضت التنوين فالتقى الساكنان الذال والتنوين فحركت الذال
بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وذكر وفيه وجه آخر وهو انهم لما حذفوا المضاف اليه
وحقه ان يكون مجرورا منونا طرحوا جره وتنوينه على المضاف ليكون بمنزلة استبقائه بعد ذهابه
وما قال الاخفش انه مجرور بالاضافة فليس بجيد وقال بعضهم حينئذ بالفتح لكونها اخف
الحركات وتكرير اسم الزمان بمنزلة التكرير في يا تيم تيم عدى ووجهه ان ايراد الكسر على الذال
مما يمجه السمع وينفر عنه الطبع لكون السكون اصلا في المبنيات فادخل الاسم الاول على الثاني
ليوهم ادخاله عليه ويرتفع بذلك الاستكراه رد النفرة كذا قال وهذا لا يجيء الا بعد تقدم
قصة ليكون تقديمها قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف اليه فتقديره ان خفض رحمة
حين اذ كان ما وجهت ﴿يشكل لانه﴾ اى لان جر رحمة ﴿لا يكون بالاضافة اذ ليس في اسماء
الاستفهامية ما يضاف﴾ قيد به لانها يجوز ان يكون مضافا اليه فيحذف الفها فرقا بين ماء
الاستفهامية والخبرية كذا في الجاربردي ﴿الا اي عند الجميع﴾ اي عند جميع النحاة فان معنى
اي ان يكون بعضا من كل وحقه ان يكون مضافا ابدا قال في الاقليد يمكن ان يكون اصل اى
اوي لانه ابدا بعض ما يضاف اليه او بعض الشيء يأوى اليه كله عن العدد الا ان الواو قلبت
ياء ﴿وكم عند الزجاج﴾ **اعلم** ان كم كناية عن العدد فيستعمل على وجهين خبرية واستفهامية
فالخبرية يجر مميزها مفردا او مجموعا كمميز الثلثة والمائة نحو كم رجل وكم رجال عندي والمفرد
اكثر من المجموع لان كم للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع
فيه ولم يجز في العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على الكثرة صريحا فاستغنى به عن الجمع
بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير وليس في لفظها ما يدل على الكثرة صريحا فيجوز كون
مميزها جمعا صريحا الكثرة مميزها وهذا الجر بالاضافة عند غير الفراء حملا على العدد الكثير
وعند الفراء بمن مقدر وجوز عمل الجار هنا وان كان مقدرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية
والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه هذا اذا لم يفصل بين كم ومميزها بجملة
او ظرف وان فصل فالمختار النصب حملا على الاستفهامية والاستفهامية ينصب مميزها مفردا
كمميز احد عشر لان المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم عنه يحتمل الامرين فحملت على المرتبة المتوسطة
ولانها كعدد مقرون بهمزة الاستفهام فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها
منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها الا اذا انجرت هي فانه يجوز جر مميزها لقصد تطابق كم
ومميزها في الاعراب وذلك الانجرار بتقدير من مع بقاء عملها عند الخليل وسيبويه وباضافة
كم عند الزجاج هذا ولك ان تقول لم لا يجوز تضمن ما يضاف بالاتفاق وهو اي ويرشدك
اليه ما قال العلامة الامام والتقدير فباي رحمة نعم الاستفهام قدر مشترك لكن الكلام ليس فيه
بل فيما صارت اى في الاستفهام مميزة به عن غيرها ﴿ولا﴾ يكون جر رحمة ﴿بالابدال من ما
لان المبدل من اسم الاستفهام لا بد﴾ اى ﴿لا جرم ان يقترن بهمزة الاستفهام نحو كيف انت

اصحيح ام سقيم * هذا المذكور في اكثر كتب النحو قال شارح الالفية هذا مذهب البصريين
وذهب كثير من الكوفيين الى ان المبدل يجوز من ما الاستفهامية والصحيح مذهب البصريين
انتهى ودليلهم ان المبدل منه في حكم السقوط فلا بد عن بقاء ما يدل على الاستفهام لكونه
مرادا يمكن ان يجاب عنهم عن طرف الكوفيين بان يقول ليس المراد من قولهم انه في حكم التنحية
الا يذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه ولا اهداره
بالكلية على ما نص عليه علامة الزمخشري في مفصله حتى يلزم انعدام ما يدل على الاستفهام
(ولا) * يكون (رحمة صفة) * ويجوز بالجر عطف بالابدال ولا زائدة بعد حرف العطف لكن لا يتحمل
رسم الخط في قوله ولا بيانا لانه وجد بالالف في جميع النسخ التي صادفناها (لان ما) * اى
لفظة ما * لا يوصف اذا كانت شرطية او استفهامية * لما عرفت فيما سبق ان كلا منهما قسيم
مستقل * ولا بيانا لان ما * اى لان الشيء الذي (لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان كالمضمرات
ظاهر هذا الكلام يشعر ان جميع المضمرات لا يعطف عليها عطف بيان والحق ان المضمرات التي
غير ضمير الشان يعطف عليها عطف بيان ذكره شارح اللب وفيه ما فيه لان الكلية ممنوعة في
المقيس عليه على ان كلام الامام ينبئ عن هذه التوجيهات بحيث قال والتقدير فباي رحمة
* وكثير من) * النحاة * (المتقدمين يسمون الزائد صلة) * لانه يتوصل به الى زياد فصاحة او
استقامة وزن او حسن سجع او تزيين لفظ وغير ذلك (وبعضهم) * اى بعض نحاة
المتقدمين وهو الاظهر ويجوز ان يكون الضمير كناية عن النحاة مطلقا قال الجوهري بعض
الشيء واحد ابعاضه وقال شارح الالفية والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء
وعلى نصفه وعلى اقله وعن الكسائي وهشام ان بعض الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه
انتهى وما ذكر في بعض شروح المتن ان اطلاق المؤكد ضعيف يدل عليه لفظ البعض
فليس بشيء لانه على تقدير تسليم اطلاق البعض على ما دون النصف تمنع استلزام قلة القائل
ضعف المقول (يسميه مؤكدا) * لافادته تأكيد الايصال الثابت والمراد من هذا الكلام
تأكيد ودليل لقوله وينبغي ان يجتنب المعرب بقوله المتقدمين * (وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله

تم ولله الحمد بيد الكاتب حسن
ولد الحاج ابراهيم الفرانشى
الداغستاني
سنة ١٣٢٨
هجرية